بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــــــة اليرمـــوك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قســـــم الاقتصـــــاد



أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001م)

إعـــداد

عادل قـــــائد فارع العامري

إشـــــــــراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الطلافحة

2003م

أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001م)

إعـــداد

عادل قـــائد فارع سالم

بكالوريوس اقتصاد، جامعة صنعاء 1996م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، الأردن .

وافق عليها

حسين علي الطلافحة.. مشرفا ورئيسا ....

أستاذ في الاقتصاد، عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

سعيد سامي الحلاق .... عضواً ....

أستاذ في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

عاطف محمد خليل .... عضواً ....

أستاذ مساعد في الاقتصاد، رئيس قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

منى ممدوح المولا .... عضواً ....

أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية، رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك.

10 شوال 1424هـ

تاريخ تقديم الرسالة 12/4 / 2003م

الإهداء

إلى:

والديّ الكريمين...

وطني الغالي.. اليمـــــن.

أخـــــــواتي الأعـــــــزاء.

رفيقة الدرب الطويل.. زوجتي الفاضلة.

شموع دربي.. أبنائي أمل ومحمد والطيـب.

الذين اثبتــوا بدمائهم أن اليمـــن واحـــــد-

لا يقبل القسمـة علـــى اثنين... شهداء الوحـدة.

كل باحث فــي القطاع المالي والمصـــرفي في اليمـن.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا الجهد العلمي المتواضع. وأود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور حسين علي الطلافحة عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الذي أحاطني بكل الرعاية والاهتمام أثناء إشرافه على إعداد هذه الرسالة ، مقدرا له الجهود التي بذلها في توضيح جوانب البحث ومتابعته جزءا جزءا وكان لي نعم المعلم والناصح ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر الأستاذ الدكتور سعيد سامي الحلاق على ملاحظاته العلمية القيمة التي أثرت الرسالة، وأود أن أشكر الدكتور عاطف محمد خليل رئيس قسم الاقتصاد، والدكتورة منى ممدوح المولا رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة، مستفيدا من توجيهاتهما العلمية التي دون شك ستزيد الرسالة قيمة وثراء.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد على ما قدموه لي من العلم والنصح والإرشاد خلال سنوات دراستي في هذه الجامعة العامرة، كما أشكر زملائي في قسمي الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية وأشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

والشكر موصول إلى جامعة تعز ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور محمد عبد الله الصوفي ونائبيه والأمانة العامة، وكذلك إلى عميد كلية العلوم الإدارية ورئيسي وأساتذة قسمي الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية، وشكر خاص إلى الدكتور أحمد الأميري على جهوده واهتمامه وتعاونه المستمر.

كما لا أنسى في هذا المقام أن اشكر محافظ البنك المركزي اليمني الأستاذ أحمد السماوي ووكلاء البنك والأخوة موظفي إدارة الرقابة على البنوك والقائمين على مكتبة البنك المركزي وغيرهم من موظفي البنك؛ الذين لا يتسع المقام لذكرهم، وإلى كل من أبدى تعاونا من الأخوة مدراء البنوك التجارية وأخص بالذكر الأستاذ عبد الناصر نعمان نائب المدير العام للعمليات المصرفية في البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

الباحث

2003/12/4م

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

ملخص الرسالة
Abstract

أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2001م)

إعداد:

عادل قائد العامري

إشراف:

الأستاذ الدكتور حسين علي الطلافحة

يحتل القطاع المالي والمصرفي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني باعتباره أهم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية من خلال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية لتمويل المشاريع الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على النمو الاقتصادي (ممثلا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، والتجارة، والخدمات) خلال الفترة 1990-2001م، واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي لبيانات الائتمان المصرفي وإجراء المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد.

كما طبقت الدراسة نموذجا إحصائيا قياسيا لاختبار الفرضيات المتعلقة بقياس مستوى اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، وتكون النموذج من معادلتين الأولى تقيس العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي وهي دالة الائتمان، أما الأخرى فهي دالة الإنتاج واستخدم فيها الائتمان المصرفي بعد تقديره كأحد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي، وباستخدام قاعدة بيانات ربعية للفترة 1990-2001م، جرى تقدير المعادلتين آنيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين 2SLS على مستوى الاقتصاد ككل، وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية كل على حدة.

وقـد أظهـرت نـتائج الدراسـة أن معظم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل في شكل قـروض وسـلفيات معظمهـا قصـير الأجل، وانه لا توجد سياسة ائتمانية واضحة للمصارف الـتجارية حيث منحت 60% من إجمالي الائتمان لقطاع التجارة الذي بلغ متوسط نسبة مساهمته 11% فقط في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، بينما ظلت القطاعات الإنتاجية تعاني مـن عدم كفاية الائتمان الممنوح لها حيث لم تتجاوز نسبته لقطاعي الزراعة والصناعة 14.8% مـن إجمالي الائتمان علما أن نسبة مساهمة القطاعين معا في الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسـط 36.4% خلال فترة الدراسة. كما بينت الدراسة أن الائتمان المصرفي في اليمن يتأثر بشـكل إيجابي بحجم الودائع الإجمالية لدى البنوك، والناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، في حين يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.

كمـا أسـفرت نتائج القياس عن وجود اثر إيجابي محدود للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات، مما يدل على تواضع مساهمة القطاع المصـرفي فـي الـنمو الاقتصادي وتبين ذلك الأثر من خلال مرونات الناتج المحلي الإجمالي بالنسـبة للائـتمان المصـرفي والتي ثبتت معنوياتها الإحصائية في كل دوال الإنتاج ماعدا في قطاعـي الـزراعة والخدمات. ويفسر ذلك انخفاض نصيب القطاع الزراعي من الائتمان نتيجة تخـوف البـنوك من ارتفاع مخاطر الاستثمار فيه بسبب تذبذب الإنتاج الموسمي والاعتماد على الوسـائل التقلـيدية وعلـى مياه الإمطار، في حين يعتقد أن جزءا من الائتمان الممنوح لقطاع الخدمـات يسخر للإنفاق الاستهلاكي غير المثمر أو أن الائتمان الممنوح لهذا القطاع لا يستثمر بالشـكل الصـحيح في مشاريع خدماتية تدعم النمو في الناتج، بالإضافة إلى صغر حجم ونشاط المؤسسـات الخدماتية مما يجعلها غير قادرة على توفير الضمانات التي تطلبها البنوك عند منح الائـتمان. وقـد خرجـت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين مستوى مساهمة القطاع المصرفي اليمني في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

تمهيد

الفصل الأول

تمهـــيـد

(1-1) المقدمة

يعتــبر النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول النامية عموما اكثر من البلدان المــتقدمة. و تحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطا مسبقة يجــب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية توفــر المــوارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج.

وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين، مصادر داخلية ومصادر خارجية، وتتمثل المصادر الداخلــية فــي الادخــارات التي يحققها الأفراد وقطاع الأعمال والحكومة وقروض المؤسسات المالــية الوســيطة وأهمها الجهاز المصرفي، أما المصادر الخارجية للتمويل فتكون عن طريق القــروض والمســاعدات الأجنبــية أو الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر الجهاز المصرفي أهم مصادر التمويل الداخلية ويمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية في أي دولة ولا شك أن من أولويــات عمله توفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة تسهم في دفع عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

واجه الاقتصاد اليمني أزمة مالية حادة برزت ملامحها منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضــي وامــتدت حــتى منتصف التسعينات، وبرزت تلك الأزمة بشكل واضح خلال النصف الأول مــن عقــد التسعينات بفعل العديد من الأحداث والصدمات الداخلية والخارجية كان أولها إعــادة تحقــيق وحــدة البلاد في منتصف عام 1990م حيث تطلبت عملية دمج الهياكل الإدارية تكالــيف باهظة، كما ترتب على تحقيق الوحدة ارتفاع رصيد الديون الخارجية على اليمن والتي بلغــت 11 ملــيار دولار تقريــبا (ضــعفي الــناتج المحلــي الإجمالــي) عــام 1991م (البنك المركزي،1991)[1] ، ثم كان لحرب الخليج الثانية التي اندلعت بعد تحقيق الوحدة اليمنية بثلاثة اشهر اكبر الأثر في تفاقم مشكلة النقد الأجنبي، فعلى إثرها عاد ما يقرب من مليون عامل يمنــي مــن منطقة الخليج العربي والسعودية بسبب سوء تفسير موقف اليمن من الأزمة آنذاك، وبعودتهــم فقدت اليمن موردا هاما من موارد النقد الأجنبي كتحويلات للعمال، فضلا عن تقليص

حجـم القــروض وقطــع المساعدات التي كانت اليمن تحصل عليها من تلك الدول، ثم تدهورت الأوضــاع الاقتصــادية بســبب عدم الاستقرار السياسي والأمني خلال الفترة الانتقالية وانتهت بــاندلاع حرب تثبيت الوحدة في منتصف عام 1994م والتي حملت ميزانية الدولة تكاليف كبيرة كان يمكن الاستفادة منها في تمويل التنمية الاقتصادية .

لقــد أدت تلــك الأحــداث والمتغيرات إلى ضعف هيكل الإنتاج المحلي وارتفاع معدل الاســتهلاك الكلي وضعف معدلات الادخار والاستثمار واتساع فجوة الموارد المحلية بالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية العامة والميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم والبطالة .

كمــا اتســم الجانب المالي والنقدي بارتفاع العرض النقدي نتيجة للإصدار النقدي الجديد لــتمويل عجز الميزانية العامة طوال الفترة 1990-1994م مما أدى إلى اختلال العلاقة بين نمو العــرض الــنقدي الــذي بلــغ بالمتوسط 26% خلال تلك الفترة وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالــي الحقيقي الذي نما بمعدلات سالبة؛ الأمر الذي أدى إلى انتشار الضغوط التضخمية في الاقتصــاد وتدهور قيمة العملة المحلية وشيوع حالة عدم الاستقرار [(2)](Saleh,2000). وكانت نتــيجة تلــك الاخــتلالات فــي الجانبيــن الإنتاجــي والنقدي هي التباطؤ في النمو الاقتصادي والانخفاض النسبي في مستويات المعيشة.

وأدركــت الحكومــة اليمنــية خطورة استمرار تلك الأوضاع وأهمية تصحيح جوانب القصــور في سياستها الاقتصادية، فسارعت إلى الدخول في برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بحلول عام 1995م بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين.

وفــي الجانب المالي والنقدي استهدف البرنامج إصلاح سياسة أسعار الصرف وإصلاح السياسة النقدية من خلال تعديل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وأسقف الائتمان والحد من الإصدار الــنقدي الجديد لتخفيض معدل نمو العرض النقدي وتفعيل دور النظام المصرفي لضمان تحقيق الاســتقرار النقدي وتشجيع الادخار والاستثمار. وتضمنت خطتا التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000،و 2001-2005م، بــرامج وفــرص استثمارية متنوعة بغرض تعزيز مصادر الــنمو فــي الاقتصــاد، وإصــلاح الهــياكل المالية والنقدية المختلفة بغية تأهيل الجهاز المالي والمصــرفي للقيام بدوره التمويلي لمشاريع الاستثمار الداعمة للتنمية الاقتصادية، كما استهدفت تلك الخطط إنشاء السوق المالية لغرض إيجاد قاعدة تمويلية لعملية التنمية خاصة للمشاريع التي تحتاج للتمويل طويل الأجل.

وخــلال النصف الثاني من التسعينات شهد الجهاز المصرفي اليمني تطورا كميا ونوعيا، حيــث زاد عــدد المصارف المرخصة من قبل البنك المركزي إلى ستة عشر مصرفا منها ثمان

مصـــارف تجارية وطنية وأربعة فروع لبنوك أجنبية وثلاثة مصارف إسلامية حديثة تاسست بعد عـــام 1996م. هـــذا بالإضافة إلي التنوع في طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة والتي كان من أبرزها البنك الناطق والصراف الآلي وبطاقات الائتمان.

تغطـــي هـــذه الدراسة الفترة الزمنية (1990-2001م)، وذلك لان اليمن شهدت أحداث ومتغـــيرات اقتصادية وسياسية خلال النصف الأول من هذه الفترة، كان لها بالغ الأثر على أداء قطاعـــات الاقتصـــاد الكلي المختلفة وتاثر بها القطاع المصرفي، من تلك المتغيرات ما هو داعم للاقتصـــاد كتحقـــيق الوحدة اليمنية عام 1990م، ومنها ما هو ضار به كحرب الخليج الثانية في نفس العام وحرب تثبيت الوحدة في عام 1994م؛ أما النصف الثاني من فترة الدراسة فقد شهدت فيه اليمن الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وتطـــورت فـــي ظلـــه السياســـات المالـــية والنقدية؛ كما أنها فترة التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعـــية حيـــث تم خلالها تنفيذ الخطة الخمسية الأولى 1996-2000م والسنة الأولى من الخطـــة الخمسية الثانية 2001- 2005م؛ وكان لهاتين الخطتين أهدافا اقتصادية ومصرفية، كما شـــهدت الفـــترة ذاتهـــا سياســـات البـــنك المركـــزي التي كان لها أهميتها وانعكاساتها وأبعادها الاقتصـــادية على مدى توفير سبل الائتمان وعلى مدى قدرة الجهاز المصرفي على التجاوب مع احتياجات الاقتصاد.

إن اليمـــن كغـــيرها من الدول النامية تسعى إلى النمو الاقتصادي بإمكاناتها المتواضعة، والـــنمو الاقتصادي يتطلب القيام باستثمارات تنموية كبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن شـــح مصادر التمويل هي المشكلة الحقيقية التي تواجه تلك الاستثمارات، وتبدأ مشكلة التمويل فـــي اليمـــن مـــن انخفـــاض وتدني مستويات الادخار المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار بسبب انخفـــاض الدخـــول وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، ولعل الأهم من ذلك إن ما يتوفر فعلا من ادخـــار فانـــه في الغالب لا يستثمر في مشاريع إنتاجية تخدم النمو الاقتصادي، ويذهب معظمه للاســـتثمار المضـــارب فـــي الأراضي والعقارات واكتناز العملات الأجنبية والذهب خاصة في النصـــف الأول مـــن عقـــد التسعينات ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة حالة عدم التيقن من المستقبل.

إذا فمشـــكلة النمو في انخفاض الاستثمار، وانخفاض الاستثمار بسبب شح التمويل نتيجة تدنـــي مســـتوى الادخـــار، وانخفاض الادخار ناتج عن انخفاض الدخول وارتفاع الميل الحدي للاســـتهلاك وهـــذا مـــا يعرف في الاقتصاد بالحلقة المفرغة للفقر The Vicious Circle of Poverty (الحبيب،2000م)[3].

ونظـــرا لأهمية الادخار في الاستثمار وفي عملية النمو الاقتصادي، فيكون ضروريا أن تـــتوافر مؤسســـات مصرفية كفؤة وقادرة على تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي وان تتوفر الشروط اللازمة لقيام هذه المؤسسات بإعمالها بكفاءة.

وبـــناء علـــى الأهمـــية المعطاة لنشاط الجهاز المالي والمصرفي والاعتماد الكبير عليه، برزت ضرورة التعرف على جوهر نشاطه وهو منح الائتمان المصرفي وتطوره ومساهمته في النمو الاقتصادي، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي وهو:

إذا كـــان الاستثمار هو الأساس في عملية النمو الاقتصادي وكان هذا الاستثمار محدودا وغـــير كـــاف، وإذا كـــان معـــدل الادخار – وهو مصدر تمويل الاستثمار – منخفضا، فما مدى مســـاهمة الجهـــاز المصـــرفي بمخـــتلف مؤسســـاته وسياساته النقدية والائتمانية في تجميع تلك المدخـــرات القليلة وترشيدها ومن ثم توجيهها نحو الاستثمار الداعم للنمو الاقتصادي من خلال مـــنح الائتمان للقطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة ؟ وهل من اثر لذلك الائتمان في إحداث النمو الاقتصادي ؟

(1-2) هدف الدراسة

إن وجـــود قطـــاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم سواء للمؤسسات أو للأشـــخاص أو حـــتى الحكومة في بعض الأحيان، يساهم في زيادة الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي. ونظرا لضالة مساهمة المصارف المتخصصة في إجمالي التسهيلات الائتمانية وعدم توفر أي بيانات رسمية أو غير رسمية عن دور المؤسسات المالية غير المصرفية في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للاقتصاد اليمني، فقد هدفت هذه الدراسة إلى:

1. تحلـــيل وقياس اثر حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد اليمني ككل خلال الفترة (1990-2001م).
2. تحلـــيل وقياس اثر حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية علـــى الـــنمو الاقتصادي (مقاسا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فيها) ومقارنة حجـــم الائـــتمان الممـــنوح لكـــل قطاع بناتج ذلك القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال الفترة (1990-2001م).

(1-3) أهمية الدراسة

تعــود أهمــية هــذه الدراسة إلى أنها تعالج موضوعا هاما وحيويا في الاقتصاد اليمني، حيــث يعتــبر الــنظام المالــي والمصــرفي هــو حجر الأساس في التنمية الاقتصادية، فيؤكد الاقتصــاديون على وجود علاقة إحصائية موجبة بين معدل النمو الاقتصادي وبين حجم الائتمان المقدم من النظام المالي والمصرفي .

كمــا تكتســب هــذه الدراســة أهمية خاصة لعدم وجود دراسات منهجية تطبيقية حول الموضــوع على مستوى اليمن ولعلم الباحث توجد بعض الكتابات النظرية تناولت بحدود ضيقة القطــاع المصــرفي وركــزت معظمهــا علــى الجانب التاريخي له، إلى جانب بعض التقارير والتعليقات الصحفية .

ويضــيف إلى أهمية هذه الدراسة توقيتها وتركيزها على الفترة (1990-2001م) أي فترة مــا بعد الوحدة اليمنية وفترة الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى أنها تأتي متزامنة مع استمرار الجهــود والتوجهات الجادة للحكومة اليمنية في الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تطبيقها في عام 1995م؛ والتــي تؤثــر فــي الجهاز المصرفي عن طريق إصلاح السياسات النقدية والمالية من ناحــية، ومن ناحية أخرى يعول على الجهاز المصرفي والمالي في اليمن الدور الكبير في توفير الــتمويل الــلازم لإحداث الإصلاحات الاقتصادية المذكورة وتمويل المشاريع الاستثمارية الأمر الــذي يعني زيادة الأهمية لدور المصارف التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي خصوصا في ظروف غياب سوق رأس المال التي تقدم الائتمان طويل الأجل.

(1-4) فرضيات الدراسة

انطلاقا من طبيعة مشكلة وأهداف هذه الدراسة فإنها تسعى إلى اختبار الفرضيات التالية بشكلها العدمي كما يلي:

1. لا يــتأثر حجــم الائتمان المصرفي على المستويين الكلي والقطاعي بحجم الناتج المحلي الإجمالــي، وحجــم الودائع الإجمالية، وعدد السكان، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض.
2. لا يوجــد للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد اليمني اثر على النمو الاقتصادي ممثلا في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
3. لا يوجــد للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى قطاعات الاقتصاد اليمني اثر على النمو الاقتصادي فيها ممثلا في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي .

(5-1) الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

هــناك العديــد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع اثر القطاع المالي والمصرفي على القطاع الحقيقي المتمثل في الإنتاج الذي تعبر الزيادة فيه عن النمو الاقتصادي، فــيعمل الجهــاز المصــرفي على تحقيق التوازن بين الموارد الادخارية واوجه الاستثمار، كما يســاهم القطـــاع المالـــي في عملية التطور الاقتصادي عن طريق تقديم الائتمان إلى القطاعات الاقتصـــادية وهو ما يعني زيادة في عرض النقد والذي اعتبره الكثير من الباحثين عنصرا هاما مــن عناصــر الإنـــتاج إلـــى جانـــب العمل وراس المال إذ يسمح الائتمان المصرفي بالتوسع الاقتصادي وتكوين رأس المال والزيادة في درجة التعمق المالي.

مــن هــنا أمكــن للكثير من الباحثين دراسة موضوع دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصـــادي مــن خلال دالة الإنتاج والتي تفترض أن الإنتاج الكلي (Q) يتحدد بعنصري العمل (L) ورأس المال (K) ، كما يلي:

$Q = f(L, K)$.............(1)

ويتفق معظم الاقتصاديين على أن استخدام نموذج كوب – دوجلاس Cobb-Douglas لدالة الإنتاج اكثر ملائمة في الدراسات المصرفية على الشكل التالي:

$Q = A L^{\alpha} K^{\beta}$................ (2)

حيث:

Q : هي كمية الإنتاج.

L : هي كمية عنصر العمل المستخدم

K : هي كمية عنصر رأس المال.

A : الحد ثابت ويمثل الكفاءة الفنية.

β,α: هي مرونات الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل وراس المال على التوالي.

واســتنادا إلى نظرية الثروة The Wealth View والتي ركزت على دور عرض النقد Money Supply (MS) فــي التنمــية الاقتصـــادية وترى انه يمثل عنصرا هاما من عناصر الإنتاج إلى جانب عنصري العمل وراس المال [(4)] (Shaw,1973) وذلك حسب المعادلة التالية:

$Q = f(L, K, Ms)$ .... (3)

فقـد اسـتخدم (نجويـن) (Nguyen, 1986) الـنقود في دراسة تطبيقية على الولايات المـتحدة الأمريكية خلال الفترة (1930-1967)، كأحد عناصر الإنتاج في دالة كوب دوجلاس وقدر الصيغة التالية:

$$Y= L^{\alpha} K^{\beta} M^{\gamma} e^{\lambda t} e^{u} \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث:

M : هي عرض النقود.

t : ترمز للزمن (time).

U : الخطأ في التقدير.

γ : مرونة الإنتاج بالنسبة للنقود.

e : الأساس للوغاريتم الطبيعي

واسـتنتج (نجويـن) مـن دراسته إن للنقود دورا هاما كعامل إنتاج وان زيادة معدل نمو النقود يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج.

وأجـرى Alexander دراسة على عدد من الدول النامية (Alexander,1994)[6] في محاولة لمعرفة محددات عملية النمو الاقتصادي فيها وأدخل النقود كمتغير ثالث إلى جانب العمل ورأس المال واستخدمت طريقة دالة إنتاج الثلاث قطاعات (الحكومي، التصدير، وباقي قطاعات الاقتصاد)، حسب المعادلات التالية:

$$G= G(K_g, L_g, M_g)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$X= x(K_x, L_x, M_x, G)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$N= N(K_N, L_N, M_N, G, X)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

حيـث ترمز G للقطاع الحكومي، X لقطاع الصادرات، N للقطاعات الأخرى في الاقتصاد، أما K , L, M فهـي عناصر رأس المال والعمل والنقود على التوالي. و استنتج Alexander أن هـناك علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين متغير النقود ومعدل النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي لتلك الدول.

و اسـتخدم القحطاني (القحطاني،1991)[7] نموذج كوب دوجلاس في تقدير دالة الإنتاج للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية للفترة 1973-1987م لاختبار اثر الأرصدة النقدية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي واعتبر الأرصدة النقدية الخارجية كعنصر إنتاج مستخدما طريقة OLS في تقدير الدالة التالية:

$$Y = A K^{a1} L^{a2} F^{a3} e^{\lambda t} \ldots\ldots.(8)$$

حيث:

F: هي الأرصدة النقدية الخارجية:

وأظهــرت نتائج الدراسة أهمية عنصر النقود إلى جانب العنصرين الآخرين العمل (L) ورأس المــال (K) وأوصت الدراسة السلطة النقدية بأن تأخذ في اعتبارها تأثير السياسة النقدية على الأرصدة النقدية الخارجية.

ولمــا كــان للائتمان المصرفي علاقة بعرض النقد ويمثل أهم العوامل المؤثرة فيه فقد اســتخدمت العديــد مــن الدراسات التطبيقية الائتمان المصرفي في دالة الإنتاج كمتغير ممثل (Proxy variable) لعرض النقد على النحو التالي:

$$Q = f(L, K, BC) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

حيث:

BC: ترمز إلى الائتمان المصرفي الممنوح من الجهاز المالي والمصرفي إلى الاقتصاد.

فقــدم احمــد مــلاوي (مــلاوي، 1989م)[8] دراسة عن دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانــية فــي الاقتصــاد الأردنــي واستخدم دالة إنتاج كوب دوجلاس في قياس أثر الائتمان المصــرفي علــى الاقتصاد الأردني ككل وعلى القطاعات الاقتصادية حيث قام بتقدير المعادلة التالية بطريقة OLS العادية:

$$GDP = L^{\alpha} K^{\beta} GG^{\gamma} e^{\lambda t} e^{u} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

حيــث GG : هي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي في الأردن إلى الاقتصاد ككل والى القطاعات الاقتصادية كل على حدة.

وكانــت نتائج الدراسة مطابقة لنظرية الثروة، حيث تبين أن الإنتاجية الحدية للتسهيلات الائتمانــية الممنوحة من البنوك التجارية كانت موجبة وان زيادتها تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي في الأردن،.

ويرى مقابلة (مقابلة،1995)[9] أن للتسهيلات الائتمانية المقدمة من بنك الإنماء الصناعي ومن البنوك التجارية في الأردن أثر إيجابي على الناتج المحلي لقطاعي الصناعة والسياحة ،وذلك باعتبار كل من تلك التسهيلات عنصرا في دالة إنتاج كوب دوجلاس على النحو التالي:

$$GDP_{it} = e^{c}. L^{b1}. K^{b2}. Cd_{idbit}{}^{b3}. CD_{cbit}{}^{b4} \ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

حيث:

CD_{idbit}: حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع i في السنة t من بنك الإنماء الصناعي.

CD_{cbit} : حجم التسهيلات الائتمانية للقطاع i في السنة t من البنوك التجارية.

وكان أثر تسهيلات بنك الإنماء الصناعي على ناتج هذين القطاعين أكبر من اثر تسهيلات البنوك التجارية.

أما (أوديد كون) (Odedocun,1998)[10] قام بدراسة هدفت لقياس أثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي لتسعين دولة نامية خلال الفترة (1970-1990م)، استخدم دالة إنتاج كوب – دوجلاس كانت عناصر الإنتاج فيها العمل (L)، ورأس المال (K)، والائتمان المصرفي وموجودات القطاع المالي (F/Y). وقسم تلك الدول إلى مجموعتين، الأولى دول ذات دخل منخفض، والأخرى دول ذات دخل مرتفع، واستخدام طريقة (OLS) في التقدير، ووجد أن للائتمان المصرفي والنمو الحقيقي في حجم إنتاج القطاع المالي في الدول ذات الدخل المنخفض أثر إيجابي على النمو الاقتصادي أكبر منه في الدول ذات الدخل المرتفع.

بالإضافة إلى الدراسات السابق عرضها، أكد كثير من الباحثين الاقتصاديين على وجود العلاقة الموجبة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال دراسات استخدمت نماذج خطية في قياس تلك العلاقة، حيث كان الائتمان المصرفي متغيرا مستقلا والنمو في الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا.

ويرى شامية (شامية،1989م)[11] وجود أثر إيجابي للائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي على إنتاجية الاقتصاد الكلي وإنتاجية القطاعات المختلفة في الأردن للفترة 1968 -1989م. وباستخدم طريقة (OLS) تم تقدير نموذج مؤشري مكون من معادلة واحدة كما يلي:

$$GDP_{it} = e^{\beta 0}\, CD^{\beta 1}{}_{It}.\, CD^{\beta 2}{}_{(It-1)}\, e^{u} \ldots\ldots\ldots (12)$$

حيث:

CD_{it} : هي حجم القروض المقدمة للاقتصاد (للقطاع i في السنة t).

$CD_{(it-1)}$: تعني وجود فترة انتظار للتأثير بين وقت صدور القرض وظهور أثره على الإنتاجية.

كمـــا أشار السويدي (السويدي، 1998)[12] إلى وجود اثر إيجابي للائتمان المصرفي على الاقتصـــاد في الإمارات العربية المتحدة، واعتمد نموذجا قياسيا مكون من معادلة واحدة كان فيها حجـــم الائـــتمان المصرفي متغير مستقل وحجم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي متغير تابع، واســـتخدم طـــريقة ALMON في تقدير معاملات النموذج باستخدام بيانات نصف سنوية للفترة (1975–1992) وفقا للصيغة التالية:

$$LnY_{it} = a + \Sigma b_1 LnR_1 + \Sigma b_2 LnR_2 + \Sigma b_3 LnR_3 + \Sigma b_4 LnR_4 + \Sigma b_5 LnR_5 + E_t \ldots\ldots(13)$$

حيث:

$LnR_5, LnR_4, LnR_3, LnR_2, LnR_1$: حجـــم الائـــتمان المصرفي المقدم لقطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والتجارة والخدمات على التوالي.

Et : هو المتغير العشوائي.

وتم تقدير معالم النموذج كمرونات إنتاج قطاعية في الأجلين القصير والطويل في كل قطاع على حـــدة، وقـــد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تأثير الائتمان المصرفي إيجابي في النمو الاقتصادي ويـــتوزع علـــى اكثر من فترة وان أثره في الأجل الطويل أعلى من أثره في الأجل القصير في قطاع الصناعة وعلى عكس ذلك في القطاعات الأخرى.

أمـــا الكشـــي (الكشي،1997)[13] قام بدراسة اثر تطور النظم المصرفية في دول مجلس الـــتعاون الخليجـــي (ممـــثلا برقم قياسي تم حسابه من أربعة مقاييس من بينها حجم الائتمان الممـــنوح للقطاع الخاص) على النمو الاقتصادي (ممثلا بنمو الناتج المحلي) باستخدام اختبار جرانجر (Granger) لاختبار العلاقة السببية، لكل دولة على حدة حسب العلاقة التالية:

$$Ggdp = B_0 + B_1 F_{t-1} + B_2 F_{t-2} + Ui \ldots\ldots\ldots\ldots(14)$$

حيث

Ggdp: هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدولة.

F_{t-1} : هو الرقم القياسي لفترة إبطاء واحدة لتطور النظام المصرفي في الدولة.

F_{t-2} : هو الرقم القياسي لفترتي إبطاء لتطور النظام المصرفي في الدولة.

B : المعاملات المعتادة

Ui : حد الخطأ العشوائي.

وبينـت نتائج القياس عدم وجود اثر إيجابي لدرجة تطور النظام المصرفي على نمو الناتج المحلـي فـي تلك الدول ما عدا الكويت، حيث وجد اثر لتطور النظام المصرفي فيها على نمو الـناتج المحلـي الإجمالي بفترة إبطاء واحدة. وعزي السبب إلى أن معظم البنوك في هذه الدول قامـت فـي البداية بتقديم القروض التنموية للقطاع الخاص بدون عمولات وبعض الأحيان كانت العمـولات بالسالب حيث يسدد المقترض جزءا من القرض فقط، كما أن المصارف قد استثمرت أموالهـا فـي الخـارج أو في تمويل التجارة في قروض قصيرة الأجل، وخلال الأزمة المالية الممـتدة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات في تلك الدول، شاركت هذه المصارف فـي تمويـل العجز في الموازنة العامة لبعض الدول. وان الإقراض للقطاع الخاص يعتمد على طلـبه من الوحدات الاقتصادية، وأدى ارتفاع مخاطر الإقراض إلى إحجام المصارف عن تقديم القروض مما أدى إلى محدودية مساهمة المصارف في النمو الاقتصادي في معظم تلك الدول.

ووفقـا لنظرية الأرصدة القابلة للإقراض فان حجم الائتمان يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للإقراض (عرض الائتمان) وعلى مقدار الطلب على تلك الأموال (الطلب على الائتمان)، استنادا إلى ذلك ظهرت كتابات تتناول العلاقة بين القطاع المصرفي والقطاع الحقيقي وتركز في نفـس الوقـت علـى الائتمان المصرفي كعامل إنتاج وتتناول محدداته والعوامل التي تؤثر فيه كـالدخل، حجـم السـكان وكذلك التضخم (الحمزاوي، 1997)[14] واسعار الفائدة، حجم الودائع المصـرفية (الزبـيدي، 2000)[15]. وكذلـك معـدل التضـخم المـتوقع والظـروف السائدة (الخطيب، 1996)[16].

فيرى الخطيب (الخطيب، 1996)[18] أن هناك اثر إيجابي للائتمان الموجه من المؤسسات المالية إلى قطاع الصناعة في الأردن يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع حسب المعادلة الآتية:

$$g = a_0 + a_1 CR \ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

حيث:

g : هي الناتج المحلي للقطاع الصناعي.

CR: القروض والتسهيلات المقدمة من المؤسسات المالية لقطاع الصناعة.

أما العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة فتم تحديدها في المعادلة التالية:

$$CR = b_0 + b_1g + b_2I + b_3R + b_4F + b_5Dum \ldots\ldots\ldots (16)$$

حيث:

CR: حجم الائتمان المصرفي لقطاع الصناعة.

G : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

I : الاستثمار.

F : معدل التضخم المتوقع.

Dum: المتغير الوهمي والذي يأخذ بالاعتبار ظروف عدم الاستقرار التي عاشها الأردن وكان لها اثر سلبي على الائتمان المصرفي. واستخدمت طريقة (OLS) في تقدير المعادلتين كل على حدة وأظهرت النتائج أن العلاقة إيجابية بين كل من معدل نمو الناتج المحلي وحجم الاستثمار من جهة وبين حجم الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من جهة أخرى في حين كانت العلاقة عكسية بين الائتمان المصرفي وبين باقي المتغيرات.

كما قدم عامر العتوم (العتوم، 2002م)[17] دراسة هدفت إلى قياس دور الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الأردني في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1985-2000م. من خلال تقدير نموذج آني يتكون من معادلتين الأولى دالة إنتاج متغيراتها المستقلة العمالة (L) ورأس المال (K) والتسهيلات الائتمانية (CF) والمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي.

أما المعادلة الثانية فهي دالة الائتمان والتي توضح أن الائتمان المصرفي يعتمد على حجم السكان (POP) وحجم الودائع الإجمالية لدى الجهاز المصرفي (TDEP) بالإضافة إلى سعر الفائدة (RI). وكانت الصورة الهيكلية للنموذج على النحو التالي:

1- دالة الإنتاج:

$$LnGDP=A+ \alpha LnL + \beta LnK + \gamma LnCF+ U1 \ldots\ldots\ldots (1)$$

2- دالة الائتمان المصرفي:

$$LnCf =A+ \alpha_1 LnPop + \beta_1 LnTdep + \gamma_1 LnR+ U2 \ldots\ldots\ldots (2)$$

وبعــد تقديــر النموذج آنيا باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) وأظهــرت النــتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية والناتج المحلي الإجمالــي علــى مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، أظهرت النتائج وجود تلك العلاقة الإيجابــية بيــن الناتج من كل قطاع وبين التسهيلات لكنها كانت معنوية فقط في قطاع الزراعة فيما لم تكن كذلك في باقي القطاعات .

وبالنســبة لدالة الائتمان بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي وحجم السـكان (POP) علــى مســتوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات عدا قطاع الإنشاءات أما إجمالــي الودائــع (Tdp) فقــد ارتبط إيجابيا مع حجم التسهيلات الائتمانية لكن لم تكن معلمتها معــنوية إحصائيا لا على مستوى الاقتصاد ولا على مستوى القطاعات، أخيرا معدل سعر الفائدة فقــد ارتــبط بعلاقة عكسية مع الائتمان المصرفي وثبتت معنوية معلمتها على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي.

(1-6) منهجية الدراسة

لتحقــيق أهــداف الدراســة ســيتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، والقياسي الإحصائي على النحو التالي:

(1-6-1) التحليل الوصفي:

تقدم الدراسة في الفصل الثاني منها تحليلا وصفيا مفصلا لمؤشرات تطور الجهاز المصرفي اليمنــي مــن خــلال تحلــيل الأهمية النسبية لأهم عناصر الموجودات (الأصول) والمطلوبات (الخصوم) من الميزانية المجمعة للبنوك العاملة بالإضافة إلى الوصف التحليلي للائتمان الممنوح حســب الــنوع والأجل والقطاعات الاقتصادية، واستخلاص نتائج المقارنة بين الائتمان الممنوح لكــل قطــاع اقتصــادي ومــا يساهم به في الناتج المحلي الإجمالي. كما يهتم الجانب الوصفي التحليلــي بــتطورات السياسة النقدية للبنك المركزي خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية والمالــية فهناك التحليل الدقيق لاتجاه الأدوات النقدية ومتابعة أثرها على المتغيرات الاقتصادية وحصر النتائج المترتبة عليها.

(1-6-2) التحليل القياسي والإحصائي:

استنادا إلى ما تم عرضه في الدراسات السابقة من توضيح لطبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، تتميز هذه الدراسة في أنها تستخدم نموذجا إحصائيا يتكون من دالتين، الأولى دالة الائتمان وتهدف إلى توضيح محددات الائتمان المصرفي في اليمن وستستخدم للحصول على القيمة المقدرة للائتمان المحدد(المخطط) $B\hat{C}$ ، كما سيتم الحصول على بواقي الانحدار للمعادلة ويعرف بالائتمان الغير محدد (غير مخطط)، وسيتم إدخال المتغيرين في دالة الإنتاج إلى جانب العمل ورأس المال، وهكذا سيتم معرفة اثر الائتمان المصرفي المخطط وغير المخطط على النمو الاقتصادي في شكل مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي وهو ما تهدف إليه الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف يقوم المنهج التحليلي القياسي والإحصائي المستخدم على:

أولا: **تحديد شكل النموذج** The Structural Form

يتطلب تحديد الشكل الرياضي والإحصائي للنموذج الرجوع إلى الأصول النظرية والتطبيقية لكل من دالة الائتمان المصرفي ودالة الإنتاج.

1. دالة الائتمان المصرفي Banking Credit Function

لقد تم الاعتماد في صياغة دالة الائتمان المصرفي في المستويين الكلي والقطاعي على نظرية الأرصدة القابلة للإقراض والتي توضح أن حجم الائتمان يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للإقراض (عرض الأموال) Credit Supply وعلى (مقدار الطلب) على تلك الأموال Credit Demand ، ومن أهم العوامل التي تؤثر على الائتمان المصرفي، الدخل Income ويعبر عنه على المستوى الكلي والقطاعي بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) (الحمزاوي،1997م)[19]، وعدد السكان (Pop) ويمثل مستوى الطلب الكلي ويرتبط إيجابيا بالائتمان (هاجن،1988م)[20]، ويرتبط الائتمان المصرفي إيجابيا أيضا مع حجم الودائع الإجمالية (Tdep) (Simpson,1976)[21]. ويمثل سعر الفائدة الحقيقي (RI) تكلفة الإقراض وهو عبارة عن سعر الفائدة الاسمي بعد استبعاد معدل التضخم منه لذلك فهو يرتبط عكسيا مع الائتمان كما عند (Fischer,1993)[22]. وبناء على ما سبق تعطى دالة الائتمان المصرفي على النحو الآتي:

$$BC = GDP + POP + TDEP + RI \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ولغرض قياس دالة الائتمان المصرفي في اليمن نقوم بأخذ الصورة اللوغاريتمية للمعادلة رقم (1) لتصبح كما يلي:

$$LN\hat{BC} = LNB_0 + B_1LNGDP + B_2LNPOP + B_3LNTDEP + B_4LNRI + Ui..........(2)$$

حيث:

B_0: الحد الثابت.

B_1,B_2,B_3,B_4: تمثل المرونات المقدرة لكل من الناتج المحلي الإجمالي، عدد السكان، حجم الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية، وسعر الفائدة الحقيقي على الائتمان على التوالي.

Ui : متغير حد الخطأ العشوائي.

2. دالة الإنتاج: Production Function

تبين النظرية الاقتصادية أن الإنتاج بشكل عام (Q) يتحدد بعنصري الإنتاج العمل (L) ورأس المال (K) حسب المعادلة التالية:

$$Q = q(L, K).....................(3)$$

ويتفق معظم الاقتصاديين على استخدام نموذج كوب- دوجلاس Coob Douglas لدالة الإنتاج وهو على الشكل التالي:

$$Q = AL^{a}K^{\beta}.....................(4)$$

حيث:

Q: هي كمية الإنتاج:

L : هي كمية عنصر العمل المستخدم

K : هي كمية عنصر راس المال.

A : معامل الكفاءة الكلية ويمثل التقدم التكنولوجي

β,α : هي مرونات الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال على التوالي.

وتفترض الدراسة أن تأثير عنصري العمل ورأس المال إيجابياً على الإنتاج.

يرى Schumpeter أن القطاع المصرفي يساعد في عملية التطور الاقتصادي عن طريق المساهمة في زيادة عرض النقد بواسطة خلق الائتمان Credit الذي يؤدي إلى التوسع الاقتصادي بزيادة الاستثمارات وتكوين رأس المال[23](Schumpeter,1959). نتيجة للتوسع والتطور في النشاط الاقتصادي أصبح من غير الممكن لعملية الإنتاج أن تعمل بشكل فعال بدون توفر الائتمان [24](Odedokun,1998). وعليه تعطى دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Q = AL^{a}K^{\beta}BC^{\gamma}.....................(5)$$

ولما كان الائتمان المصرفي أحد مكونات راس المال فلا بد من استثنائه من رأس المال المقـــدر فـــي الاقتصـــاد وفي القطاعات الاقتصادية وذلك تجنبا لحدوث مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity عند عملية التقدير.

ولغـــرض اســـتخدام الدالة رقم (5) في قياس دالة الإنتاج في الاقتصاد اليمني وقطاعاته المختلفة، ولتقدير مرونات هذه الدالة فقد تم أخذ الصيغة اللوغاريتمية لها كما يلي:

$$LNGDP = LNA + \alpha LNL + \beta LNK + \gamma LNB\hat{C} + UBC + Ui \text{..................................} (6)$$

حيث

GDP : الناتج المحلي الإجمالي.

A : الحد الثابت ويمثل الكفاءة الفنية.

L : حجم العمالة (انظر الملحق رقم 1).

K : رأس المـــال المقدر الذي سيتم تقديره اعتمادا على طريقة ICOR بالنسبة لسنوات الدراسة في الاقتصاد ككل وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة (انظر الملحق رقم 2).

^BC: حجم الائتمان المقدر من دالة الائتمان.

UBC: الائتمان المصرفي غير المخطط.(بواقي انحدار دالة الائتمان)

Ui : متغير حد الخطأ العشوائي

γ ، β,α هـــي مـــرونات الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال والائتمان المصرفي على التوالي.

ثانيا: معادلات النموذج و متغيراته

الـــنموذج الآنـــي Simultaneous Model الـــذي تم تطويره لتقدير مرونات الائتمان المصـــرفي بالنســـبة لمحدداته ومرونات الإنتاج بالنسبة للعمل (L) ورأس المال (K) والائتمان المصـــرفي المقـــدر ($B\hat{C}$) علـــى التوالي، يتكون من المعادلتين اللتين تم التوصل إليهما مسبقا ويوضحهما الجدول رقم (1-1) أدناه

جدول رقم (1-1)

المعادلتين الهيكليتين للنموذج القياسي

الدالة	الشكل الرياضي
دالة الائتمان	$LNB\hat{C} = LNB_1 + B_2LNGDP + B_3LNPOP + B_4LNTDEP + B_5LNRI + Ui$
دالة الإنتاج	$LNGDP = LNB_6 + B_7LNL + B_8LNK + B_9LNB\hat{C} + B_{10}UBC + Ui$

وتفـــترض الدراســـة إيجابية العلاقة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعدد السـكان (POP) وحجـم الودائع الإجمالية (TDEP) من جهة وبين الائتمان المصرفي المقدر (^BC) من جهة أخرى، كما تكون العلاقة سلبية بين معدل سعر الفائدة الحقيقي (RI) والائتمان المصـــرفي ($B\hat{C}$). كما تفترض الدراسة العلاقة الإيجابية بين كل من العمل (L) ورأس المال (K) والائـــتمان المصـــرفي ($B\hat{C}$) مـــن جهة وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من جهة أخرى.

أمـــا متغـــيرات الـــنموذج فكمـــا يوضـــحها الجدول رقم (1-2) فهي متغيرين داخليين Endogenous Variables وخمســة متغـــيرات خارجـــية Exogenous Variables، كمـــا يوضحها الجدول رقم (1-2).

جدول رقم (1-2)

متغيرات النموذج القياسي

المتغيرات الداخلية (Endogenous Variables)	
الائتمان المصرفي	$B\hat{C}$
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
المتغيرات الخارجية (Exogenous Variables)	
عدد السكان	POP
حجم الودائع الإجمالية	TDEP
معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض	RI
العمل	L
راس المال المقدر	K

ثالثا: مشكلة التشخيص أو التحديد Identification problem

تتلخص هذه المشكلة في إمكانية التعرف على ما إذا كان النموذج مصاغا بشكل فريد Unique مما يتيح الحصول على تقديرات وحيدة لمعالم النموذج (نجم الدين،1991م)[25]، ولبحث هذه المشكلة ينبغي البحث في شرطين:

الأول: شرط لازم غير كافي Necessary But Not Sufficient وهو (شرط الدرجة Order Condition): حيث يشترط أن تكون عدد المتغيرات الخارجية المحذوفة من المعادلة المراد تشخيصها لا يقل عن عدد المعادلات المضمنة ناقصا واحد وهذا يعني إن المعادلة الهيكلية تكون مشخصة Identified وبالتعبير الرياضي:

$$K-k>g-1$$

حيث:

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج.

k: عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة.

g: عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة.

ويعتمد هذا الشرط في تحديد درجة التشخيص فقط، وهناك شرط ثاني يعتمد على تحديد فيما إذا كانت المعادلة قيد البحث مشخصة أم لا.

الثاني: شرط لازم وكافي Necessary&Sufficient وهو شرط الرتبة Rank Condition كما يلي:

$$P(\pi_{12}) = g-1$$

حيث:

P( ) : معامل الرتبة والقائل بان رتبة المصفوفة π_{12} يجب أن تساوي (g-1) وهذا لا يتحقق إلا إذا أمكن الحصول على عدد واحد غير صفري من درجة (g-1) للمصفوفة π_{12} غير أن هذه الطريقة تصبح عسيرة وبالتالي فقد اقترح كل من (تشاو) و(انتربلقاتور) (Chow,1983)[26]، (Intriligator,1978)[27]، طريقة بديلة تقوم على إجراء الخطوات التالية:

1. إنشاء مصفوفة للمتغيرات بوضع صفر في حالة عدم وجود المتغير في المعادلة وواحد في حالة وجوده.
2. يتم شطب الصف الذي يرتبط بالمعادلة المراد بحث تشخيصها.
3. يتم فصل الأعمدة التي ترتبط بالمدخلات الصفرية

4. إذا أمكــن إيجــاد (g-1) عامود غير صفري بحيث (g) عدد المتغيرات الداخلية فتكون المعادلة محددة.

رابعا: مشكلة العلاقة الآنية والارتباط التسلسلي بين المتغيرات Simultaneity Problem

إذا لــم تكــن هــناك علاقــة آنــية بين المتغيرات الداخلية في النموذج فان استخدام طريقة المــربعات الصـــغرى الاعتــيادية (OLS) ستعطي نتائج كفؤة، وبالاتجاه الآخر فان وجود هذه العلاقــة يعنــي عــدم كفــاءة طريقة (OLS) غير أن بحث العلاقة الآنية ينبع من كون بعض المتغــيرات داخلية مما يعني ارتباطها بحد الخطأ وبمعنى آخر فان بحث العلاقة الآنية هو بحث فــي ارتــباط المتغــيرات الداخلــية بحد الخطأ، ومن هنا تظهر فكرة استخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) وعلى ثلاث مراحل (3SLS) [28](Gujarati,1995).

لكــن تجــدر الإشــارة هنا إلى أن التعامل مع كل من مشكلتي العلاقة الآنية والارتباط التسلســلي (Serial Correlation) هــو أمــر عسير وبالتالي فان معظم الباحثين يلجئون إلى معالجة إحدى المشكلتين وإهمال الأخرى (القرعان،1989م) [29](Quraan,1989).

وفــي هــذا الصـــدد قدم (فير) [30](Fair,1970) تعديلا على الطريقة الاعتيادية لتقدير المعـــــادلات الآنــــية باســــتخدام مجموعـــــة مـــــن المتغــــيرات الوســــيطة Instrumental Variables، بحيــث تعمــل علــى معالجــة مشــكلة الارتــباط التسلســلي Serial Correlation، حيــث إن الطــريقة الشائعة في تقدير المعادلات الآنية باستخدام 2SLS تستخدم جميع المتغيرات الخارجية كمتغيرات وسيطة.

خامسا: تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وتحليل الفترة الزمنية القصيرة

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية Stationary Test- Unit Root Test:

تعــد مشــكلة عــدم اســتقرار بيانات السلاسل الزمنية Non stationary من المشاكل الرئيســية فــي التحلــيل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة بسبب وجــود عــامل الاتجاه Trend الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفــس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة ويعود ذلك إلى أن الوسط الحسابي والتباين للسلاسل الزمنــية يتغــيران عبر الزمن [31](Maddla,98) وبالتالي فان الانحدار الذي يعتمد على بــيانات سلسلة زمنية غير مستقرة غالبا ما يكون زائفا Spurious Regression بالرغم من

كـــون معـــامل الـــتحديد (R^2) مرتفعا وكذلك قيم (T) و (F) ذات دلالة إحصائية ولكنها لا تعطـــي تفســـيرا اقتصــــاديا ذا قـــيمة وتقـــود إلـــى اســـتنتاجات مضـــللة (Chermza &Deadman)[32]. ولاختـــبار اســـتقرار البـــيانات ســـيتم اســـتخدام اختبار ديكـــي – فولـــر (Dikey-Fuller) فـــي حالـــة قـــبول فرضـــية وجـــود جـــذر الوحـــدة (Unit Root Test) (السلســـلة غـــير مســـتقرة) عند مستوى معنوية مرتفع، أما في حالة قـــبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية ضعيف فإننا سنلجأ إلى اختبار ديكي– فولر الموسع (Augmented Dikey-Fuller) (Gujarati,1995)[33]، ويعـــتمد هذان الاختباران على تقدير المعادلة التالية [34](Dikey&Fuller).

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1)Yt - 1 + Et \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

Yt : المتغير المراد اختباره.

T : الزمن

Et : حد الخطأ العشوائي غير المرتبط بمتوسط صفر وبتباين σ^2

Δ : معامل الفرق.

α, β, ρ: معاملات.

ولـــتحديد درجـــة التكاملية Order of Co integration، التي تصل السلسلة عندها إلى وضـــع الاســـتقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد اخذ الفرق الأول First Difference، فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهكذا حتى (d) من الاختبارات.

2. اختبار التكامل المشترك Co integration Test

إذا كانـــت بـــيانات السلســـلة الزمنية غير مستقرة لكنها متكاملة من نفس الدرجة، عندئذ يمكـــن الحصول على أخطاء مستقرة من الدرجة صفر I(0) في حالة تقدير النموذج الذي يشتمل علـــى هـــذه المتغيرات، وعندها نستطيع القول أن بين هذه المتغيرات تكامل مشترك وان علاقة الانحدار المقدرة بينها لا تكون زائفة (عطية،2000م)[35].

وفي دراستنا سيتم الاعتماد على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك الذي يبين الدرجة التي تتكامل عندها جميع المتغيرات الداخلية في النموذج، ومن خلال هذا الاختبار نحصل على قيم ايجن Eigen Values عددها (N) مساوي لعدد متجهات التكامل المشترك (Granger,1986)[36]، ولتحديد أي من هذه المتجهات تمثل علاقة تكامل مشترك، فإننا نختار المتجهات التكاملية التي تقابل أعلى قيم ايجن، فإذا تم الحصول على متجه تكاملي واحد فقط دل ذلك على وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات المراد اختبارها وتفسر المرونات على أنها معلمات المدى الطويل، أما إذا تم الحصول على اكثر من متجه للتكامل المشترك فان تفسير ذلك ليس بالأمر السهل أو المباشر ولذلك يتم اللجوء إلى التحليل في الفترة القصيرة الأجل، وحسب قاعدة جرانجر (Granger Rule)، "فان وجود علاقة بالمدى الطويل يعني وجود علاقة بالمدى القصير، وبالتالي فان المتغيرات سوف تتحرك باتجاهات مختلفة ولا ضمانة لوجود توازن بينها" [37](Granger,1986).

3. تحليل الفترة الزمنية القصيرة Short Run Dynamics

يعتمد التحليل في الفترة القصيرة على تحليل مكونات التباين Variance Decomposition وتحليل دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Function ، حيث تبين الأول مقدار التباين في المتغير التابع والذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير التابع نفسه والمتغيرات المستقلة [38](Shoter& Barghothi,2000)، أما تحليل دالة الاستجابة الفورية فيبين حركة المتغيرات خلال ثمان فترات لاحقة (سنتان) ويوضح استجابة المتغير التابع لانحراف معياري واحد في المتغير التابع نفسه والمتغيرات المستقلة (شوتر& الريموني، 2000م)[39]

(7-1) مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الإحصائية الرسمية المنشورة من قبل البنك المركزي اليمني كالتقارير السنوية، والنشرات الإحصائية الفصلية وغيرها. وعلى البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والتنمية (الجهاز المركزي للإحصاء) مثل كتاب الإحصاء السنوي، خطتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (1996-2000م) والثانية (2001-2005م).

كما تعتمد الدراسة على منشورات وزارة المالية كنشرة الحسابات القومية، ونشرة مالية الحكومة وعلى منشورات وزارة الشئون القانونية كالقوانين الصادرة بشأن مؤسسات الجهاز المصرفي والمالي وعلى منشورات الهيئة العامة للاستثمار كقانون الاستثمار والنشرات

الترويجية وغيرها. كما تعتمد الدراسة على التقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والبنوك المتخصصة وعلى وثائق المؤتمرات والندوات الاقتصادية.

(1-8) تسلسل الدراسة

لتحقيق هدف هذه الدراسة فقد تكونت من خمسة فصول تبدأ بالفصل التمهيدي ويتضمن المقدمة ومشكلة الدراسة وهدفها وأهميتها ومراجعة الأدبيات ومنهجية الدراسة ومصادر البيانات، ثم الفصل الثاني ويتناول الجهاز المصرفي والمالي في اليمن نشأته وتطوره وهيكله والمؤشرات الرئيسية الكمية والنوعية لتطور نشاطه، في حين يناقش الفصل الثالث الائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن فيتضمن تحليلا وصفيا للائتمان المصرفي وأنواعه وتوزيعاته حسب الأجل وحسب القطاعات الاقتصادية ومقارنة الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية بالناتج المحلي الإجمالي لتلك القطاعات؛ كما يحتوي الفصل على وصف وتحليل لواقع السياسة النقدية بالإضافة إلى مشكلة التمويل الاستثماري في اليمن، أما الفصل الرابع فقد خصص للتحليل الإحصائي للنموذج القياسي وتحليل اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، وسيكون الفصل الخامس مخصصا لعرض خلاصة النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة.

هوامش و مراجع الفصل الأول

(1) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1991م.

(2) Saleh. Bader,"**The Causal Relationship Between Money Supply and Inflation: The Case of Yemen (1990-1997)**", Abhath Al- Yarmouk,Vol 16, Nu 4. 23-31,2000.

(3) الحبيـــب، فايـــز إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الرابعة، الرياض، السعودية، 2000م.

(4) Shaw, E.S., "**Financial Deepening in Economic Development**". New York:Oxford University Press. 1973.

(5) Nguyen.,H., "**Money in The Aggregate Production Function**", Journal of Money,Credit.and Banking,Vol.18.,No.2,May 1986.pp140-150.

(6) Alexander., Robert. J.W, "**Money And Growth In A sectoral Production Function Framework**", Applied Financial Economics, 1994,Vol.4,pp.133-142.

(7) القحطانـــي، إبراهـــيم، "الأرصـــدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الإنتاج في المملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، المجلد(3)، العدد (2)، 1991م .

(8) مـــلاوي، احمـــد، دور عـــرض الـــنقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1989م .

(9) مقابلـــة، ســـهيل، تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي دراسة تحليلية قياسية 1965 – 1994 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد، الأردن ، 1995 .

(10) Odedokun,M,O. "**Financial Intermediation and Economic Growth in Developing Countries**", Journal of Economic Studies, Vol.25, No.7.

(11) شـــامية، عـــبد الله، "التســـهيلات الائتمانـــية وأثـــرها علـــى إنتاجـــية الاقتصاد الأردني 1968-1986، **مجلة أبحاث اليرموك** ،المجلد(5)، العدد(3)، 1993م.

(12) الســـويدي، عـــبد الله ناصـــر، "الائتمان المصرفي وأثره على الاقتصاد القومي في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة (1975-1992)"، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد62، 1998م.

(26) Chow, G.C. , Econometrics, New York: McGraw-Hill.

(27) Intriligator,M.D, "**Econometric Models, Techniques and Applications**", Amsterdam: North-Holland Publishing Co. 1978.

(28) Gujarati, Damodar N., "**Basic Econometrics**", 3ed edition, MC Graw-Hill, Inc, 1995.

(29) Quraan, Anwar, "**Private and Public Investment and Economic Growth in Jordan: An Empirical Analysis**", Abhath Al- Yarmouk, Hom.&Sos. Sci, Vol.13,No.3, 35-46, 1997.

(30) Fair, Ray C.," **The Estimation of Simultaneous Equation Models With Lagged Endogenous Variables and First Order Serially Correlated**", Econometrical, Vol.38, No,1970.

(31) Maddala, G.S and Kim ,"**Unit Roots Co integration and Structural Change**", Cambridge University Press, 1998.

(32) Chermza, W. and Deadman, P. "**New Direction in Econometrics Practices**", Edward Elgar, England, 1992.

(33) Gujarati, Damodar N., **Basic Econometrics**,1995, Op. Cit .

Dikey, D. A. and W. F. Fuller, "**Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Tim Series With a unit Root**", Econometrica, Vol.49,No.2, 1981,pp. 1057-1072.

(35) عطــية، عــبد القادر محمد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000م.

(36) Granger C. W. F, "**Development in The Study of Cointegration Economic Variables**", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol.48, No 2,1986,p231-228.

(37) Granger, Ibid.

(38) Shotar. M& Barghothi," **Monetary Policy in Jordan 1967-997:Co-Integration Analysis**", Abhath Al-Yarmouk,"Hum.&Soc.Sci." Vol.16, Nu 4,2000.pp 1-10.

(39) شــوتر، منهل و الريموني، احمد، "تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانسن للتكامل المشترك"، أبحاث اليرموك، مجلد16 ، عدد4 ، 2001م.

الفصل الثاني

الجهاز المالي والمصرفي في اليمن

الفصل الثاني

الجهاز المالي والمصرفي في اليمن

قــد يكــون مــن الضــروري ونحن في صدد البحث في الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصــاد اليمني، أن نتعرف على نشأة الجهاز المصرفي في اليمن وتطوره، لنتمكن من إعطاء صورة عن المصارف العاملة في اليمن بغية الوصول بالتحليل إلى معرفة تأثير هذا التطور في سياســات الجهاز المصرفي وعملياته، ولن يكون الهدف من عرض النشأة والتطور لهذا الجهاز هــو الســرد التاريخــي والوصــف الطويل، بقدر ما ينصرف إلى تسليط الضوء على الماضي لاكتشاف الأمور الأساسية التي تقتضي الاهتمام بالحاضر والمستقبل، وذلك لغرض إقامة البحث على أسس واقعية وعلمية.

(2-1) تطور الجهاز المالي والمصرفي في اليمن

لم يكن في اليمن مصارف بالمعنى المتعارف عليه قبل عام 1962م، سوى بعض مكاتب للصــرافة والــتمويل ومجموعــة من الوكالات التجارية وشركات الملاحة وفروع لبنوك أجنبية وعربــية ظهــرت في مدينتي عدن والحديدة، أغلقت هذه الفروع عند انتهاء الحكم الأمامي عام 1962م والاستعمار البريطاني عام 1993م.[1]

وفــي عــام 1970م لم يكن في اليمن سوى بنكان هما البنك اليمني للإنشاء والتعمير في المحافظــات الشــمالية تأسس عام 1962م كبنك تجاري ساهمت الحكومة بـــ51% من رأسماله والقطــاع الخــاص بالنســبة الباقية 49%، والى جانب عمله كبنك تجاري قام هذا البنك بأعمال البــنوك المتخصصــة، كمــا تــم تكلــيفه وكيلا ماليا للحكومة اليمنية قبل إنشاء البنك المركزي اليمنــي[2]، أمــا البــنك الآخر هو البنك الأهلي اليمني الذي تأسس عام 1969م في المحافظات الجنوبية إثر صدور قانون تأميم جميع البنوك العاملة آنذاك ودمجها في بنك واحد.

ويعتــبر عــام 1971م بدايــة العمل المصرفي المنظم الذي بدء بتأسيس البنك المركزي اليمنــي بموجــب القانون رقم (4) لسنة 1971م، ثم صدور قانون البنوك رقم (8) لسنة 1972م الــذي نشأت على إثره العديد من البنوك التجارية الوطنية والعربية والأجنبية والتي ساهمت في توســيع النشاط الاقتصادي. وفي نفس العام تأسس مصرف اليمن كبنك مركزي في المحافظات الجنوبــية، وخــلال عقــد الســبعينات قامــت الدولة بإنشاء ثلاثة بنوك متخصصة في الزراعة والصــناعة والإســكان بهــدف تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص على

توظــيف مــوارده في مشروعات استثمارية مفيدة، وبهذا بلغ عدد البنوك العاملة في اليمن عام 1979م بالإضافة إلى البنك المركزي (14) بنكا.

وفــي عام 1989م تراجع عدد تلك البنوك إلى (12) بنكا بعد خروج ثلاثة بنوك أجنبية وتأســيس بنكيــن أحدهما وطني والآخر عراقي (مصرف الرافدين). وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي شهد الجهاز المصرفي اليمني تطورات كمية ونوعية، فاصبح عدد البنوك العاملة فــي نهاية عام 2002م (17) بنكاً بالاظافة إلى البنك المركزي، منها ثمانية بنوك تجارية وطنية وأربعة فروع لبنوك عربية وأجنبية وبنكين متخصصين وثلاثة بنوك إسلامية.[3]

(2-2) هيكل الجهاز المالي والمصرفي في اليمن:

يتكون الجهاز المالي والمصرفي في اليمن من مجموعة من المؤسسات المالية المصرفية وغــير المصرفية، يأتي البنك المركزي اليمني على رأس مؤسسات النوع الأول، بالإضافة إلى اثنــي عشــر بــنكا تجاريا ثمانية منها محلية واربعة فروع لبنوك عربية وأجنبية، وثلاثة بنوك إســلامية محلــية، وبنكين متخصصين. ويوضح الملحق رقم (3) تفاصيل إنشاء وملكية الجهاز المصرفي اليمني.

أمــا الــنوع الثاني من مؤسسات الجهاز المالي والمصرفي وهي المؤسسات المالية غير المصــرفية فتشمل عشر شركات تامين، وثلاث شركات استثمار وتمويل، وثلاث صناديق مالية. ويوضح الملحق رقم (3) شركات التامين العاملة في اليمن عام 2000م.

(2-2-1) المؤسسات المالية المصرفية (الجهاز المصرفي)

هــي المنشــآت التي تتعامل في الائتمان أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي تقبل ودائع الأفــراد وتقــوم بتوظــيف تلــك الودائــع فــي الإقراض (مع استثناء البنك المركزي من هذا التعريف،حيث لا يتعامل مع الأفراد مباشرة وإنما مع البنوك والمؤسسات العامة وذلك فيما يتعلق بــالودائع والقروض) وتتمتع مطلوبات هذه المؤسسات بالقبول العام كونها جزء من عرض النقد كما أن لنشاطها تأثيرات واضحة على السياسة النقدية.[4]

وأهم المؤسسات المصرفية في اليمن:

أولا: البنك المركزي اليمني The Central Bank of Yemen

أنشئ هذا البنك بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (4) لعام 1971م حدد فيه اختصاصات البنك وصلاحياته و أعماله كمصرف للحكومة والأحكام المتعلقة بالعملة اليمنية. وبعد تحقيق الوحدة اليمنية أصبح البنك المركزي اليمني هو البنك المركزي الموحد للجمهورية اليمنية ويمثل السلطة النقدية فيها وحدد القانون الجديد أهداف ووظائف وصلاحيات البنك في إطار السياسة العامة للدولة لتهيئة الظروف الائتمانية والمالية التي من شأنها أن تؤدي إلى سرعة تنمية الاقتصاد الوطني والعمل على توفير الاستقرار النقدي .[5]

ويعمل البنك المركزي حاليا بموجب القانون رقم (14) لسنة 2000م الذي حدد الهدف الرئيسي للبنك في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق ويمارس عملياته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة وله في سبيل تحقيق أهدافه أن يمارس المهام والاختصاصات التالية[6]:

1- رسم وتبني السياسة النقدية التي تنسجم مع هدفه الرئيسي في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار .

2- تحديد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة ثم يقوم برسم وتبني وتنفيذ سعر الصرف الأجنبي .

3- الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية والرقابة على أعمالها .

4- حيازة و إدارة احتياطاته الخارجية الرسمية .

5- تشجيع وتبسيط إجراءات أنظمة المدفوعات .

6- العمل كبنك ومستشار ووكيل مالي للحكومة فيحتفظ ويدير الحسابات الرسمية لها من إيرادات ونفقات كما يشتري أو يبيع أو يحول أو يقبل إيداع الذهب والعملات الأجنبية، ويقوم ببيع سندات الدين العام الداخلي من اذونات وسندات نيابة عن الحكومة والمؤسسات العامة .

7- يتبع البنك الأساليب الإدارية والمحاسبية التي يجري العمل بها في البنوك ولا يتقيد بالقوانين والنظم واللوائح المعمول بها في أجهزة الدولة أو مؤسسات القطاع العام أو المختلط .

ثانيا: البنوك التجارية Commercial Banks

هي منضمات مالية، مهمتها الأساسية تجميع الأموال من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية بغرض توظيفها وتوجيهها في المجالات الاستثمارية من خلال منح التسهيلات الائتمانية المختلفة أو الاستثمار في الأوراق المالية.(7)

ويوجــد في اليمن أحد عشر بنكا تجاريا منها بنكان أجنبيان وبنكان عربيان، وتعمل هذه البــنوك فــي ظل القانون رقم (38) لسنة 1998 الخاص بالبنوك وقبل ذلك كانت تعمل بموجب القــانون رقــم (36) لســنة 1991 ، وتخضــع هــذه البنوك للبنك المركزي اليمني حيث يقوم بالأشــراف علــى جمــيع أعمالها بدءا من الحصول على التراخيص لمزاولة أعمالها المصرفية وانتهاء بالتصفية.

وبشــكل عــام فــإن البنوك التجارية تهدف إلى تعظيم الأرباح أو الهامش المتحقق من طــرح الفوائــد المدينــة من الفوائد الدائنة، حيث أن الربح يعتمد على مقدار الفائدة المتحققة من الموجودات، كما أن النسبة الكبرى من الأرباح تأتي كعوائد من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية إلى القطاعات الاقتصادية والجمهور إضافة إلى العمولات وعوائد الاستثمار(8)

أمــا وظــائف البــنوك التجارية فهي متعددة وتلعب دورا فاعلا في النشاط الاقتصادي باعتبارها أهم المؤسسات الائتمانية وتتلخص أهم تلك الوظائف فيما يلي:

1. قبول الودائع على اختلاف أنواعها، وهي تقبل هذه الودائع من المواطنين اليمنيين أو من الأجانب المقيمين في اليمن وذلك بالعملة اليمنية الريال أو بالعملة العملات الأجنبية.
2. فتح الاعتمادات المستندية للمستوردين اليمنيين.
3. تقديــم التســهيلات الائتمانــية والقروض المصرفية قصيرة ومتوسطة الأجل للشركات والمؤسســات والأفــراد، كما تمارس البنوك التجارية اليمنية وظائف أو خدمات مصرفية متعددة كإصــدارات خطابــات الضــمان المخــتلفة والاعتمادات المستندية، والقيام بالحوالات الداخلية والخارجية، كما تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية، إضافة إلى خصم الكمبيالات، وخدمات كبار العملاء وغير ذلك من الخدمات التي تعتبر تنافسية بين البنوك.

ثالثا: البنوك الإسلامية Islamic Banks

يقصد بالبنوك الإسلامية المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية في الميادين التجارية والصناعية والاجتماعية إقراضا واقتراضا دون اللجوء لنظام الفوائد[9].

وفي الواقع تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في أنها تتلقى الودائع النقدية بأنواعها من الأفراد والهيئات، في حين تختلف عنها في طرق استثمار وتوظيف هذه الودائع، وأنها تمارس أعمالها وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية وعلى أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

يوجد في اليمن ثلاثة بنوك إسلامية يمتلكها مستثمرون من القطاع الخاص، أسس أولها عام 1995 وهو البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار، أما ثاني بنك إسلامي فهو بنك التضامن الإسلامي تأسس عام 1996، والبنك الإسلامي الثالث هو بنك سبا الإسلامي وتأسس عام 1997. وتعمل البنوك الإسلامية اليمنية في ظل قانون البنوك الإسلامية رقم (21) لسنة 1996 الذي ينظم أعمالها المصرفية. وقد تطورت البنوك الإسلامية وفتحت فروعا لها في محافظات الجمهورية حيث بلغ عدد فروعها (27) فرعاً عام 2002 منها (13) فرعا لبنك التضامن الإسلامي وسبعة فروع لكل من البنكين الآخرين.[10]

وتقوم البنوك الإسلامية بجملة من الأعمال والخدمات المصرفية التقليدية، كفتح الاعتمادات المستندية، إصدار خطابات الضمان، شراء وبيع العملات الأجنبية والشيكات المصرفية والسياحية والحج والعمرة، بالإضافة إلى فتح الحسابات الجارية وحسابات الودائع الاستثمارية وحسابات التوفير الاستثماري، كما تعمل هذه البنوك في مجالات الاستثمار المشترك مع الأفراد والشركات كالمرابحات والمشاركات (الثابتة والمتناقصة) والمضاربة والمصانعة والسلم والإجارة، بالإضافة إلى قيامها بالاستثمار المباشر في الأعمال التجارية والصناعية وتأسيس الشركات والمشاريع الاستثمارية.

رابعا: البنوك المتخصصة Special-Purpose Banks

هي مؤسسات مصرفية متخصصة في تمويل قطاع أو فرع اقتصادي معين، عن طريق الائتمان الذي تقدمه وغالبا ما يكون الائتمان المصرفي للمصارف المتخصصة متوسط وطويل الأجل بحكم طبيعة النشاط الاستثماري القائم في القطاعات الزراعية والصناعية والسكنية[11]، لذلك فهي تعتمد في مواردها على رأسمالها وما تحصل عليه من قروض طويلة من الحكومة أو الاقتراض من المؤسسات المالية والبنكية، أو من هيئات ومؤسسات دولية والهبات والمساعدات.

ويعمل في اليمن حاليا بنكان متخصصان هما بنك التسليف للإسكان، بنك التسليف التعاوني الزراعي، وكان هناك بنكا ثالث هو البنك الصناعي الذي تأسس عام 1976 بهدف النهوض بالقطاع الصناعي واستمر في تمويل هذا القطاع حتى تمت تصفيته عام 1999[18] بعد تعثره بسبب تدهور أحواله المالية ومشاكل أخرى إدارية. وفيما يلي نتناول البنكين المتخصصين(الزراعي، الإسكان) بشي من التركيز:

1. بنك التسليف التعاوني الزراعي

تأسس هذا البنك عام 1982 نتيجة دمج ثلاث مؤسسات مالية متخصصة في المجال الزراعي هي (صندوق التسليف الزراعي و بنك التسليف الزراعي الذين تأسسا عام 1975، وبنك التعاون الأهلي للتطوير تأسس عام 1979) ويبلغ رأسمال البنك المصرح به 300 مليون ريال تملك الدولة 86.7% من راسماله والباقي 13.3% للقطاع الخاص كمؤسسة مصرفية تهدف إلى تمويل التنمية الزراعية والإنتاج الحيواني والسمكي من خلال تقديم القروض والعون المادي لصغار المزارعين والصيادين وتشجيع المشاريع الزراعية والسمكية والتعاونية ذات الأولوية في خطط وتوجهات الدولة التنموية. ويقدم البنك القروض التالية[12]:

أ- **قروض قصيرة الأجل** وهي قروض موسمية (زراعية، سمكية، حيوانية) ومدتها لا تتجاوز سنة ونصف ويتقاضى البنك على هذا النوع من القروض رسوم خدمية (سعر فائدة) 14% سنويا، يتم صرفها لمواجهة الخدمات التشغيلية للعمليات الزراعية وتوفير البذور والأسمدة والمبيدات و العلاجات البيطرية وصيانة مراكب الصيد.

ب- **قروض متوسطة الأجل** وهي قروض موجهة لأغراض شراء المحركات الزراعية والبحرية وشراء الآلات والمعدات واستصلاح الأراضي ومشاريع الري، وتصل مدة هذه القروض إلى خمس سنوات، ويتقاضى البنك عليها رسوم خدمية سنوية (سعر فائدة) 16% سنويا.

ج- **قروض طويلة الأجل** ويعنى هذا النوع من القروض بتمويل المشروعات الكبيرة وشراء الآلات والمعدات الإنتاجية، شراء وسائل النقل، تجهيز مشاريع الإنتاج الحيواني، واستصلاح الأراضي وبناء السدود والخزانات، ومدة هذه القروض سبع سنوات ويتقاضى البنك عليها رسوم خدمية بواقع 18% سنويا.

أمـــا قروض وسلفيات البنك فارتفعت خلال الفترة 1990-1999 من 428 مليون ريال عـــام 1990 إلـــى 3.4 مليار ريال بزيادة قدرها 3 مليار ريال ومعدل نمو 702%، كما ارتفعت اســتثمارات البـــنك من 34 مليون ريال إلى 55 مليون ريال خلال نفس الفترة بزيادة قدرها 21 ملـــيون ريـــال ومعـــدل نمو 61.8% ، ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ضئيلة قياسا بما يحتاجه القطـــاع الزراعي من تمويل، هذا ولم تتوفر أية بيانات عن المجالات الاستثمارية للبنك. أما عدد فروع البنك فقد بلغت 34 فرعا عام 2002 موزعة في المدن الرئيسية في الجمهورية من خلال تقســيم نشاطه إلى أربع مناطق (صنعاء، عدن، تعز، والحديدة) وكل منطقة تتكون من مجموعة فروع تقوم بتقديم الخدمات المصرفية وفقا لأهداف البنك.[13]

2. بنك التسليف للإسكان :

أنشئ هذا البنك سنة 1977 م كشركة مساهمة تملك الدولة 97% من أسهمه والباقي3% للقطـــاع الخاص ويمارس البنك أعمال واختصاصات متعددة، ويهدف إلى دعم الحركة العمرانية والإنشـــائية، فـــيقدم التسليف المتوسط والطويل المدى، كذلك يقدم المساعدة لمؤسسات الإسكان والجمعـــيات التعاونـــية السكنية وصناديق الادخار للأغراض السكنية عن طريق تقديم القروض والتسهيلات المصرفية.

أمـــا عـــن قروض وسلفيات البنك فقد بلغت 138 مليون ريال عام 1990 وارتفعت إلى 329 ملـــيون ريـــال بزيادة قدرها 191 مليون ريال ومعدل نمو 138.4% ويعزى هذا الارتفاع إلى إن البنك ركز نشاطه خلال تلك الفترة في المجال الاقراضي من اجل بناء المشاريع السكنية، وفي مجال المساهمات الرأسمالية قام البنك بالمساهمة في تمويل مشروع مدينة حدة السكنية التي بلغت تكلفتها حوالي 170 مليون ريال.

كما ساهم البنك في مجال التنمية الحضرية بعدة مشاريع بلغت قيمتها الإجمالية في عام 1995 حوالـــي 42 ملـــيون ريـــال، كمـــا إن للبنك مساهمات في شركات لها علاقة بالنشاطات الســـكنية مـــثل الشـــركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية والشركة الوطنية لمواد للمواد الإنشائية والصـــناعية والشـــركة اليمنية العامة للفنادق والسياحة، وقد بلغت تكلفة مساهمات هذه الشركات مبلغ إجمالي قدره 10.6 مليون ريال[14].

(2-2-2) المؤسسات المالية غير المصرفية Nonbank Financial Institutions

تعـــرف هـــذه المؤسســـات بأنهـــا وسائل تموينية غير مصرفية وتختلف عن المؤسسات المصـــرفية بعدم قدرتها على خلق النقود، وتتحدد علاقة هذه المؤسسات مع المتعاملين معها وفق أســـس تعاقديـــة، يندرج تحت هذا النوع من المؤسسات شركات التأمين واعادة التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد والادخار والإقراض، شركات الاستثمار والتمويل[15].

ويوجد في اليمن ثلاثة أنواع من المؤسسات المالية غير المصرفية هي: شركات التأمين، وصـــناديق التقاعد والضمان والتوفير، وشركات الاستثمار والتمويل وفيما يلي تناول موجز لكل منها:

أولا: شركات التامين Insurance Companies

وهي مؤسسات مالية تقوم بتوفير التامين للمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تـــتعرض لهـــا، وتعـــد هـــذه الشركات من أهم مؤسسات الوساطة المالية كونها تقوم بتجميع الموارد المالية متمثلة بأقساط التامين واعادة إقراضها لمختلف المشروعات المحتاجة للتمويل[16].

ويـــرجع تـــاريخ شركات التامين في اليمن إلى أواخر عقد الستينات من القرن الماضي عـــندما أسست أول شركة تامين وطنية في عدن سنة 1969 وهي الشركة اليمنية لتامين وإعادة التاميـــن بـــتمويل حكومـــي 100%، ثم تأسست شركة مأرب للتأمين في صنعاء 1973 كشركة مســـاهمة مخـــتلطة بين القطاعين الحكومي والخاص، توالى بعد ذلك تأسيس العديد من شركات التاميـــن وبلغ عددها عام 1990م 6 شركات، منها أربع شركات مساهمة وشركة واحدة للقطاع العـــام وأخـــرى ملكيتها مختلطة ثم تأسست أربع شركات تامين كان أولها شركة سبا للتأمين في نفس العام، كما شهد عام 1993 تأسيس ثلاث شركات تأمين هي شركة ريم للتامين وشركة أمان للتأميـــن والشـــركة الوطنية للتامين، وفي عام 1995 تأسست شركة تريست يمن للتامين وإعادة التأميـــن وفـــي عام 2000م بلغ عدد شركات التامين العاملة في اليمن عشر شركات، كما يبينها الملحق رقم (4).

وتجـــدر الإشارة إلى إن هناك صعوبة في الحصول على بيانات تفصيلية عن نشاط هذه الشـــركات نظرا لان ملكية اغلبها تعود للقطاع الخاص ولبيوت تجارية معروفة (مجموعة هائل ســـعيد، عذبـــان، إخوان ثابت،...). وقد تطورت خدمات شركات التأمين اليمنية خلال السنوات الأخـــيرة نتـــيجة لتحسن الظروف الاقتصادية، فبعد إن كان التامين في بدايته تأمين بحري شمل مجـــالات أخـــرى كالحـــريق والتاميـــن على الحياة وخيانة الأمانة وفقدان الربح والتأمين على

السـيارات إلـى أخر ما يمكن توقع حدوثه، وتتصف هذه الشركات بقدرتها المحدودة في تغطية أنـواع محددة من التأمين، مما يجعلها تكتفي بدور الوساطة لحساب شركات تامين أجنبية لإتمام مـثل هـذا الـنوع مـن التامين، والمعروف إن شركات النفط العاملة في اليمن تغطي الخدمات التأمينـية لها شركات أجنبية مما يعني خسارة شركات التأمين والبنوك الوطنية لمثل هذه الأقساط التي تذهب إلى الخارج وعدم الاستفادة منها في عمليات تمويل مشاريع وطنية(17).

ومـن الجديـر ذكره إن شركات التأمين في اليمن تخضع لرقابة وإشراف وزارة المالية بموجـب القانون رقم (37) لسنة 1992م رغم إن هذه الشركات تقوم بعمليات التمويل إلا أنها لا تخضع لرقابة وإشراف البنك المركزي.

ثانيا: الصناديق المالية Financial Founds

وهـي مؤسسـات ادخارية تعاقدية تشمل كل من صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي والتأميـنات والمعاشـات بالإضـافة لصناديق التوفير البريدي، وقد أسس أول صندوق للضمان الاجتماعـي في مدينة عدن سنة 1981، وحددت موارده إلزاما من اشتراكات الموظفين العاملين فـي القطاعين العام والمختلط، وفي صنعاء أسس صندوق التقاعد سنة 1980. وبعد الوحدة تم تأسيس مجموعة من الصناديق المالية اسند إليها القيام بالتامين والتوفير البريدي منها(18):

1. صندوق التأمينات والمعاشات

تـم إنشـاء هـذا الصـندوق سنة 1991، وتتكون موارده من اشتراكات الموظفين المدنيين العامليـن فـي القطاعيـن العـام والمخـتلط وموارد أخرى حددتها المادة (8) من قانون إنشاء الصـندوق، وتقوم الهيئة العامة للتأمينات والضمان الاجتماعي(19) بإدارة الصندوق باعتباره ملكا للحكومة.

وقـد بلغـت إجمالـي موارد هذا الصندوق اكثر من 5 مليار ريال عام 1992، فيما بلغت توظـيفاته واسـتثماراته حوالـي 2.8 ملـيار ريال لنفس العام وتشمل هذه الاستثمارات قروضا متوسـطة الأجـل وحصـص مشـاركة في مشاريع مختلفة، وودائع مالية لأجل لدى المصارف واستثمارات مالية أخرى.

2- صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي

أنشئ هذا الصندوق عام 1991 وتتكون موارده من اشتراكات أفراد القوات المسلحة والأمن وتدير موارده وزارة الدفاع، ولا تتوفر بيانات عن موارد هذا الصندوق وتوظيفاته الاستثمارية.

3- صندوق التوفير البريدي

أسس هذا الصندوق سنة 1991 الخاص بالبريد والتوفير البريدي، ويمارس الصندوق نشاطاته من خلال فروعه المنتشرة في مختلف مدن الجمهورية ويعتبر انسب الوسائل جذبا للمدخرات العائلية لانتشاره الواسع وسهولة التعامل معه.

ثالثا: شركات الاستثمار والتمويل

توجد في اليمن ثلاث شركات استثمارية هي الشركة اليمنية للاستثمار والتمويل والثانية الشركة اليمنية الليبية للاستثمار تأسست عام 1996، والثالثة الشركة اليمنية الكويتية العقارية، ولا تتوفر بيانات حديثة عن نشاطات هذه الشركات .

في نهاية هذا الاستعراض نخلص إلى أن الجهاز المالي والمصرفي في اليمن يتكون من البنك المركزي اليمني وعدد من البنوك التجارية التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل في السوق النقدية، وبنكين متخصصين، إضافة إلى عدد من شركات التامين وصناديق التوفير والضمان الاجتماعي وثلاث شركات للاستثمار والتمويل.

والجدير بالملاحظة إن هذا الجهاز المالي والمصرفي يعاني من غياب مؤسسات وهيئات هامة جدا تلعب دورا رئيسيا في تجميع المدخرات واستثمارها وتمويل التنمية الاقتصادية خاصة للآجال الطويلة، بل هي من أهم شروط النمو الاقتصادي، وهي سوق رأس المال، والتي أصبحت عماد التنمية واحد أهم مكونات النظام الاقتصادي الحديث في البلدان المتقدمة وكثير من البلدان النامية، كما إن غياب سوق رأس المال يعني افتقار الجهاز المالي والمصرفي اليمني لشركات الاستثمار المشترك وبنوك الاستثمار وصناديق الادخار، والشركات القابضة[20]

(2-3) المؤشرات الرئيسية لتطور نشاط الجهاز المصرفي اليمني

بعد إن تناولنا الجهاز المالي والمصرفي في اليمن من حيث النشأة والتطور واهم المكونات، يجدر بنا أن نحاول التعرف على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التطور الفعلي لنشاط الجهاز المالي والمصرفي ويمكن تقسيم تلك المؤشرات إلى نوعين، مؤشرات كمية ومؤشرات نوعية على النحو التالي:

(2-3-1) المؤشرات الكمية

تتمثل أهم هذه المؤشرات في التطور الحاصل في حجم موجودات الجهاز المصرفي (البنك المركزي، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة)، كما أن تطور الودائع التي تجتذبها البنوك ومن ثم التوسع في الإقراض والنسبة بينهما مؤشرا آخر لنشاط وأداء البنوك، فيما يعد التطور الحاصل في عدد المصارف العاملة في البلد من المؤشرات الهامة على تطور نشاط الجهاز المصرفي، في هذا المبحث سنحاول استعراض اتجاه تلك المؤشرات في نشاط الجهاز المصرفي اليمني خلال الفترة 1990 -2001م .

أولا: تطور موجودات البنك المركزي اليمني

من الأهمية بمكان أن نتعرف على حجم وتطور موجودات البنك المركزي لأنه بنك البنوك وبنك الدولة، ولا شك أن طبيعة البنك المركزي تختلف عن طبيعة المصارف التجارية، إذ انه بالإضافة إلى توفير الائتمان للدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والمصارف العاملة في البلد، يقوم أيضا بإصدار العملة، والمهمة الأخيرة تقتضي الاحتفاظ بموجودات العملات الأجنبية كغطاء للعملة وتسديد قيمة المستوردات.

تطورت الموجودات الكلية للبنك المركزي اليمني بشكل ملحوظ خلال الفترة 1990-2001م، حيث ارتفعت من 81.4 مليار ريال عام 1990 إلى 662.5 مليون ريال عام 2001م أي أنها تضاعفت بأكثر من ثمان مرات، ويبين الجدول رقم (2-1) أن الموجودات الأجنبية للبنك المركزي تزايدت بنحو 0.84% فقط خلال الفترة 1990-1994 وتمثل هذه الفترة امتدادا للازمة المصرفية التي بدأت عام 1984 واستمرت حتى 1994 والتي كان أهم مظاهرها الانخفاض في السيولة من النقد الأجنبي(21).

وفي الفترة1995-2001 نمت الموجودات الأجنبية بنحو 20.5 مرة ، وتضاعفت خلال الفترة 1990-2001 بنحو 125 مرة نتيجة لزيادة موارد النقد الأجنبي من الصادرات النفطية باستثناء عام 1998 م الذي تراجعت فيه الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة 13.3 % عن عام 1997م بسبب انخفاض عوائد الصادرات النفطية الناتج عن انخفاض الأسعار العالمية للنفط وقد أدى الارتفاع في الموجودات الأجنبية في الفترة 1995-2001م إلى الارتفاع في الموجودات الكلية إلى جانب الارتفاع في باقي الموجودات كالقروض والسلفيات والموجودات الثابتة والموجودات الأخرى.

جدول رقم (2-1)

تطور موجودات البنك المركزي اليمني (مليار ريال)

بيان /السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الموجـــودات الخارجية	5.1	8.2	3.9	1.8	4.3	31.1	131.4	160.2	138.9	237.6	482.5	637
الموجـــودات الكلية	81.4	91.3	109.4	138.6	187.3	274.5	362.8	347.4	359.1	422.9	520.4	662.5
م.ن الموجودات الكلية %	-	12.2	19.8	27.7	35.1	46.6	32.2	(4.2)	3.3	17.8	23.1	27.3
متوسط معـدل نمو الموجودات الكلية												
1994-1990	23.5											
2001-1995						20.9						
2001-1990	21.8											

المصدر :البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعامي 1991 و 2001م.

و بلغ معدل النمو المتوسط لإجمالي الموجودات 23.5 % خلال الفترة 1990-1994م وانخفض هـذا المعدل إلى 20.9 % للفترة 1995-2001 م، أما خلال الفترة 1990-2001م بلغ معدل النمو المتوسط لإجمالي موجودات البنك المركزي 21.8 %.

ثانيا: المؤشرات الكمية لتطور نشاط البنوك التجارية

أ- تطور إجمالي الموجودات:

يهمـــنا أولا تبـــيان التطور في الموجودات الكلية للبنوك التجارية لأن الائتمان يمثل أحد هـــذه الموجـــودات وأهمها. ومن خلال الموجودات يمكن التعرف على الأهمية النسبية للائتمان، كمـــا أن الموجـــودات الأخرى ما هي إلا موجودات متاحة لدى المصارف تستخدمها في توفير الائـــتمان أو تساعدها على ذلك [22]، ويبين الجدول رقم (2-2) تطور إجمالي موجودات البنوك التجارية خلال الفترة 1990-2001م.

جدول رقم (2-2)

تطور بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية (1990-2001) (مليار ريال)

بيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات الخارجية	6.5	6.8	6.6	6.6	5.7	43.1	42.5	59.5	64.9	80.0	103.3	120.5
الموجودات الكلية	47.4	49.4	54.5	63.4	70.7	178.1	179.3	191.5	212.1	242.1	310.6	375.5
حجم الودائع	30.4	32.0	38.2	43.7	50.0	98.0	119.8	139.2	166.0	189.8	249.8	307.3
حجم القروض	10.6	14.2	15.4	18.7	20.2	38.6	36.1	74.2	90.5	102.4	138.9	150.1
عدد البنوك	9	9	9	9	9	9	9	9	10	10	10	11
عدد الفروع	87	87	87	87	87	87	96	96	100	103	104	106
القروض كـ% من الودائع	34.7	44.3	40.3	42.8	40.4	39.3	30.1	53.3	54.5	53.9	55.6	48.9
القروض كـ% من الموجودات	22.2	28.7	28.2	29.5	28.6	21.7	20.1	38.8	42.7	42.3	44.7	40.0
الودائع كـ % من المطلوبات	64.2	64.8	70.0	69	70.1	55	66.8	72.7	78.3	78.4	80.4	81.8

المصدر : البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية للأعوام 1990 - 2001م.

جدول رقم (2-3)

معدلات نمو بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية (1990-2001)* %

بيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الموجودات الأجنبية	-	8.7	(3.6)	0.43	(12.9)	651.8	(1.5)	40.1	9.1	9.5	45.6	16.6
الموجودات الكلية	-	4.4	10.2	16.4	11.4	152.1	0.62	6.8	10.7	14.2	28.3	20.9
حجم الودائع	-	5.3	19.1	14.7	14.4	95.9	22.2	16.1	19.3	14.4	31.6	23
حجم القروض	-	34.5	8.5	21.7	8.0	90.7	(6.5)	105.8	21.9	13.2	35.7	8.1

* تم حسابها بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(2-2)

ويلاحظ أن الموجودات الكلية للبنوك التجارية ارتفعت من 47.4 مليار عام 1990م إلى 70.7 ملـــيار ريال عام 1994م بمعدل نمو يوضحه الجدول رقم (2-3) بلغ في المتوسط خلال الفترة المذكـــورة 10.6% كمـــا يظهـــر في الجدول رقم (2-4) ويلاحظ إن الموجودات الأجنبية نمت بمعـــدل نمـــو ســـالب في عامي 1992م و 1994م ومعدل وسطي سالب (1.8%) خلال الفترة 1990-1994م وذلك امتداد لازمة النقد الأجنبي التي عانى منها الجهاز المصرفي منذ منتصف الثمانينات [23].

جدول رقم (2-4)

متوسط معدلات نمو بعض المؤشرات الكمية للبنوك التجارية * %

البيان / السنة	1990- 1995	1995- 2001	1990- 2001
الموجودات الأجنبية	(1.8)	110.2	65.4
الموجودات الكلية	10.6	33.4	25.1
حجم الودائع	13.4	31.8	28.0
الودائع كنسبة من المطلوبات	67.6	73.3	70.9
حجم القروض	18.2	38.4	31.0
القروض كنسبة من الموجودات	27.5	35.8	32.3
القروض كنسبة من الودائع	40.5	47.9	44.8

* تم حسابها بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-3)

وخـــلال الفـــترة 1995-2001م تطورت موجودات البنوك التجارية بدرجة افضل نسبيا مـــن تطور موجودات البنك المركزي، حيث ارتفعت إلى 178.1 مليار ريال عام 1995 بمعدل نمـــو تجـــاوز 152% مقارنـــة بعام 1994م ويعزى السبب في ذلك النمو إلى زيادة لموجودات الأجنبـــية بمعـــدل 652% فـــي نفس العام نتيجة لزيادة أرصدة النقد الأجنبي لدى البنوك ولدى المراسلين في الخارج وارتفاع المساهمات الرأسمالية بالعملة الأجنبية.

أما في عام 1996م تراجع معدل نمو الموجودات الإجمالية بصورة كبيرة وصل إلى اقل مـــن 1% بسبب تراجع معدل نمو الموجودات الأجنبية بمعدل سالب (1.5%) ثم تزايد معدل نمو الموجـــودات الإجمالية باطراد في باقي السنوات حتى بلغ 28.3%عام 2000م فيما ارتفع معدل نمـــو الموجـــودات الأجنبية إلى 45.6% وفي عام 2001م تراجع معدل نمو كل من الموجودات الإجمالـــية والأجنبية ، وبلغ متوسط نموهما 33.4% و 110.2 % خلال الفترة 1995-2001م

علـــى التوالـــي، كما يتضح من الجدول رقم (2-4)، وبلغ المعدلين نفسيهما 25.1% و 65.4% على التوالي خلال فترة الدراسة 1990-2001م.

ب- تطور حجم ودائع البنوك التجارية

تعــد الودائـــع المصـــرفية الأكثر أهمية في جانب المطلوبات (الخصوم)، في ميزانيات البـــنوك التجارية، إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها كما إن نمو الودائع يعكس مدى التطور في قـــدرة النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص في تعبئة المدخرات وكلما زادت قـــدرة المصـــارف الـــتجارية فـــي تعبئة المدخرات من خلال زيادة الطلب على الودائع المصـــرفية الادخاريـــة، كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك القائم في الاقتصاد وعلـــى مدى اعتمادها على الودائع في منح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي[24]، ويساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية ويبيـــن الجـــدول رقم (2-3) تطور حجم الودائع التي تلقتها البنوك التجارية اليمنية كقيم مطلقة وكنســـبة من المطلوبات الإجمالية (الخصوم)، حيث تزايدت من 30.4 مليار ريال عام 1990 إلـــى 50 ملـــيار ريال عام 1994م، ونمت بمعدل وسطي بلغ 13.4% ويلاحظ إن معدلات نمو الودائـــع موجـــبة لكـــل الأعـــوام برغم إن سعر الفائدة على الودائع ظل ثابتا تقريبا خلال تلك الفـــترة . وكنسبة من الخصوم الإجمالية ارتفعت الودائع من 64.2% عام 1990م إلى 70.1% عام 1994م بمتوسط سنوي 67.6%.

أمـــا خـــلال الفترة 1995-2001م فقد تزايد حجم ودائع البنوك التجارية من 98 مليار ريـــال إلى 307.3 مليون ريال عام 2001 مسجلة بذلك معدل نمو وسطي قدره 31.8% ويعزى الســـبب في ارتفاع حجم الودائع في هذه الفترة إلي تطورات السياسة النقدية التي اتبعتها السلطة النقدية وخاصة تنظيمات سعر الفائدة على الودائع، حيث عمل البنك المركزي على تغييره حسب متطلـــبات مراحل الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه في عام 1995م واصلاح القطاع المالي والمصـــرفي الـــذي يقوم به البنك المركزي منذ مارس 1997م متمثلا بجهوده في إدارة السياسة النقدية والائتمانية ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، وقد تضاعفت ودائع البنوك التجارية حوالي عشر مرات وبلغ معدل نموها الوسطي 28% خلال الفترة 1990- 2001م.

ج- تطور حجم قروض البنوك التجارية

يمثل حجم القروض (الائتمان) أهم عنصر في موجودات البنوك التجارية وفيه توظف الجزء الأكبر من مواردها ومن خلاله تحصل البنوك على معظم الأرباح وبما أن المصارف ما هي إلا مؤسسات ائتمانية، فمن الطبيعي أن تحتل القروض أو الائتمان الجزء الأكبر من موجوداتها، ويدل تطور حجم القروض على تطور نشاط البنوك التجارية وزيادة مساهمتها في تنشيط الاقتصاد.(25)

ومن الضروري أن نبين في هذا المجال تطور القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية لنتعرف على مدى النمو في حجم الائتمان، ومن الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية للحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص ارتفع من 10.5 مليار ريال عام 1990م إلى 20.2 مليار ريال عام 1994م و بلغ معدل نموها في المتوسط 18.2%، وكنسبة من الموجودات ارتفعت الأهمية النسبية للقروض من 22.2% الى 28.6% وبلغت في المتوسط 27.5% خلال الفترة نفسها وفي عام 1995م ارتفع حجم القروض والسلفيات إلى 38.6 مليار ريال بمعدل نمو بلغ 90.7 % عن عام 1994م ثم انخفضت قليلا عام 1996م إلي 36.1 مليار ريال ثم عادت لترتفع في السنوات التالية حتى بلغت 150.1 مليار ريال عام 2001م ليصل بذلك معدل نموها الوسطي خلال الفترة 1995- 2001م إلى 38.4% وهو معدل نمو يفوق معدل نمو الودائع للفترة ذاتها ويعزى ذلك إلى الترتيبات الجديدة لسعر الفائدة على الإقراض حيث تم تحريرها مع تخفيض الحد الأدنى إلى 25% في نهاية عام 1996م ثم إلى 16% خلال عام 1997م ثم إلى 14% بداية عام 1998م وفي الفصل الثالث سنتناول ذلك بالتفصيل عند الحديث عن السياسة النقدية.

والجدير بالملاحظة انه بالرغم من ارتفاع الأهمية النسبية لحجم القروض (الائتمان) المقدم من البنوك التجارية إلى إجمالي الموجودات في اليمن، إلا أنها كانت منخفضة حيث لم تتجاوز 32.3% في المتوسط من الموجودات الإجمالية خلال فترة الدراسة .

د- تطور نسبة القروض والسلفيات إلى الودائع في البنوك التجارية

توضح نسبة القروض (الائتمان) إلى الودائع مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع (الجارية والادخارية والأجلة وغيرها) في توفير الائتمان والتمويل الاستثماري وتوجد حالة ترابط طردية ودائمة بين الودائع والائتمان وتعكس هذه النسبة مدى التناسق بينهما في حين

يـــدل معكـــوس النســـبة على مدى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجة القطاعات الاقتصادية مما يعكس تحسن القدرة على جذب الودائع(26).

يوضـــح الجـــدول رقـــم (2-2) ارتفاع نسبة القروض إلي الودائع لدى البنوك التجارية اليمنية من 34.7% عام 1990 إلى 40.4% عام 1994م وبلغت النسبة ذاتها في المتوسط خلال نفـــس الفـــترة 40.5%، وفي عام 1995م انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى 39.3% لان معدل نمو الودائع كان اكبر من معدل نمو القروض والسلفيات، وفي عام 1996م انخفضت نسبة القروض إلى الودائع إلى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة كلها إذ وصل إلى 30.1% نتيجة لانخفـــاض معـــدل نمـــو القـــروض الذي وصل إلي قيمة سالبة قدرها 6.5%، ثم أخذت النسبة بالارتفـــاع المطـــرد في بقية السنوات حتى وصلت 55.6% عام 2000م وهي أعلى نسبة خلال الفـــترة كلهـــا؛ إمـــا متوسط النسبة خلال الفترة 1995- 2001م فبلغت 47.9%، وخلال فترة الدراسة 1990- 2001م فقد وصلت 44.8%.

ويـــدل التزايد في نسبة القروض إلى الودائع على تطور نشاط البنوك التجارية في مجال هـــام وهو مجال الإقراض إذ كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على أن قدرا اكبر من ودائع البنوك يوظف في الإقراض ويتجه نحو الاستثمار والعكس صحيح كلما قلت هذه النسبة دل ذلك على أن موارد البنوك (أهمها الودائع) تبقى داخل البنوك أو في حساباتها لدى الغير ولا توظف التوظيف الصحيح (27).

ه- تطور عدد البنوك التجارية وفروعها

فـــي عـــام 1990 كان عدد البنوك التجارية العاملة في اليمن 9 بنوك أربعة منها فروع لبـــنوك عربـــية وأجنبـــية وخمسة بنوك وطنية وكان عدد فروع هذه البنوك التجارية 87 فرعا بمتوسط 9.7% فرع لكل بنك، وهذه الفروع موزعة على محافظات الجمهورية والمدن الرئيسية وخاصة البنوك التجارية الوطنية .

وبإلقـــاء نظرة سريعة على الجدول رقم (2-2) يتبين إن عدد البنوك التجارية ضل ثابتا حـــتى عام 1998 عندما تأسس البنك الوطني للتجارة والاستثمار ليرتفع بذلك عدد البنوك العاملة إلى أحد عشر بنكا عام 2001م كما ارتفع عدد فروعها إلى 106 فرعا موزعين على محافظات ومدن الجمهورية.(28)

ثالثا: بعض المؤشرات الكمية لتطور نشاط البنوك المتخصصة

أ- تطور حجم الموجودات

كمـا سـبقت الإشارة إلى أن هناك ثلاثة بنوك متخصصة عملت في اليمن خلال الفترة 1990- 1999م هـي بنك التسليف الزراعي، والبنك الصناعي ، وبنك التسليف للإسكان يوضح الجـدول رقـم (2-5) تطور حجم الموجودات الكلية للبنوك المتخصصة والتي ارتفعت من 1.4 ملـيار ريال عام 1990م الى3.9 مليار ريال عام 1994م وبمعدل نمو متوسط قدره 30.5% ثم استمرت الموجودات الإجمالية في الارتفاع إلى 10.5 مليار ريال عام 1998م ثم انخفضت إلى 8.6 ملـيار ريـال عـام 1999م بعـد تصفية البنك الصناعي اليمني أما معدل النمو المتوسط للموجـودات الإجمالية خلال الفترة 1995- 1999م فبلغ 19.34%. فيما بلغ المعدل ذاته 24.3 % خلال الفترة 1990 - 1999م.

جدول رقم(2-5)

تطور موجودات البنوك المتخصصة (1990-1999م) (مليار ريال)

البيان / السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
موجودات متداولة	244	340	259	444	339	378	1099	783	937	2780
قروض	805	815	635	1303	1696	2251	4125	5470	5775	3762
موجودات ثابتة	50	47	26	31	89	89	274	291	199	262
إجمالي الموجودات	1396	1502	2094	3186	3911	4463	6601	7752	10468	8618
نسبة القروض إلى الموجودات	57.7	54.3	30.3	41	43.4	50.4	62.5	70.6	55.2	43.7
معدل نمو القروض	-	1.2	(22.1)	105.2	30.2	32.7	83.3	32.6	5.6	(34.9)
معدل نمو الموجودات الإجمالية	-	7.6	39.4	52.2	22.8	14.1	47.9	17.4	35.0	(17.7)

المصدر : البنك المركزي اليمني، التقرير السنوية للأعوام 1990- 1999م.

ب- تطور قروض البنوك المتخصصة:

فـي المبحـث السـابق تـم توضـيح تطور قروض البنوك المتخصصة كل على حدة ويوضـح الجدول أعلاه تطور قروض البنوك المتخصصة مجتمعة، لقد ارتفعت من 805 مليون ريـال عام 1990م إلى 1.7 مليار ريال عام 1994م بمعدل نمو متوسط قدره 22.9% كان أدنى

معــدل نمو للقروض في عام 1992م إذ وصل قيمة سالبة مقدارها 22.1% نتيجة لتوقف البنك الصـــناعي اليمنـــي عن منح أية قروض في ذلك العام، وفي عام 1995م ارتفعت القروض إلى 2.3 ملـــيار ريـــال بمعـــدل نمو 32.7%، ثم ارتفعت إلى 5.8 مليار ريال عام 1999م لينخفض حجـــم القروض في عام 1999م إلى 3.8 مليار ريال بعد إن تمت تصفية البنك الصناعي اليمني نهائيا، وقد بلغ معدل النمو المتوسط للقروض 23.9%. خلال الفترة 1995- 1999م[28] .

(2-3-2) المؤشرات النوعية لتطور الجهاز المصرفي اليمني

استعرضـــنا فـــيما سبق أهم المؤشرات الكمية لتطور الجهاز المصرفي اليمني وفي هذا الجزء لا بد من عرض أهم المؤشرات النوعية لتطور هذا الجهاز إجمالا كما يلي:

1. السماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية
2. إصـــدار وتحديـــث وتعديـــل قوانين البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك الإسلامية والقوانين المنظمة لأعمال الصرافة بما يضمن تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والمصرفي.
3. الـــتطور النوعي في مؤسسات الجهاز المصرفي المتمثل في إنشاء البنوك الإسلامية التي عملـــت على جذب مدخرات شريحة واسعة من المدخرين كانوا يحجمون عن التعامل مع البنوك التجارية لاسباب عقائدية تتعلق بالفائدة.
4. طرح أدوات مالية ونقدية جديدة مثل اذونات الخزينة بهدف امتصاص فائض السيولة من الجمهور لتمويل عجز الموازنة بدلاً من التمويل بالإصدار النقدي الجديد، وعمليات إعادة الشراء وشهادات الإيداع حيث ساهمت هذه الشهادات في امتصاص السيولة وتخفيض النمو في العرض النقدي والحد من الضغوط على سعر الصرف[29] .
5. تعويم سعر الصرف وتحرير أسعار الفائدة على القروض.
6. إصدار التشريعات القانونية والمالية في طريق إنشاء السوق المالية.
7. الدوام المسائي ودوام يوم الخميس الذي يعتبر يوم راحة أسبوعية.
8. تنويع وتحديث الخدمات المصرفية كشراء وبيع الشيكات السياحية والمصرفية وإصدار شيكات الحج والعمرة وإصدار البطاقات الائتمانية، والتأجير التمويلي.
9. إدخـــال أدوات وأســـاليب الخدمات المتطورة مثل الحاسب الآلي والصراف الآلي والبنك الناطق و... الخ
10. بناء علاقات مصرفية خارجية مع شبكات مراسلين من المصارف ذات الشهرة العالمي

(2-4) دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي:

لقـد أثبتـت الـتجارب فـي معظم بلدان العالم أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المالي والمصـرفي فـي عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال تمويل المشاريع الاسـتثمارية بمنحها التسهيلات الائتمانية والتي تساهم في عملية تكوين راس المال الذي يصبح حسـب رأي شـومبيتر **Schumpeter** فـي كتابه نظرية التطور الاقتصادي قوة شرائية جديدة تـنعكس فـي الـنهاية بوسـائل إنتاج حقيقية جديدة وهذه القوة الشرائية ضرورية لتمويل عملية التطور والنمو الاقتصادي(30).

إن قيام الجهاز المالي والمصرفي بالوساطة المالية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض والوحـدات الاقتصـادية التـي تعانـي من نقص في التمويل يؤدي إلى زيادة مجمل الادخارات والاستثمارات بل والى تعزيز فعالية هذه الاستثمارات أيضاً وهكذا يكون للتطورات المالية الأثر الإيجابـي علـى معدل النمو الاقتصادي. يتناول هذا الجزء من البحث إيضاح الدور الاقتصادي (نظريا) الذي يلعبه القطاع المصرفي اليمني في النمو الاقتصادي وسيقتصر الحديث عن الجهاز المصـرفي فقـط نظرا لعدم وضوح دور المؤسسات المالية غير المصرفية، وعدم توفر بيانات عنها.

(2-4-1) دور البنك المركزي اليمني :

يـبرز الدور التنموي للبنك المركزي اليمني من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمـية وسـعيه في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ويتمثل الدور التنموي المباشر للبنك المركـزي اليمني في منح القروض والسلفيات للمؤسسات العامة وللبنوك التجارية وفي والفصل القـادم سـيتناول حجم تلك القروض، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يقوم بمجموعة كبيرة من الأعمال والنشاطات المصرفية والنقدية المباشرة بغية دعم العمل الإنمائي واهم هذه الأعمال:

1. الترخيص للمؤسسات المالية و النقدية القادرة علي حشد المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مشاريع التنمية.
2. تقديـم القـروض والسـلف للبنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة لتعزيز قدرتها علي تمويل المشاريع التنموية.
3. توجيه الائتمان المصرفي إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب متطلبات التنمية
4. تعزيـز القدرة المالية للحكومة من خلال إدارة موجوداتها من الذهب والعملات الأجنبية وتقديم السلف المالية لدعم احتياجات الخزينة.

5. تنمية العادات المصرفية والوعي المصرفي في البلاد والمساهمة في وضع خطط التنمية الاقتصادية.

أمـا الـدور التـنموي غير المباشر للبنك المركزي فيقتصر في تبنيه سياسة نقدية من شانها المحافظـة علـى التوازن النقدي الداخلي والخارجي وذلك من خلال تبني سياسات سعر صرف مـتعددة، خاصـة بعـد الـبدء بالإصلاحات الاقتصادية في عام 1995 وبرنامج إصلاح القطاع المصـرفي عام 1997م، بهدف تدعيم ثقة الجمهور بالعملة الوطنية وتنمية الروح الادخارية لدى المواطنيـن وتوسـيع حافـز توظـيف هـذه المدخرات في استثمارات داعمة للنمو، إضافة إلى الترتيـبات الخاصـة بسـعر الفائدة لتشجيع الاستثمارات الداخلية ورؤوس الأموال من الخارج، إضافة إلى السيطرة النسبية على الضغوط التضخمية والركود الاقتصادي من خلال إصدار أذون الخزانة، عمليات إعادة الشراء، وشهادات الإيداع وغيرها.

(2-4-2) دور البنوك التجارية:

تلعـب البـنوك التجارية دوراً هاماً في الاقتصاد اليمني، فتقوم بتلقي الودائع من الأفراد والمؤسسـات (جذب المدخرات) واعادة إقراضها للمؤسسات العامة والخاصة وتحديد السياسات الاسـتثمارية، كما تقوم البنوك التجارية بتقديم المشورة المالية، إضافة إلى الاكتتاب في اذونات الخزيـنة ونشر خدماتها عن طريق الفروع والمراسلين. ويتعزز الدور التنموي للبنوك التجارية في عملية التنمية في حالة قدرتها على ضمان قروضها لقطاعات الإنتاج المباشر، ووجود سوق ثانويـة لخصـم هـذه القروض(إعادة بيعها أو الاقتراض الفوري بضمانتها) وتسييل قروضها لمواجهة متطلبات السيولة والسحب العادي أو الطارئ من الودائع[31].

وتجـدر الإشـارة إلى أن الدور التنموي للبنوك يتأثر بالفلسفة الاقتصادية للنظام ويرتبط بأسلوب تشغيل الوحدات الإنتاجية، وعلى الرغم من ضالة دور البنوك التجارية اليمنية في النمو الاقتصـادي إلا انه يعد فاعلا في ظل التغيرات والمعوقات التي مر بها الاقتصاد اليمني بشكل عام وخاصة في النصف الأول من عقد تسعينات القرن الماضي.

(3-4-2) دور البنوك الإسلامية:

من أهم أهداف البنوك الإسلامية المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية، من خـلال قـيامها بتعبـئة المدخرات من الجمهور وتوجيهها إلى الاستثمارات المنتجة ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الأكبر، وبالرغم من حداثة التجربة المصرفية للبنوك الإسلامية في اليمن

ومواجهـــة بعـــض الصـــعوبات والمعوقات، إلا أنها ومنذ نشأتها في 1996م عملت على تجميع الأموال والمدخرات وتوجيهها إلى مختلف فروع النشاط الاقتصادي من خلال الأساليب التمويلية المختلفة، ويمكن توضيح دور البنوك الإسلامية في النمو الاقتصادي من خلال الآتي:

أولا: اثر البنوك الإسلامية على الادخار:

استطاعت البنوك الإسلامية من حشد وجذب المزيد من المدخرات التي بحوزة شريحة مـــن المواطنيـــن لا يحـــبذون التعامل مع البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة وبالتالي فقد عملـــت هذه البنوك على إدخال تلك الموارد المالية إلى دائرة النشاط الاقتصادي للمساهمة الفعلية في العملية الإنتاجية بدلا من اكتنازها وتعطيلها[32].

ثانيا: اثر البنوك الإسلامية على الاستثمار:

تقـــوم البنوك الإسلامية بتلقي الودائع الاستثمارية من الجمهور والمؤسسات ثم تقوم هذه البـــنوك كمؤسسات تنموية استثمارية بدور إيجابي في النشاط الاستثماري من خلال إيجاد وسائل اســـتثمارية مخـــتلفة علـــى أساس المشاركة في الأرباح والخسائر كالمضاربة والمشاركة والبيع المؤجـــل والمرابحة والتمويل التاجيري، لذلك فان البنوك الإسلامية تتيح المجال أمام المستثمرين الذيـــن يتحرجون عن الاقتراض من البنوك التجارية لاسباب دينية تتعلق بالفائدة[33]، مما ساهم بشـــكل فعـــال في تنمية التعامل بالتجارة الخارجية والاستثمار المباشر في العقارات والسيارات والاســـتثمار غـــير المباشر كشراء وبيع الأوراق التجارية. وفي الفصل القادم الخاص بالائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن، سيتم إيضاح حجم استثمارات البنوك الإسلامية.

ثالثا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

على عكس المصارف التجارية تركز البنوك الإسلامية على الجوانب الاجتماعية فتوجه قدراتهـــا ومواردهـــا المالية إلى اكبر عدد ممكن من أصحاب المشروعات وفي مختلف مجالات الاســـتثمار المشروع، فتساهم في إيجاد المزيد من فرص العمل الجديدة مما يساعد على تخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى التوسع في الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات.

ويـــتطلع الكثير من المختصين ورجال الأعمال في اليمن إلى زيادة الدور المتوقع للبنوك الإســـلامية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة قدرتها على إعبئة الموارد وتســـخيرها لتمويل الاستثمارات المنتجة ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم البنوك

الإسلامية في إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع بطريقة عادلة تحقق معدل نمو اقتصادي امثل(34).

(2-4-4) دور البنوك المتخصصة:

أدركت الكثير من البلدان أهمية المصارف المتخصصة ودورها في التنمية والنمو الاقتصادي، خاصة بعد إعلان الأمم المتحدة إن عقد الستينات هو عقد التنمية وعقد السبعينات هو عقد النمو الاقتصادي، فانشئت العديد من هذه البنوك بغية دعم وتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

لقد أدركت الحكومة اليمنية أهمية البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية فسارعت في منتصف السبعينات إلى إنشاء ثلاث بنوك متخصصة لدعم وتشجيع القطاع الخاص على توظيف موارده وقدراته في مشروعات استثمارية وتنموية، وبالرغم من أن هذه البنوك عانت من بعض المشاكل كانخفاض رساميلها مع الزمن بفعل معدلات التضخم المرتفعة وتعثر ديونها(35).

وبالرغم من ذلك فقد قامت هذه البنوك بدور مباشر في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك الدور من خلال زيادة معدلات النمو في القروض والسلفيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي تمنحها هذه البنوك لقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد، إضافة إلى المساهمات في تأسيس بعض المؤسسات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتوفير الائتمان الزراعي والإسكاني وتطوير الهيئات المحلية، كما استطاعت هذه البنوك في حدود ضيقة من توفير الخدمات الفنية وتقديم النصح والإرشاد للمستثمرين خاصة في الزراعة والصناعة.

أما الدور التنموي غير المباشر للبنوك المتخصصة في التنمية فيتمثل في إيجاد الفرص الاستثمارية الجديدة في قطاعات الزراعية والثروة السمكية والصناعة والبناء والإنشاءات، بالإضافة إلى ما توفره تلك الاستثمارات من فرص عمل جديدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور البنوك المتخصصة بدأ في التراجع في الأعوام الأخيرة نتيجة لتعثر البنك الصناعي اليمني الذي تمت تصفيته عام 1999م وانعكس اثر غياب هذا البنك في انخفاض حجم القروض والسلفيات لهذه البنوك من 5.8 مليار ريال عام 1998م إلى 3.8 مليون ريال عام 1999م وبمعدل نمو سالب قدره 34.9%.

هوامش ومراجع الفصل الثاني

(1) الشـيباني، سـعيد، **البـنك اليمنـي للإنشاء والتعمير أربعة وثلاثون عاما من العطاء التنموي**، شركة سامو برس غروب، بيروت، لبنان، 1997م، ص41.

(2) العباسـي، مطهـر عبد العزيز، **اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني**، دار الفكر، دمشق، سورية، 1996، ص23.

(3) الجمهوريـة اليمنـية، البـنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2002م، ص 87.

(4) Lawrence S. Ritter and William L. Silber, "**Principles of Money**,Banking, and Financial Markets,Fifth Edition, Basic Books,Inc,1986,p66.

(5) الجمهوريـة اليمنـية، البـنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1991م، ص47.

(6)الجمهوريـة اليمنية، وزارة الشؤون القانونية وشئون مجلس النواب، القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني، صنعاء،2000م، ص3.

(7) Mishkin, Frederic "**The Economics of Money, Banking and Financial Markets**",4th Ed, New York,1995,p39.

(8) Lioyd B. Tomas,Jr,Money, "**Banking and Economic Activity**", Prentice- Hall, Inc.,Englewood Cliffs,1979.p127.

(9) المالقـي، عائشـة الشـرقاوي، **البـنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م، ص24.

(10) الجمهوريـة اليمنـية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2002م، ص87.

(11) الشـمري، ناظم محمد، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م،ص141.

(12) البـتول، احمد سيف، راشد عبده، البنوك المتخصصة ودورها التنموي حالة بنك التسليف التعاونـي الزراعـي فرع عدن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر رجال المال والأعمال للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، ص61.

(13) محمد، علي منصور، "السياسة الاقراضية للبنوك المتخصصة في الجمهورية اليمنية حالة بـنك التسليف التعاوني الزراعي فرع عدن"، **مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 8، 2001م، ص124.

(14) القطابـري، محمـد ضيف الله، إمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في الجمهورية اليمنية، رسالة غير منشوره، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م، ص74.

(15) Mishkin, 1995,Op. Cit,p343.

(16) Lioyd B. Tomas,Jr,Money, "1979, Op.Cit.91

(17) هاشم، علي محمد، علاقة شركات التأمين بالمصارف والعمليات المالية، ورقة عمل مقدمة إلـى دورة المجلـس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن، صنعاء، 1999، ص1.

(18) العباسـي، مطهـر عـبد العزيز، **اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني**، مرجع سابق، ص29.

(19) بموجـب القانون رقم (246) لسنة 1996م تم دمج الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مع المؤسسـة العمـة للضمان الاجتماعي، في هيئة واحدة سميت الهيئة العامة للتأمينات والضمان الاجتماعي.

(20) **شـركات الاسـتثمار:** المشترك هي شركات مساهمة عامة يقتصر نشاطها على الاستثمار في الأوراق المالية.

بنوك الاستثمار: هي مؤسسات مصرفية وسيطة بين الدائنين والمدينين عن طريق شراء السـندات الجديـدة طويلة الأجل من السوق الأولى والمتداولة أيضا في السوق الثانوي، وتقـوم هـذه المصارف بتأسيس المشروعات الاستثمارية الجديدة وتتعامل باسهم تمويل هذه المشروعات ومهمتها الأساسية تتمثل في تمويل الاستثمارات المختلفة طويلة الأجل.

الشركات القابضة: هي شركات مساهمة عامة من ضمن نشاطاتها الاستثمار في مختلف الأوراق المالية.

(21) حيدر، محمد احمد، **النظام المصرفي في اليمن الوضع الراهن وتحديات العولمة المالية**، أوراق يمانية، العدد8 ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، سورية، 2000م،ص3.

(22) الغـزي، فلـيح حسـن، **الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي**، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 1976م، ص186.

(23) الشـــيباني، ســـعيد، خلفـــية تاريخية للنظام المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النظام المصـــرفي التـــي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م،صنعاء، اليمن، 1998م، ص98.

(24) Shekhar, "**Banking Theory and Practice**,Vikas Publishing House PVT LTD,New Delhi,2000, p54

(25) Tomas D. Simpson, 1997,OP.Cit,p61

(26) الزبـــيدي، حمـــزة محمـــود، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مرجع سابق، ص139.

(27) Abdulla H. Albatel, "**The Impact of Restructuring The Financial System in Saudia Arabbia on The Relationship Between Commercial Banks Deposits And Credit to The Praivate Sector**", Journal of King Saud University,vol.15,N.1,Riyad,2003,p54.

(28) الجمهوريـــة اليمنـــية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، ص103.

(29) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1999، ص

(30) الســـيد علي، عبد المنعم، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مطبعة جامعة الموصل، الجزء الأول، العراق، 1984، ص49.

(31) الرحومـــي، احمـــد، دور المصارف اليمنية في عملية التنمية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، ص25.

(32) الوافي، علي، البنوك الإسلامية الواقع والطموح، ، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن ، صنعاء، 1999، ص251.

(33) المرجع نفسه، ص255.

(34) حـــيدر، محمـــد، **النظام المصرفي في اليمن الوضع الراهن وتحديات العولمة المالية**، مرجع سابق، ص30.

(35) الاثـــوري، عـــبد السلام، التمويل المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمـــة إلى المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال للفترة 28-29 نوفمبر 1999م، عدن، اليمن، 1999م، ص43.

الفصل الثالث

الائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن

الفصل الثالث

الائتمان المصرفي والسياسة النقدية في اليمن

يتناول هذا الفصل الائتمان المصرفي من حيث أنواعه وتوزيعاته حسب الأ[illegible] القطاعات الاقتصادية مع التركيز على هذا الأخير لان سوء توزيع الائتمان بين القطاعات يؤ[illegible] إلى إعاقة النمو فيها، كما سيتم إجراء المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كذلك سيتم مناقشة السياسة النقدية في اليمن خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تناول مشكلة التمويل الاستثماري.

(3-1) تعريف الائتمان المصرفي :

يمكــن تعــريف الائتمان على انه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة أجله مساوية لها غالبا ما تكون هذه القيمة نقوداً. وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفــع مــن قــبل المدين أو المقترض متلقي الائتمان إلى الدائن مانح الائتمان علما بان الائتمان والدين وجهان لعملة واحدة فالمقرض يمنح ائتمانا والمقترض يلتزم بدين[1]

(3-2) أسواق الائتمان:

لما كانت عملية الائتمان هي خدمة من الخدمات المالية فان لها أسواقا، وأسواق الائتمان هي:

أ- **سوق النقد:**

وتختص بالمعاملات قصيرة الأجل من خلال الجهاز المصرفي المتمثل بالبنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك غير التجارية .

ب- **سوق راس المال :**

تخــتص بالــتمويل المتوســط والطويل الأجل، ويعمل في سوق راس المال المؤسسات الادخاريــة والاســتثمارية، ومما يجدر ذكره أن التسهيلات الائتمانية تمثل الجزء الأكبر من موجودات البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وبالتالي فان الجزء الأكبر من أرباح المصارف يتحقق كعوائد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة .

(3-3) أنواع التسهيلات الائتمانية:

إن الــتطور المصرفي يؤدي إلى التطور في الخدمات المصرفية المقدمة بشتى أشكالها. فعلــى مســتوى القــروض لــم تعــد تقتصر على الأشكال التقليدية فقد ظهرت السلف وخصم

الكمبـــيالات وقروض الجاري مدين والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وبطاقات الائتمان والتأجـــير التمويلـــي وشـــهادات الإيـــداع وغيرها واصبح يطلق على هذه الخدمات المصرفية المتـــنوعة بالتســـهيلات الائتمانية لتصبح اكثر شمولية والتي يتم من خلالها تمويل أعمال الأفراد والقطاعـــات الاقتصادية على حد سواء. بناءً على ما سبق يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة .

(1-3-3) التسهيلات الائتمانية المباشرة Direct Credit Facilities

تســـمي بالائـــتمان المصرفي، ويتمثل بتزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة لتسهيل أنشطتها على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وما يترتب عليها من مصـــاريف وعمـــولات دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وغالبا ما يتم تدعيم هذه العلاقـــة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة عجز المدين عـــن الســـداد. واهـــم الضمانات المعتمدة لدى المصارف التجارية تتمثل في الرهونات العقارية (أراضـــي ومبانـــي) ورهونات الآلات والمعدات والذهب والأوراق المالية وغيرها، إلا أن هذه الضـــمانات قد تتدهور أسعارها في حالات الركود مثلا أو إمكانية بيعها دون علم البنك كالآلات والمعـــدات، بالإضـــافة إلـــى أن هـــناك حالة خاصة تواجه البنوك اليمنية في مسالة الضمانات العقاريـــة وهـــي اكتشاف البنوك في أوقات كثيرة عدم قدرتها على التصرف بموضوع الضمان كالأراضي والمباني نتيجة ظهور مشاكل تتعلق بالملكية والوراثة وعدم البت في هذه القضايا من قبل القضاء، وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة الأشكال التالية .

أولا : القروض والسلف Loans and Advances

وهـــي ابسط أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة وتتمثل في قيام المصرف بإعطاء مبلغ مـــن المـــال لأحد زبائنه على سبيل الدين وفق شروط وأسس محدودة وتعتبر القروض والسلف اكـــثر أصول المصارف ربحية واكبر مجالات توظيف الأموال لدى الجهاز المصرفي. واهم ما يمـــيز القـــروض والســـلف عن غيرها من التسهيلات الائتمانية هو حصول المقترض على هذه القـــروض وفـــق جدول زمني (إما على دفعة واحدة أو على دفعات)، وتختلف القروض التي تمـــنحها المصارف بصفة عامة من حيث المدة والغرض والضمان، إلا أن التصنيف الشائع هو الـــذي يراعى المدة أي حسب آجال الاستحقاق فهناك قروض قصيرة الأجل (مدتها سنه أو اقل) وتســـتخدم لـــتمويل النشـــاط الجـــاري للمؤسســـات، وهـــناك قـــروض متوســـطة الأجـــل

(تمتد إلى خمس سنوات) وتمنح لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استبدال الآلات المصانع أو إجراء تعديلات تؤدي إلى تطوير الإنتاج أو لإغراض التوسع، واخيرا هناك قروض طويلة الأجل والتي (تزيد مدتها عن خمس سنوات) وتمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية وبناء المصانع وشراء الآلات والتجهيزات الفنية المختلفة،....الخ [2].

ثانيا : الجاري مدين Over Draft Account

يعرف على انه نوع من التسهيلات يمنح للعملاء التجاريين على شكل قروض لمدة سنة وتحت شروط معينة وعادة ما يوضع له سقف محدد بموجب القانون. ويتم منح مثل هذه التسهيلات لزبائن البنك بعد دراسة أوضاعهم المالية وقدرتهم على الإيفاء بالقروض ومدى متانة الضمانات المقدمة منهم. ويلاحظ أن البنوك التجارية تتوسع في هذا النوع من التسهيلات ويرجع السبب في هذا التوسع إلى ارتفاع العائد منه إذ يحصل البنك على عمولة بالإضافة إلى الفائدة المفروضة والتي تحسب عادة على الرصيد اليومي المسحوب. ويتميز حساب الجاري مدين بأنه يحقق البنك من خلاله نسبة أعلى من الربحية ودرجة اكبر من السلامة والامان. وما يميز قرض الجاري مدين عن القرض العادي أن هذا الأخير يقدم بالكامل عند التعاقد وتحسب الفوائد عليه وقت تقديمه بينما الجاري مدين لا يقدم إلا عندما يطلبه العميل، وتحسب الفوائد على المبالغ اليومية المسحوبة فقط .

ثالثا :- الكمبيالات المخصومة Discounted Bills

تكون الكمبيالات المخصومة عادة على شكل خصم مصرفي أو تجاري، والخصم المصرفي عبارة عن سلفة شخصية للمتعامل، حيث يحصل البنك من العميل على سند إذني، وهو عبارة عن تعهد بدفع مبلغ معين للمصرف بعد مضي فترة محددة ويقوم بإعطاء المتعامل صافي قيمة هذا السند بعد خصم قيمة الفائدة المستحقة خلال فترة السداد .

أما في حال الخصم التجاري فان المتعامل (الخاصم) يقدم كمبيالات تجارية تكون موقعة بإمضاءين، أي أنها تكون نتيجة لعملية تجارية بين طرفين وتكون مقبولة للمصرف بعد دراسة المركز المالي لكل من الطرفين الموقعين على هذه الكمبيالات، وبعد التأكد من أنها ليست في حكم كمبيالات المجاملة، وعندئذ تظهر هذه الكمبيالة لامر المصرف الذي يقوم بخصمها، وتقيد صافي قيمتها بعد حسم الفائدة والعمولة لحساب المتعامل [3].

ويقصد بخصم الكمبيالات القيام بتظهير الكمبيالة التي لم تستحق بعد تظهيرا ناقلا للملكية مقابل أن يدفع البنك قيمتها بعد خصم نسبة معينة من قيمة الورقة تسمي سعر الخصم .

(2-3-3) التسهيلات الائتمانية غير المباشرة Indirect Credit Facilities

هـي التسهيلات الائتمانية التي لا ينطوي عليها دفع نقدي إلى العميل بشكل مباشر، فهي توظـيفات غـير نقدية تأخذ شكل الخدمات الهامة التي تقدمها المصارف التجارية إلى المتعاملين معها تسهيلا لأعمالهم واهم أشكال التسهيلات الائتمانية غير المباشرة :

أولا: الاعتمادات المستندية Documentary Credit

الاعـتماد المسـتندي تعهد كتابي يصدره البنك الفاتح للاعتماد، ويكون هذا التعهد بناء علـى طلـب العمـيل المستورد، وبموجبه يتعهد البنك بدفع مبلغ معين من المال لأمر شخص (المسـتفيد) ويكون هذا التعهد ساريا لفترة معينة، كما إن هذا التعهد بالدفع يكون مشروطا بتقديم مسـتندات معيـنة وقـد جرى العرف المصرفي على أن يتم تبليغ ودفع قيمة الاعتماد للمستفيد بواسطة مصرف موجود في بلد المستفيد (المصدر). وتلعب الاعتمادات المستندية دورا هاما في تسـهيل وتوسيع التجارة الخارجية وذلك من خلال ضمان المصدر حقه في استيفاء قيمة بضاعته المشحونة نظرا لوجود تعهد غير قابل للنقض من قبل مصرف المستورد[4].

ثانيا :الكفالات (خطابات الضمان) Letters of Guarantee

الكفالة هي تعهد كتابي يصدره مصرف، يتعهد بمقتضاه أن يدفع للمستفيد مبلغ لا يتجاوز حـدا معينا لحساب طرف ثالث لغرض معين وقبل اجل معين. وترسم المصارف لهذا النوع من التسـهيلات سياسـة تمكـنها مـن التوفيق بين الربح والامان، حيث أن الكفالات التي يصدرها المصرف أو يصادق عليها تمثل التزامات عرضية لا يترتب عليها أية مسئولية مادية على البنك إلا فـي حالـة إخلال العميل بالتزامه وعدم الوفاء بتعهداته عندما يطلب المستفيد الذي صدرت الكفالـة لصـالحه بدفـع قـيمة الكفالة، فتصبح هذه الكفالة التزام فعلي على البنك، فيقوم بدفعها ومطالبة العميل بعد ذلك .

ثالثا : بطاقات الائتمان Credit Cards

هـي بطاقـات يصدرها البنك لعملائه ويتيح المجال لهم بالسحب النقدي أو تسديد أثمان السـلع والخدمـات المشتراة من المحلات التجارية والمطاعم والفنادق وغيرها، دون الحاجة إلى

حمـل أوراق النقود، وذلك من خلال استخدام بطاقة ممغنطة على شكل بطاقة صراف آلي برقم سري أو التوقيع على الفواتير وتستخدم هذه البطاقات محليا. وعادة ما يستوفي البنك من العملاء ضـمانة حسب قرار البنك، ويقوم باستيفاء عمولات على إصدار هذه البطاقات، إضافة إلى فوائد تحتسـب علـى السحوبات النقدية، وبالتالي فان بطاقات الائتمان تحقق مصلحة ثلاث أطراف هم البـنك الذي يقوم بتوظيف أمواله ،واصحاب المحلات التجارية الذين يحققون زيادة في مبيعاتهم، وحامل البطاقة الذي يقلل من حاجته إلى حمل النقود [5]

رابعا :التأجير التمويلي Operating Lease

وهـو أحـد الخدمـات التمويلية الحديثة التي تشبه إلى حد كبير عقد الإيجار، إلا انه يتضـمن قيام البنك أو الشركة الممولة بتمويل شراء الأصل وتأجيره للأفراد والمؤسسات مقابل دفعـات محددة ووفقا لشروط معينة بالإضافة إلى إعطاء المستأجر حق تملك الأصل عندما يسدد المستأجر الإيجار كاملا وخلال الفترة المتفق عليها[6].

(3-4) أسس منح التسهيلات الائتمانية:

توظـف البـنوك أموالها على شكل تسهيلات ائتمانية في سبيل تحقيق أهدافها في الربح والـنمو والـبقاء فـي السوق وزيادة ثروة المساهمين، لذلك يتعين على البنوك بمختلف أنواعها مـراعاة الـتوازن بين ثلاثة عناصر للسياسة الائتمانية وان تنظم العلاقة بينها في جميع الأحوال وهذه العناصر هي السيولة، الربحية، والضمان (الأمان).

أولا : الربحية : Profitability

يعتـبر هـدف تحقـيق الأربـاح وتعظـيمها profit Maximization أهم الأهداف الإسـتراتيجية لأي بـنك تجـاري، وتدور حوله كل أهداف واستراتيجيات البنك، وتهتم الإدارة المصـرفية بالسعي إلى تحقيقه ضمانا لاستمرار البنك، وهو مؤشر مهم من مؤشرات تقييم الأداء وتقيـيم فاعلـية السياسـات والاستراتيجيات المصرفية [7]، ومن خلال التوسع في منح الائتمان والاسـتخدامات طويلـة الأجـل تسعي البنوك التجارية إلى تحقيق الأرباح وزيادة ثروة الملاك، ولكـن إلـى أي مدى تستطيع البنوك التوسع في منح هذه التسهيلات ؟ والجواب إنها لا تستطيع الـتمادي فـي مـنح تلـك التسهيلات محققة الأرباح بلا حدود، ولكن إلى الحد الذي لا يعرض سـيولتها للخطر. وفي حقيقة الأمر إن السياسة الائتمانية للبنوك هي السياسة التي تستطيع البنوك

مـــن خلالها تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر أو علي الأقل تعظيم الأرباح عند مستوى معين من المخاطر.

ثانيا :السيولة Liquidity

يقصــد بالســيولة إمكانية تحويل أي أصل من أصول البنك إلى نقد بأقصى سرعة وبأقل خسارة وبالتالي فان السيولة تمكن المصرف من مواجهة السحوبات المتوقعة وغير المتوقعة من أرصــدة عملائــه ومواجهة طلبات الائتمان ولا يستطيع البنك تأجيل سداد ما يستحق عليه ولو لــبعض الوقت إذا حان استحقاق وديعة لديه أو شيك مسحوب عليه لان حصول مثل هذا التأجيل قــد يعــرض البــنك لازمـــة سيولة، وذلك بعكس المؤسسات المالية الأخرى حيث تستطيع تلك المؤسســات تأجيل سداد ما يستحق عليها ولو لبعض الوقت [8]، وبشكل عام فان مستوى السيولة في البنك يتأثر بأمرين

الأول ارتفـــاع نســبة الودائـــع ذات الأجل الطويل : فكلما زادت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائـــع زاد اطمئـــنان البـــنك، لأن هذا النوع من الودائع لا يجوز للعميل السحب منها ألا عند الاســـتحقاق، الأمـــر **الثاني** المؤثر في مستوى سيولة البنك هو **قصر مدة التسهيلات الائتمانية الممـــنوحة**: فان القروض قصيرة الأجل تعتبر نسبيا اكثر سيولة من القروض طويلة الأجل لان منح قروض ذات أجال طويلة قد يترتب عليه تعرض المقترض لظروف سيئة خلال مدة القرض أو حـــتى بعض الظروف الاقتصادية العامة غير الملائمة مما يجعل هذا النوع من القروض اكثر تعرضـــا لاحـــتمال عـــدم الســـداد، وبالتالي فان القروض قصيرة الأجل تعتبر اكثر سيولة من القروض ذات الأجل الطويل.

ثالثا: الضمان (الأمان) Safety

يقصـــد بالضـــمان مدى ثقة البنك بان الائتمان المصرفي الممنوح للعملاء سيتم تسديده في الوقـــت المحـــدد. وتعـــتمد البنوك في نشاطها على أموال الغير(خاصة المودعين) وان الموارد الذاتية (حقوق المساهمين) لا تتعدى 10%من إجمالي موجودات كثير من البنوك وفي كثير من البلدان وهذا يعنى شدة مخاطرة البنوك في أموال المودعين. والمعروف إن البنوك توظف معظم هـــذه الأمـــوال فـــي الائـــتمان المصـــرفي وهو استخدام اقل سيولة واكثر خطرا من غيره من الاســـتخدامات الأخرى. وفي حالة تحقق المخاطر وخسارة البنك في حدود رأسماله يكون الأمر

ســهلا أمـــا إذا زادت الخســـارة عن ذلك فان أموال المودعين سينالها الخطر. وبشكل عام فان توصل البنك إلى قرار بخصوص الضمان يتطلب دراسة العناصر التالية :

1- أهلية المقترض للتعاقد على الاقتراض

2- السمعة التجارية للمقترض ومدى انتظامه بالوفاء بالتزاماته .

3- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشاة طالبة الاقتراض .

4- المركز المالي للمنشاة ومدى نجاحها وكفاية رأسمالها لتحقيق الأرباح.

5- حجم القرض ومدته والضمانات المقدمة له .

6- الظروف الخاصة بنشاط العميل والظروف الاقتصادية السائدة.

(3-5) توزيع الائتمان المصرفي في اليمن

(3-5-1) حسب نوع الائتمان :

تتمــثل التســـهيلات الائتمانـــية المباشرة الممنوحة من قبل البنوك العاملة في اليمن في القــروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، ولا تتوفر بيانات عن الأنواع الأخــرى (الجــاري مدين، الكمبيالات المخصومة)، وقد يعود السبب في ذلك إلى ضآلة هذين النوعيــن لدى البنوك التجارية نظرا لمحدودية عدد العملاء الموثوق بهم الذين تمنحهم تسهيلات الجاري مدين مع تحفظها واحترازها في ذلك، رغم أهمية هذا النوع من التسهيلات كأحد وسائل تمويــل قطـــاع الـــتجارة الداخلية والخارجية كما يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورا فاعلا في تحديد نسبتها بما يتفق مع مصلحة الجهاز المصرفي واهداف التنمية بشكل عام.

أما الكمبيالات المخصومة فلا يزال التعامل بها محدودا، وقد يعود السبب في ذلك لعدم مــيل البــنوك في التوسع في هذا النوع من الائتمان لانخفاض العائد عليها بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من التسهيلات، بالإضافة إلى أن تعامل الجمهور بالكمبيالات محدود، ويبين الجدول رقم (3-1) حجــم القروض والسلفيات الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي اليمني (البنك المركزي، البنوك المتخصصة، البنوك التجارية) للقطاع الخاص والمؤسسات العامة .

ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولا: إن البـــنك المركـــزي قـــدم القروض والسلفيات المباشرة إلى المؤسسات العامة وهذا يمثل جزءا من دوره في التنمية الاقتصادية. وقد انخفض حجم تلك القروض في عام 1992م إلى 2.8 ملـيون دولار ونســـبة 0.6% بعد أن كانت 12.5 مليون دولار ونسبة 2.1% في عام 1991م، واستمر الانخفاض حتى عام 1996م، حيث بلغ حجم تلك السلفيات 100 ألف دولار فقط ونسبتها

0.03%. وفـــي عام 1998م ارتفعت قروض البنك المركزي للمؤسسات العامة إلى 8.2 مليون دولار بـــزيادة 7.8 مليون دولار عن عام 1997م وذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للنفط(9).

جدول رقم (3-1)

القروض والسلفيات الممنوحة من الجهاز المصرفي للمؤسسات العامة والقطاع الخاص خلال الفترة (1990-2001) (مليون دولار)

السنة	البنك المركزي		البنوك المتخصصة		البنوك التجارية				إجمالي القروض والسلفيات
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	للقطاع الخاص	للمؤسسات العامة	المجموع	%	
1990	11.2	1.3	61.5	7.0	613.4	194.3	807.7	91.7	880.3
1991	12.5	2.1	39.0	6.5	399.2	150.7	549.9	91.4	601.4
1992	2.8	0.6	26.1	5.5	341.3	109.3	450.6	94.0	479.5
1993	1.6	0.4	31.5	7.6	312.6	66.8	379.5	92.0	412.5
1994	0.7	0.3	21.0	7.8	206.6	39.7	246.3	91.9	268.0
1995	0.0	0.0	18.5	5.7	217.3	89.0	306.3	94.3	324.8
1996	0.1	0.03	32.2	12.4	211.1	16.0	227.1	87.6	259.4
1997	0.4	0.1	42.3	11.9	293.2	11.2	304.4	85.7	355.3
1998	8.2	1.8	42.5	9.5	398.9	0.1	399.0	89.0	448.1
1999	5.7	1.4	24.2	5.7	400.8	0.0	400.8	94.3	425.0
2000	0.0	0.0	*	0.0	468.4	0.0	468.3	100	468.3
2001	0.0	0.0	*	0.0	565.0	0.0	565.0	100	565.0
المتوسطات									
1994-90		0.9		1.4				92.2	
2001-95		0.5		6.5				93.0	
2001-90		0.7		6.6				92.7	

المصدر:

- البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990-2001م.
- البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية فصلية (ابريل-يونيو)، 2002م.
- * البيانات غير متوفرة.

وفي عام 1999م قدم البنك المركزي 5.7 مليون دولار للمؤسسات العامة شكلت نسبتها 1.4% مـــن إجمالي قروض وسلفيات الجهاز المصرفي للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، وقد بلـــغ متوسط مساهمة هذه القروض والسلفيات (0.7%) من إجمالي القروض والسلفيات المقدمة من الجهاز المصرفي بشكل عام خلال فترة الدراسة.

والجدير بالذكر أن البنك المركزي اليمني توقف عن منح القروض والسلفيات للمؤسسات العامة منذ عام 2000م، ويأتي تخفيض حجم قروض البنك المركزي للمؤسسات العامة منذ عام 1995م وتوقيفها عام 2000م بحسب هدف برنامج الإصلاح الهيكلي في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تقليص الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم للمؤسسات العامة وخصخصتها وتصفية الخاسر منها.

ثانيا: انخفضت القروض والسلفيات الممنوحة من البنوك المتخصصة (الصناعي، الزراعي، الإسكان) من 61.5 مليون دولار عام 1990م إلى 24 مليون دولار عام 1994م، وكانت نسبة المساهمة في العامين بلغت7% و7.8% على التوالي، وفي عام 1995م انخفضت القروض والسلفيات إلى 18.5 مليون دولار مع انخفاض نسبتها إلى 5.7% من إجمالي قروض وسلفيات الجهاز المصرفي، ثم عادت القروض والسلفيات للارتفاع حتى وصلت إلى 42.5 مليون دولار عام 1997م ونسبة 9.5%، إلا أنها عادت للانخفاض عام 1999م إلى 24.2 مليون دولار بنسبة 5.7% .

ويعود سبب التراجع في حجم قروض وسلفيات البنوك المتخصصة إلى قلة مواردها وتآكل رؤوس أموالها تصفية البنك الصناعي اليمني في عام 1999م بعد تعثره ماليا واداريا ومن ثم اقتصرت قروض البنوك المتخصصة على بنكي التسليف الزراعي والإسكان[10]. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات هذين البنكين لم تنشر منذ عام 2000م. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة قروض وسلفيات البنوك المتخصصة 6.6% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي خلال فترة الدراسة.

ثالثا: انخفضت القروض والسلفيات الممنوحة من البنوك التجارية اليمنية من 807.7 مليون دولار ونسبة 91.7% من إجمالي قروض وسلفيات الجهاز المصرفي عام 1990م إلى 246.3 مليون دولار عام 1994م وشكلت نسبتها 91.9% وعادت تسهيلات البنوك التجارية للارتفاع حتى وصلت 565 مليون دولار عام 2001م بفعل تخفيض أسعار الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 15% و 20% على الودائع بالريال والعملات الأجنبية على التوالي عام 1999م الى10% على جميع أنواع الودائع في عام 2000م[11].

وجدير بالملاحظة إن تسهيلات البنوك التجارية مثلت 100% من الأهمية النسبية لاجمالي تسهيلات الجهاز المصرفي لعامي 2000 و2001م علي التوالي نظرا لعدم تقديم البنك المركزي أية قروض للمؤسسات العامة، كما أن تقارير البنك خلت من بيانات البنوك

المتخصصــة كمــا أشــرنا لذلــك سلفا. أما متوسط نسبة مساهمة تسهيلات البنوك التجارية من إجمالــي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي فبلغت 92.7% خلال فترة الدراسة وهذا يعني أن التســهيلات الائتمانــية الممــنوحة من البنوك التجارية تشكل الجزء الأكبر من حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل الجهاز المصرفي.

(2-5-3) حسب القطاعات الاقتصادية:

تحــتاج القطاعات الإنتاجية سواء السلعية منها أو الخدمية إلى تمويل مشروعات التوسع وزيــادة الطاقــة الإنتاجــية، وبالتالي يلجأ المستثمرون في القطاعين الخاص والعام إلى الجهاز المصــرفي لطلــب الائــتمان اللازم للإيفاء بالاحتياجات المالية. ويلبي الجهاز المصرفي عادة الطلب على الائتمان بما يخدم التنمية الاقتصادية وضمن حدود السياسة النقدية المتبعة.

ولما كانت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية في اليمن- كما رأينا سابقا- تمــثل اكــثر من 92% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي، فسيكون التالي تــناول مفصــل للنشــاط الاقراضـــي للبنوك التجارية اليمنية. والجدول رقم (3-2) يبين توزيع التســهيلات الائتمانية المباشرة (الائتمان المصرفي) للبنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات (1990-2001) وبيان الأهمية النسبية لكل منها. ويلاحظ الآتي:

أولاً: انخفــض متوســط الأهمــية النســبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة (القروض والسلفيات) الممنوحة من البنوك التجارية اليمنية لقطاع الزراعة خلال الفترة (1990-2001م)، بلغ 2.2% وتعد هذه النسبة ضئيلة وتدل على ضعف السياسة التمويلية المتبعة من قبل البنوك التجارية نحو قطاع الزراعة والأسماك الذي يعتبر مصدرا لبعض الاحتياجات الأساسية في المجتمع اليمني.

وخلال الفترة 1990-1994م بلغ متوسط تلك التسهيلات 3.3% ثم انخفض إلى 1.3% خــلال الفــترة 1995-2001م؛ ولعــل ذلك التراجع يعزى إلى تدني مستوى الربح في القطاع الزراعـــي كــون الإنتاج فيه موسمي ويعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار الأمر الذي يجعل الإنـــتاج مــتذبذب وبالتالـــي ترى البنوك ارتفاع احتمالية المخاطرة في إقراض هذا القطاع مما يجعلهــا تحجــم عــن منحه القروض وخاصة ذات الأجل الطويل. بالإضافة إلى أن هذا القطاع يتلقى قروضا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل من بنك التسليف الزراعي.

جدول رقم (3-2)

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من البنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (1990-2001م)

السنة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البناء والتشييد		قطاع التجارة		قطاع الخدمات		التسهيلات الإجمالية
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار
1990	29.7	4.5	77.3	11.8	6.4	1.0	392.5	59.9	149.8	22.8	655.7
1991	15.6	3.2	57.8	11.7	3.3	0.7	342.0	69.2	75.4	15.2	494.0
1992	6.8	1.7	15.4	3.8	10.2	2.5	298.8	72.8	78.9	19.2	410.2
1993	16.9	5.2	29.1	8.9	13.6	4.2	217.0	66.4	50.5	15.4	327.0
1994	4.3	2.0	10.4	4.9	3.1	1.4	140.6	65.5	56.4	26.2	214.8
1995	3.0	1.1	30.2	10.6	4.5	1.6	205.6	72.1	41.7	14.6	285.1
1996	2.7	1.4	24.9	13.1	3.5	1.9	130.9	68.7	28.3	14.9	190.5
1997	1.0	0.4	68.5	24.7	1.9	0.7	170.0	61.3	35.8	12.9	277.2
1998	0.7	0.2	45.6	13.5	1.4	0.4	177.0	52.3	113.7	33.6	338.3
1999	2.0	0.6	50.3	15.1	16.7	5.0	143.1	43.0	120.6	36.3	332.7
2000	9.8	2.9	58.9	17.2	16.5	4.8	140.4	40.9	117.8	34.3	343.4
2001	12.0	2.8	68.2	16.2	16.0	3.8	189.7	45.0	135.8	32.2	421.7
المتوسطات											
1994-1990		3.3		8.2		1.9		66.8		19.8	
2001-1995		1.3		15.8		2.6		54.8		25.5	
2001-1990		2.2		12.6		2.2		59.8		23.2	

المصدر: البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990-2001.

تم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الأرقام في الجدول نفسه.

ثانياً: تذبذبت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة من سنة لأخرى، فبينما بلغت 3.8% من إجمالي التسهيلات عام 1992م، ارتفعت إلى 24.7% عام1997% وبشكل عام يلاحظ من الجدول رقم (3-2) أن نسبة الائتمان الممنوح للصناعة اخذ بالارتفاع والتحسن منذ عام 1995م وذلك بعد انتهاج الحكومة اليمنية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

والمالي والإداري والذي تطلب من البنوك أن تلعب دورا حيويا في تمويل القطاعات الإنتاجية لا سيما القطاع الصناعي، ومن الملائم أن نذكر أن البنك الصناعي تم إنشاؤه كمؤسسة تمويلية تنموية هدفها النهوض بالقطاع الصناعي وقد لعب دور فعال في هذا المجال لكن هذا الدور لم يكن كافيا للإيفاء بمتطلبات هذا القطاع وزاد من حدة المشكلة التمويلية تصفية البنك الصناعي عام 1998م، حتى مع وجود وحدة تنمية الصناعات الصغيرة التي تأسست عام 1991م كنواة لإنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة بالقطاع الصناعي؛ إلا أن دورها ظل مقتصرا على الصناعات الصغيرة والحرفية نظرا لمحدودية مواردها، من هنا بدأت البنوك التجارية تدرك دورها المحدود تجاه القطاع الصناعي وان عليها أن تعيد النظر في سياساتها التمويلية تجاه هذا القطاع وأنها أصبحت الممول الوحيد له لا سيما بعد انتهاء البنك الصناعي.

ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم القروض تزايد وان الأهمية النسبية لها ارتفعت في السنوات التالية لتطبيق برنامج الإصلاح مقارنة مع الوضع في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي والتي كان فيها القطاع الصناعي متأثرا إلى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصادية التي عاشتها اليمن منذ عام 1990م. وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المقدمة إلى القطاع الصناعي 8.2% خلال الفترة 1990-1994م في حين ارتفع إلى 15.8% خلال الفترة 1995-2001م. وبالرغم من تزايد الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية الموجهة إلى القطاع الصناعي إلا أنها لا تزال غير كافية حيث لم تتجاوز 12.6% في المتوسط خلال فترة الدراسة.

ثالثا: شهد نصيب قطاع البناء والتشييد من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية العاملة انخفاضا ملموسا، وتساوت الأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع مع الأهمية النسبية لتسهيلات القطاع الزراعي للقطاع الزراعي البالغة في المتوسط 2.2% وقد تراوحت نسبة هذه التسهيلات بين 0.4% عام 1998م و4.8% عام 2000م، ويلاحظ من الجدول (3-2) التذبذب الواضح في الأهمية النسبة لتسهيلات هذا القطاع ولعل السبب في ذلك يعزى إلى الركود وتدني الطلب على الإنشاءات وانخفاض الاستثمارات العقارية في معظم السنوات.

رابعا: استأثر قطاع التجارة بأكثر من نصف إجمالي التسهيلات الائتمانية المصرفية ككل، فارتفعت الأهمية النسبة لتسهيلات هذا القطاع من 59.9% عام 1990م إلى 72.1% عام 1995م ثم انخفضت هذه النسبة تدريجيا لتصل إلى 40.9% عام 2000م، وبلغ المتوسط السنوي للأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطاع 59.8% خلال فترة الدراسة من إجمالي التسهيلات

الائتمانـية للبـنوك الـتجارية لمخـتلف القطاعات ومعظم هذه القروض تذهب لتمويل التجارة الخارجـية والـواردات وفي هذا دليل على أن اليمن بلد مستورد للمواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجـية وان البـنوك الـتجارية وفقا لطبيعة عملها تفضل تقديم قروض تجارية قصيرة الأجل والتي تتمتع بارتفاع نسبة الربح وبالقدرة على التصفية الذاتية وتطلب تسديدها خلال سنة خاصة حسـاب الجـاري مدين. وكما هو واضح في الجدول فان متوسط الأهمية النسبية لتسهيلات هذا القطـاع انخفضت من 66.8% خلال الفترة 1990–1994م إلى 54.8% خلال الفترة 1995–2001م.

خامسـا: إن حصة قطاع الخدمات من التسهيلات الائتمانية مرتفعة بلغت في المتوسط 23.2% خـلال فـترة الدراسـة ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع التجارة وقد تراوحت الأهمية النسبية لتسـهيلات هذا القطاع بين 12.9% عام 1997م و 36.3% عام 1999م، ويتم تصنيف السلف الشخصـية والأخـرى ضمن هذا القطاع. ويلاحظ ارتفاع متوسط نسبة مساهمة التسهيلات لهذا القطـاع مـن 19.8% خلال الفترة 1990–1994م إلى 25.5% من التسهيلات الإجمالية خلال الفترة 1995–2001م.

(3-5-3) حسب اجل الائتمان

يمكن تصنيف الائتمان وفق معيار الأجل أو مدة الائتمان (الفترة التي في نهايتها يستحق رد القـرض) إلـى ثلاثة أنواع فيكون الائتمان قصير الأجل Short-term إذا قلت فترة القرض عن سنة ويمنح لتمويل العمليات الجارية، وإذا تراوحت مدته بين عام واحد وخمسة أعوام يكون الائتمان متوسط الأجل Intermediate-term ويمول هذا النوع رغبة الأفراد في الحصول على بعـض السـلع الاستهلاكية المعمرة (سيارات، ثلاجات،..الخ) وحاجة المشروعات لتمويل بعض العملـيات الرأسـمالية كالعدد والآلات وأدوات الإنتاج والتوسعات. وأي ائتمان تزيد مدته على خمـس سـنوات فـيعد بصـفة عامـة ائتمانا طويل الأجل Log-term كالقروض التي تطلبها المشروعات لغرض تمويل راس المال الثابت[12].

علـى هـذا الأسـاس لتصـنيف القروض يوضح الجدول رقم (3-3) تصنيف الائتمان المصـرفي فـي البـنوك التجارية اليمنية حيث يلاحظ إن اكثر من 83% من إجمالي الائتمان الممـنوح مـن البـنوك الـتجارية يتمثل بشكل قروض قصيرة الأجل معظمها لتمويل العمليات التجارية في الاستيراد والتجارة بالسلع المنتجة محليا.

جدول رقم (3-3)

الائتمان المصرفي للبنوك التجارية في اليمن بحسب الآجال للفترة (1990-2001م) (مليون ريال)

السنة	الائتمان قصير الأجل							الائتمان متوسط وطويل الأجل						الائتمان الإجمالي
	زراعي	صناعي	تجاري	بناء وتشييد	آخر	مجموع	%	زراعي	صناعي	بناء وتشييد	آخر	مجموع	%	
1990	21	785	5990	-	1381	8177	93.9	103	164	93	171	532	6.1	8709
1991	349	1224	8691	-	1794	12038	96.1	47	242	84	118	491	3.9	12529
1992	226	501	9971	-	2569	13267	96.9	-	13	30	377	420	3.1	13687
1993	394	1413	10553	-	2232	14592	91.8	425	0.01	661	223	1311	8.2	15903
1994	351	842	11358	-	3713	16264	93.7	-	-	248	838	1085	6.3	17349
1995	371	3602	25025	-	2244	31242	90.1	-	78	544	2826	3448	9.9	34690
1996	351	3101	16781	-	2242	22676	92.9	-	96	452	1190	1738	7.1	24414
1997	130	8758	21978	-	2193	33059	92.3	-	95	241	2438	2774	7.7	35833
1998	39	3271	18141	656	9312	31418	68.3	-	-	186	4653	4653	10.5	36262
1999	121	2629	14269	1881	14747	33647	64.9	140	686	311	2609	2609	9.1	38372
2000	607	3652	13428	1685	13057	32427	58.4	843	112	528	1926	1926	6.1	35836
2001	830	5894	17805	1421	17749	43711	61.5	624	275	242	2834	2834	5.8	47860
							83.4						7.0	

المصدر:

البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام 1990-2001.

أمـا القطاعـان الإنتاجيان الزراعي والصناعي، فيلاحظ انخفاض حصتهما من إجمالي الائتمان قصـير الأجـل ويعود ذلك إلى أن القروض التي تناسب طبيعة الإنتاج في هذين القطاعين هي قروض طويلة الأجل اصلا وهذا ما يعاني منه الجهاز المصرفي اليمني بشكل عام خصوصا في ظـل الافـتقار إلى سوق راس المال التي تنظم الائتمان طويل الأجل، لذلك فان نسبة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل للبنوك التجارية لم تتجاوز 7% في المتوسط خلال فترة الدراسة وهي فـي الغالـب الأعـم مقدمـة إلى الخدمات والبناء والتشييد أما الزراعة والصناعة فهي ضئيلة ومنعدمة تماما في معظم السنوات.

ولعله عملا مبررا قيامنا بفصل استثمارات البنوك الإسلامية اليمنية في الجدول رقـم (3-4) وذلـك لتميـيز نشـاطها وتقييمه كونها حديثة النشأة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان مصادر بيانات البنك المركزي أظهرت استثمارات البنوك الإسلامية بصورة مستقلة بدءا من عام 1998م، ويجـب التـنويه إلى أن نسبة مساهمة البنوك الإسلامية البالغة 9.6% محسوبة كنسبة تكميلية للجدول رقم (3-3) الخاص بالبنوك التجارية.

جدول رقم (3-4)

استثمارات البنوك الإسلامية للأعوام (1998-2001م)

(مليون دولار)

السنة	زراعية	صناعية	بناء وتشييد	تجارية	أخرى	المجموع	%
1998	0.5	21.4	0.5	43.5	5.6	71.4	21.1
1999	0.3	29	2.6	45.2	9.2	86.3	25.9
2000	0.9	35.7	2.8	57.3	25.2	121.9	35.5
2001	3.4	31.6	6.2	83.0	13.7	137.9	32.7
المتوسـط							9.6

المصدر: البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990-2001.

تم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الأرقام في الجدول نفسه.

وقد شكلت تلك الاستثمارات نسبة 28,8% في المتوسط خلال السنوات الأربع الموضحة فـي الجـدول (4-4). واهم ما يميز تلك الإستثمارات أنها في معظمها طويلة الأجل وإنها نمت بمعدل مرتفع بلغ 33.8%.

(6-3) الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

تكتسب دراسة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه مكانة متميزة في الدراسات الاقتصادية الحديثة كابرز المؤشرات للتنمية الاقتصادية، كما أن معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي – يمكن قياسه على أساس معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة – يعد مقياسا لمعدل النمو الاقتصادي(13).

يقسم اقتصاد الجمهورية اليمنية حسب معيار الأنشطة الإنتاجية إلى قطاعات اقتصادية مثل قطاع الزراعة (ويضم الزراعة والغابات والصيد)، وقطاع الصناعة (ويشمل الصناعات التحويلية والاستخراجية)، وقطاع البناء والتشييد، وقطاع التجارة (ويضم تجارة الجملة والتجزئة)، وقطاع الخدمات ويشمل باقي الأنشطة الاقتصادية (النقل والتخزين والكهرباء والمياه والمطاعم والفنادق والتامين والعقار والخدمات الاجتماعية والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى).

وتستخدم هذه الدراسة معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لليمن كمقياس للنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2001م ومقارنته بتطور حجم الائتمان المصرفي الذي منحته البنوك التجارية في اليمن، بهدف معرفة دور هذا الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي في معدل النمو الاقتصادي.

ويجدر التنويه ونحن بصدد إجراء تلك المقارنة إلى انه نظرا لتباين معدلات سعر صرف الريال اليمني وعدم استقراره خلال فترة الدراسة مما سيؤثر على دقة وواقعية التحليل باستخدام القيم الاسمية بالريال لكل من الناتج المحلي الإجمالي GDP والائتمان المصرفي BC، لذا فانه من الأفضل لسلامة المقارنة والتحليل تجنب استخدام القيم الريالية الاسمية، واستخدام القيم الدولارية السنوية للمتغيرين في التحليل الوصفي وإجراء المقارنة وذلك بالاعتماد على المعدلات السنوية لسعر الصرف الموازي للريال مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2001م لإظهار الدور الحقيقي الذي يلعبه الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية(14).

وسنبدأ باستعراض تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لليمن (مليون دولار) ومعدلات نموه ونسب المساهمة والذي يبينه الملحق رقم (5). ومنه يمكن أن نستخلص ما يلي:

أولا: انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من 7.6مليار دولار عام 1990م إلى 3.6 مليار دولار عام 1994م، ويوضح الجدول الانخفاض المستمر في قيم الناتج طوال هذه

الفــترة وعليه فقد نما الناتج الإجمالي للقطاعات غير النفطية خلال الفترة 1990-1994 بمعدل ســالب بلــغ بالمتوســط (-16.4%)، كان ادني معدل نمو عام 1994م بلغ (-22.9%) نتيجة للظــروف السياســية والاقتصادية غير المستقرة التي عاشها اليمن خلال هذه الفترة، كان أولها إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في منتصف عام 1990م وما كلفته عملية دمج اقتصادين مختلفين، ثم انــدلاع حــرب الخلــيج الأولى والتي ترتب عليها عودة ما يقارب مليون عاملاً كانوا في دول الخلــيج والسعودية وبذلك خسرت اليمن موردا هاما للعملة الأجنبية كان يتمثل بتحويلات هولاء العامليــن، هــذا مــن جهة، ومن جهة أخرى تقلصت القروض وانقطعت المساعدات التي كانت اليمن تتلقاها من دول الخليج وبعض الدول الأخرى بسبب موقف اليمن من الأزمة آنذاك. و كان آخــر تلك الصدمات اندلاع الحرب الأهلية في منتصف عام 1994م بسبب حركة الانفصال التي كلفــت ميزانية الدولة اكثر من 11 مليار ريال، وبالنسبة لفترة الدراسة 1990-2001م فقد بلغ معدل النمو السنوي خلالها (-0.4%).

ثانــيا :تذبذبــت قيم الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية من سنة لأخرى وكانت أدنى قــيمة له عام 1994م وعليه تذبذبت وتباينت مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، فتراجعــت مســاهمة قطاعي الزراعة والخدمات من 28% عام 1990م إلى 24% عام 1994م لقطــاع الــزراعة ومــن 50.1% إلــى 47% لقطاع الخدمات، وقد بلغ متوسط مساهمة هذين القطاعيــن ثلاثــة أربــاع الناتج المحلي الإجمالي تقريبا. بينما تزايدت أهمية القطاعات الأخرى وهــي (الصــناعة ، البــناء والتشــييد ، التجارة) وشكلت نسب مساهمتها في المتوسط 12.4% و 3.6% و9.2% علــى التوالــي خلال الفترة 1990-1994م ومثلت في مجموعها ربع الناتج المحلي الإجمالي. أما معدلات النمو على المستوى القطاعي فقد شهدت جميع قطاعات الاقتصاد معــدلات نمــو ســالبة ولكــل الســنوات باستثناء قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد التي حققت معدلات نمو موجبة وذلك في عام 1992م فقط.

ثالثا :أما الفترة 1995-2001م وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية طبقت فيها اليمــن بــرامج طموحة للتثبيت الاقتصادي واعادة الهيكلة، وخلالها حقق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي معدلات نمو موجبة، حيث تزايدت قيم الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 3.7 مليار دولار عام 1995م إلى 6.4 مليار دولار عام 2001م محققا بذلك معدلات نمو موجبة لكل الســنوات تراوحت بين 1% عام 1999م و17.3% عام 1996 نتيجة لتحسن الأداء الاقتصادي

بفعل سياسات اقتصادية مالية ونقدية وسعريه اتسمت بالانكماش في بعض السنوات وبالتوسع في سنوات أخرى، كما سيرد توضيح ذلك لاحقا.

رابعـــا: ارتفـــع الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الزراعة والتجارة والخدمات من 848 مليون دولار و 408 ملـــيون دولار و1.7 ملـــيار دولار إلـــى 1.4 ملـــيار دولار و948 مليون دولار و3 مليار دولار على التوالي وذلك خلال الفترة 1995-2001م، وبلغ متوسط نسبة مساهمة هذه القطاعات خلال نفس الفترة 23.1% و12.2% و46.1% على التوالي. ويلاحظ أن متوسط نسبة مســاهمة قطاعـــي الـــزراعة والخدمات انخفضت بالمقارنة مع الفترة 1990-1994م في حين ارتفعـــت مساهمة قطاع التجارة، أما متوسطات معدلات النمو لناتج هذه القطاعات فبلغت 7.9% و14.5% و8.7% علـــى التوالـــي، أمـــا بالنسبة لمتوسط مساهمة القطاعات الثلاثة خلال فترة الدراسة كلها 1990-2001م فبلغت 23.7% و11% و47.8% على التوالي (انظر الملحق رقم (4). وأخـــيرا بلغـــت متوسطات معدلات النمو لنفس القطاعات وللفترة ذاتها (-1.7%) و5.4% و(-0.9%) على التوالي.

خامســـا: اتســـم الناتج المحلي الإجمالي لقطاعات الصناعة والبناء والتشييد بالتذبذب خلال الفترة 1995-2001م إذ ارتفـــع نـــاتج القطاع الصناعي من 613 مليون دولار عام 1995م إلى 733 مليون دولار عام 1997م ثم انخفض إلى 643 مليون دولار عام 2001م، فيما ارتفع ناتج قطاع البناء والتشييد من 148 مليون دولار 1995 إلى 343 مليون دولار عام 1999م ثم انخفض إلى 338 ملـــيون دولار عـــام 2000م وعاد للارتفاع إلى 366 مليون دولار عام 2001م. وقد بلغ متوســـط مســـاهمة القطاعيـــن فـــي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 12.9% و5.7% على التوالـــي، أمـــا متوســـط معدل النمو للقطاعين، فارتفع إلى 3.3% و 16.3% ، فيما بلغ متوسط معدل النمو خلال فترة الدراسة 1990-2001م (-1.5%) و6.2% على التوالي.

(3-7) مقارنة حجم الائتمان الممنوح بالناتج المحلي الإجمالي

يثير تطور حجم الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية تساؤلا مهما حول مدى مســـاهمة تلـــك الأموال في نمو الناتج المحلي الإجمالي لتلك القطاعات وكيفية تطويرها. ويمكن مقارنـــة نســـبة الائتمان الممنوح إلى كل قطاع اقتصادي على حدة مع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2001م)، كما هو مبين في الجدول رقم (3-5).

جدول رقم (3-5)

نسبة الائتمان المصرفي ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع اقتصادي

السنة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		البناء والتشييد		قطاع التجارة		قطاع الخدمات	
	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP	نسبة الائتمان	المساهمة في GDP
1990	4.5	28.0	11.8	11.0	1.0	3.1	59.9	7.8	22.8	50.1
1991	3.2	23.7	11.7	11.4	0.7	3.5	69.2	9.1	15.2	52.4
1992	1.7	24.8	3.8	12.1	2.5	3.8	72.8	8.9	19.2	50.4
1993	5.2	22.6	8.9	12.9	4.2	3.6	66.4	9.6	15.4	51.4
1994	2.0	24.0	4.9	14.8	1.4	3.9	65.5	10.4	26.2	47.0
1995	1.1	23.1	10.6	16.7	1.6	4.0	72.1	11.1	14.6	45.0
1996	1.4	22.7	13.1	15.0	1.9	5.3	68.7	10.7	14.9	46.3
1997	0.4	22.4	24.7	14.5	0.7	6.3	61.3	11.2	12.9	45.6
1998	0.2	24.2	13.5	12.2	0.4	6.3	52.3	11.9	33.6	45.5
1999	0.6	23.3	15.1	11.2	5.0	6.4	43.0	12.1	36.3	47.0
2000	2.9	23.1	17.2	10.5	4.8	5.8	40.9	13.8	34.3	46.8
2001	3.0	22.6	17.3	10.1	4.1	5.7	45.0	14.9	32.2	46.6
المتوسطات										
1990-1994	3.3	24.6	8.2	12.4	1.9	3.6	66.8	9.2	19.8	50.3
1995-2001	1.3	23.1	15.8	12.9	2.6	5.7	54.8	12.2	25.5	46.1
1990-2001	2.2	23.7	12.6	12.7	2.2	4.8	59.8	11	23.2	47.8

تم احتساب النسب اعتمادا على بيانات الجدولين رقم (3-2) والملحق رقم (4).

و يمكن أن نستخلص من الجدول السابق ما يلي:

أولاً: قطاع الزراعة :

بلـــغ متوسط نسبة الائتمان الممنوح من البنوك التجارية العاملة في اليمن لقطاع الزراعة 3.3% خـــلال الفترة 1990-1994م وانخفضت نسبة هذا الائتمان من 4.5% عام 1990م إلى 2 % عـــام 1994م بســـبب الظروف الاقتصادية والسياسة غير المستقرة التي مر بها الاقتصاد

اليمنـــي والتي أثرت سلبا على عملية منح البنوك للائتمان إلى القطاعات بشكل عام والى القطاع الزراعـــي بشكل خاص، أما متوسط الائتمان الزراعي خلال فترة 1995-2001م، فقد انخفض إلى 1.3% نتيجة لانخفاض النسبة إلى 1.1%عام 1995م لكنها ارتفعت إلى 2.8%عام 2001م، ويعــزى انخفـــاض متوسط نسبة الائتمان الزراعي خلال الفترة الثانية إلى اتجاه البنوك للتركيز على قروض القطاع التجاري التي تتصف بالتصفية الذاتية وتقصر الدورة التجارية فيه.

وقــد بلغ متوسط مساهمة الائتمان الموجة لقطاع الزراعة 2.2% خلال الفترة 1990-2001م، أما مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فتاتي في المرتبة الثالثة بعد قطاعي التجارة والخدمات إذ بلغ متوسط تلك المساهمة 24.6% خلال الفترة 1990-1994م وانخفضت إلـــى 23.1% في الفترة الثانية 95-2001م وقد تراوحت نسبة هذه المساهمة في الناتج المحلي الإجمالـــي بيـــن 22.4%عـــام 1997م و 28%عام 1990م، وخلال الفترة 1990-2001م بلغ متوســـط مســـاهمة القطـــاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 23.7% والتذبذب في مساهمة القطـــاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى موسمية الإنتاج في هذا القطاع واستخدام الطـــرق البدائـــية فـــي الإنـــتاج واعتماده كذلك على مياه الأمطار على الرغم من اتساع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.

وعند مقارنة نسبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع مع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يلاحـــظ وجـــود ثغـــرة تمويلية كبيرة بين النسبتين والتي تؤكد ضرورة تعزيز السياسة الائتمانية للبنوك التجارية نحو قطاع الزراعة، خاصة في ظل عدم كفاية الأموال الموجهة لهذا القطاع من بنك التسليف الزراعي وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة مستقلة خارج حدود هذا البحث.

ثانيا: قطاع الصناعة :

إن متوســـط نسبة الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة بلغ 8.2% للفترة الأولى ثـــم تضـــاعف تقريبا خلال الفترة الثانية، فيما بلغ 12.6%خلال فترة الدراسة، وقد تذبذبت نسبة هـــذا الائتمان بين 3.8%عام 1992م و24.7% عام 1997م. أما نسبة مساهمة قطاع الصناعة (بـــدون استخراج النفط) في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت بقدر طفيف بين عامي 1990م و 1999م وبلـــغ متوســـط هذه المساهمة 12.4% خلال الفترة 1990-1994م. ثم ارتفعت إلى 12.9% خـــلال الفـــترة الثانـــية 1995-2001م حيث كانت النسبة شبه ثابتة خلال هذه الفترة. وخـــلال فترة الدراسة كلها بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي غير

النفطـــي 12.7% لتقترب من نسبة الائتمان الموجة لهذا القطاع، ونستخلص من ذلك أن السياسة الائتمانـــية للبـــنوك التجارية تجاه القطاع الصناعي ملائمة إلى حد ما وان الاستثمارات في هذا القطـــاع ناجحـــة نسبيا، ولكن يجب التنبيه إلى أن هذه الملائمة بالنسبة للصناعات الصغيرة التي تحتاج إلى تمويل قصير الأجل. أما الائتمان طويل الأجل والذي تحتاجه عادة الصناعات الكبيرة لا يزال متدنيا ولا يلبي الطلب بدليل إن نسبته لم تتجاوز 7% من إجمالي الائتمان الموجه لقطاع الصناعة خلال فترة الدراسة كما رأينا في السابق.

ثالثا: قطاع البناء والتشييد :

اتســمت نســبة الائــتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية لقطاع البناء والتشييد بالــتذبذب الشــديد خــلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت من 0.7% عام 1991م إلى 4.2% عام 1993م وبلـــغ متوسط هذه النسبة 1.9% خلال الفترة 1990-1994م ثم ارتفعت نسبة مساهمة الائـــتمان الممنوح لهذا القطاع إلى 5% عام 1999م وبلغ متوسط نسبة المساهمة 2.6% للفترة 1995-2001 أمـــا متوسط النسبة خلال الفترة 1990-2001 فقد بلغ 2.2% وهي متساوية مع نسبة الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة .

ويلاحـــظ أن متوســـط نســـبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع تقارب نصف متوسط نسبة مســـاهمته فـــي الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا مؤشر إلى أن السياسة الائتمانية للبنوك تجاه قطاع البناء والتشييد غير متوازنة وان نسبة نجاح الاستثمارات في هذا القطاع منخفضة وتحتاج إلـــى إعـــادة نظر ودراسة وتقييم، خاصة فيما يتعلق بمسألة الائتمان الذي يوجه إلى المضاربة بالعقارات والأراضي وليس إلى التشغيل والإنتاج (15).

رابعا: قطاع التجارة:

ارتفعـــت نســـبة الائـــتمان الممنوح من البنوك التجارية لقطاع التجارة من 59.9% عام 1990م إلـــى 65.5% عـــام 1994م وبلـــغ متوسط نسبة هذه المساهمة 66.8%، وخلال الفترة 1995-2001م تراجعـــت نســـبة مســـاهمة الائتمان لهذا القطاع من 72.1% عام 1995م إلى 40.9% عام 2000م وانخفض المتوسط السنوي لهذه المساهمة إلى 54.8% ليشكل متوسط عام خـــلال فـــترة الدراسة مقداره 59.8%. أما نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي فقـــد ارتفعـــت مـــن 7.8% عام 1990م إلى 10.4% عام 1994م وبلغ متوسط هذه المساهمة 9.2% خـــلال الفـــترة 1990-1994م وارتفـــع إلى 12.2% خلال الفترة 1995-2001م، كما

بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي 11% خلال فترة الدراسة 1990-2001م.

والملاحظ أن ما يقدم من تسهيلات ائتمانية لقطاع التجارة يفوق ما يسهم به في توليد الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد بما يزيد على خمسة أضعاف، إلا أن هذا الوضع يكاد يكون طبيعيا بالنسبة للبنوك التجارية التي تمول في الغالب قطاع التجارة نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من أرباح وتصفية ذاتية ومردود سريع مما يجعل البنوك تطمئن على قروضها.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى إن عدم التوازن بين حجم التسهيلات الائتمانية التجارية وبين مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي بحاجة إلى إعادة دراسة وتقييم واعي للدور الذي يجب أن تلعبه البنوك في التنمية الاقتصادية والذي يتطلب تحقيق التوازن في توزيع الموارد المالية على الاستثمارات المحفزة للنمو في مختلف القطاعات لا سيما الإنتاجية منها.

خامسا: قطاع الخدمات:

استحوذ قطاع الخدمات في الاقتصاد اليمني على المرتبة الثانية من حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الاقتصادية، حيث بلغ متوسط نسبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع 19.8% خلال الفترة 1990-1994م ثم ارتفع هذا المتوسط خلال الفترة 1995-2001م ليصل إلى 25.5%، أما متوسط النسبة خلال فترة الدراسة كلها 1990-2001م فبلغ 23.2%.

وإذا قورنت نسبة مساهمة ناتج قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي البالغة 47.8% مع نسبة ما يمنح لهذا القطاع من تسهيلات ائتمانية فإن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تزيد على ضعف نسبة الائتمان الموجه إليه، فالمنشآت الخدمية ما زالت صغيرة ولا تستطيع توفير الضمانات والشروط التي تطلبها البنوك عند تقديم الائتمان ونعتقد أن هذا الوضع ربما يكون مناسبا كون هذا القطاع خدمي وتتعدد فيه مسميات وتصنيفات التمويل الذي قد يكون جزءا منه يستغل في أنشطة لا تضيف شيئا إلى الناتج.(16)

(8-3) السياسة النقدية في اليمن

السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد وأسعار الفوائد تحقيقا للاستقرار النقدي الذي يضبط معدلات التضخم ويتناسب مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويوفر البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي (17).

ومنذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي عمل البنك المركزي اليمني على إدارة وتنظيم سلوك النقود والائتمان لتحقيق العديد من الأهداف لعل أبرزها تحقيق الاستقرار النقدي كمتطلب رئيسي للنمو الاقتصادي وذلك بإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق، وفي سبيل تحقيق ذلك يقوم البنك المركزي اليمني برسم وتبني وتنفيذ السياسة النقدية التي تنسجم مع هذا الهدف، فيحدد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة ويقوم بتنفيذه، يرخص للبنوك والمؤسسات المالية ويراقب نشاطها، ويدير الاحتياطات الخارجية الرسمية (18).

ويمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين للتطورات في السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والتي تعكس وضع الجهاز المصرفي اليمني بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م، تبدأ الفترة الأولى من 1990م إلى 1994م أما الفترة الثانية فتبدا بعام 1995م وتنتهي عام 2001م، ونتناول فيما يلي أهم تطورات السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية خلال الفترتين المذكورتين.

أولا: تطورات السياسة النقدية للفترة 1990-1994م:

اتسم الاقتصاد اليمني خلالها باختلال الجانب النقدي فيه بسبب عدد من العوامل من أهمها ضعف الجهاز المصرفي وتدني مستوى كفاءته، وضعف فعالية السياسة النقدية وتبعيتها للسياسة المالية، والتخصيص المتحيز للائتمان المحلي لصالح الحكومة، مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد بصورة كبيرة واتساع الفجوة بينه وبين الناتج المحلي الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معدلات التضخم في الاقتصاد(19).

لقد نما العرض النقدي بالمفهوم الواسع m2 بمعدل نمو مركب وسطي بلغ 23.2%، كما يوضح ذلك الملحق رقم (5)، وكان سبب الزيادة في العرض النقدي الضخ المستمر للنقود الجديدة المصدرة من البنك المركزي لسد العجز في ميزانية الدولة الذي ارتفع من (8%) عام 1990م كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (16.3%) عام 1994م ويعكس ذلك نسبة ائتمان البنك المركزي للحكومة والذي بلغت نسبته 99.8% خلال الفترة 1990-1994م، الأمر

والسؤال المهم الآن ماذا كان موقف السلطة النقدية تجاه تدهور الأوضاع الاقتصادية بالشكل المشار إليه آنفا ؟ هل تدخل البنك المركزي من خلال ممارسة السياسة النقدية واستخدام أدواتها في معالجة تلك الاختلالات ؟

عند متابعة تطورات السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية خلال الفترة 1990-1994م نجد إن السياسة النقدية اتسمت بالجمود والعشوائية ولم تفعل أدواتها بالشكل المطلوب، حيث كانت أسعار الفائدة الدائنة والمدينة محددة وثابتة من قبل البنك المركزي شانها في ذلك شان العديد من الدول النامية، فقد بقي سعر الفائدة على الودائع الآجلة ثابت ومحدد بنسبة 15%، وعلى الودائع الادخارية 10.5% طوال الفترة المذكورة، أما أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك المرخصة فبقيت ثابتة ومحددة بنسبة 17%.

وبالنسبة لأداة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك وهي أهم أداة للرقابة الكمية على الائتمان، فقد ظلت كذلك ثابتة ومحددة بنسبة 30% طوال الفترة أيضا بالرغم من ان الاقتصاد مر بمرحلة عدم استقرار بفعل موجة تضخمية مرتفعة وان استخدام هذه الأداة يعتبر اكثر فعالية في حالة التضخم منها في حالة الانكماش. لقد خلق التحديد المركزي لمعدلات الفائدة على الودائع وعلى القروض والسلفيات نوعا من التشوه السوقي، فلم تعكس تلك المعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، لا سيما في ظروف التسارع الشديد لمعدلات التضخم، من جهة أخرى فان معدلات الفائدة على القروض والسلفيات لم تكن المحدد الحقيقي للاستثمار بقدر ما كان حجم الدخل المتاح وحجم الادخار المحلي عاملين أساسيين في تحديد حجم الاستثمار(23). الأمر الذي عكس أهمية توفر السيولة لدى البنوك مع القدرة على الإقراض وليس معدل الفائدة ولعل ما يبرر ذلك بشكل أساسي هو عملية تحديد معدل الفائدة إداريا (24).

وفيما يخص أداة السوق المفتوحة التي تستخدمها البنوك المركزية للتأثير علي حجم الأموال المتاحة للإقراض من خلال تدخلها شراءً أو بيعاً للأوراق المالية في سوق السندات بحسب الحالة الاقتصادية (توسع أو انكماش)، نجد أن البنك المركزي اليمني لم يمتلك هذه الأداة خلال الفترة 1990-1994م نظرا لعدم وجود سوق منظم للأوراق المالية وعدم كفاءة السوق النقدية، كما أن الحكومة مولت عجز الميزانية خلال الفترة ذاتها عن طريق الاقتراض المباشر من البنك المركزي.

أما أداة سعر الخصم فان استخدامها كان محدوداً،لان البنوك التجارية لم تتجه إلى البنك المركزي لطلب الاقتراض منه، بل على العكس، اتجهت إلى إيداع فائض سيولتها لدى البنك المركزي نظير فائدة نسبتها 9.5%، مفضلة ذلك على تقديم الائتمان للقطاع الخاص

والمؤسســات العامــة، خاصة مع ارتفاع مخاطر الإقراض في ظروف سياسية واقتصادية غير مســتقرة، فارتفعت ودائعها من 19.2 مليار ريال عام 1991م إلى 30.5 مليار ريال عام 1994 م، غــير إن تلــك السياســة أدت إلــى تقليص قروض البنوك المقدمة للقطاع الخاص وتوظيف الأمــوال فــي استثمارات حقيقية [25]. وهكذا يمكن القول إن البنك المركزي لم يستطع أن يفعل أدوات السياســة الــنقدية والائتمانية لتحقيق رقابته وسيطرته على الائتمان ومعالجة حالة الركود والتدهور الاقتصادي خلال الفترة 1990- 1994م .

لقــد اقتصــر دور البــنك المركزي في محاولة التخفيف من حدة تأثير تقلبات الأسعار وتدهــور قيمة الريال اليمني عن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي ومراقبة تداول العملة الأجنبــية وتنظــيم التجارة الخارجية [26]. وبدءا من عام 1990م أعطى البنك المركزي تعليماته إلــى البنوك بقبول ودائع المغتربين اليمنيين بالدولار، وسمح للبنوك بشراء العملات الأجنبية من الســوق المحلية والخارجية على أن تحتفظ البنوك بــ10% من إجمالي تلك المشتريات، ثم سمح لها بالاحتفاظ بنسبة 50% منها وتبيع النسبة الباقية للبنك المركزي في نهاية كل أسبوع، ويلتزم البنك المركزي بدفع مخصصات البنوك شهريا من العملات الأجنبية [27].

وفــي عــام 1991م تم توحيد البنكين المركزيين سابقا في البنك المركزي اليمني الحالي لــيمارس وظائفــه كبنك للدولة وبنك للبنوك، كما صدر قانون البنوك كأول قانون ينظم أعمالها، كما سمح للبنوك التجارية بالاحتفاظ بكامل مشترياتها المحلية من النقد الأجنبي . أما في 1992م رفــع البــنك المركــزي أسعار الصرف الجمركي والتشجيعي، وأمام تزايد أسعار الصرف في الســوق المــوازي، تم إصدار لائحة تنظيم أعمال الصرافة في نهاية عام 1992م، ونصت على عــدم تســجيل أي شركة صرافة إلا بموجب ترخيص من البنك المركزي وتحديد أماكن مزاولة مهنة الصرافة، وحددت اللائحة الحد الأدنى لشركة الصرافة المساهمة اليمنية بــ20 مليون ريال ومليونيــن ريــال للمنشــآت الفردية، وان تخضع تلك الشركات ومحلات الصرافة لرقابة البنك المركزي [28].

وفي بداية عام 1994م زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية، فارتفع سعر الصرف إلى اكثر من 100 ريال للدولار الواحد في السوق الموازي، وارتفع معدل التضخم ليزيد عن 46%، فبدأ البــنك المركــزي بتغيــير سياســته للتأثــير على الاقتصاد، معطيا الائتمان المصرفي قدرا في المعالجــة، كأداة مؤثرة على عرض النقد. بالإضافة إلى الاستمرار في مراقبة النقد الأجنبي لمنع

المضـــاربة بـــه في السوق الموازي والحفاظ على سعر الصرف، قام البنك المركزي خلال عام 1994م بالإجراءات التالية (29):

– مـــنع البـــنوك الـــتجارية من تقديم التسهيلات بضمان الودائع بالعملات الأجنبية أو بضمانات مصـــرفية خارجـــية أو مـــنح تســـهيلات خارجية لأغراض الاستيراد أو لأغراض أخرى غير محددة.

– طالـــب البـــنك المركـــزي البـــنوك التجارية بموافاته ببيانات أسبوعية عن نشاطها الائتماني للعمـــلاء والغرض منه ونوع الضمانات المقدمة من العملاء وتقارير شهرية عن القروض التي تتجاوز نصف مليون ريال لغرض تقييم المخاطر، كما طالبها بعدم منح تسهيلات إلى أي عميل يتجاوز 15% من راسمال البنك واحتياطاته.

– فـــي منتصـــف العام منع البنوك التجارية من التعامل في سوق الصرف الرسمي أو الموازي لحســـاب عملائهـــا، وكانـــت قبل ذلك ممنوعة من التعامل في السوق الموازي لحسابها الخاص فقط.

– طلـــب البنك المركزي من البنوك التجارية في يونيو 1994م أن تعمل على رفع الحد الأدنى لرأسمالها إلى 250 مليون ريال (127.4 ألف دولار) بغية رفع كفاءتها المالية .

– تـــم فـــي نهايـــة عام 1994م تحويل الحسابات المصرفية لكافة المؤسسات العامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي، والهدف من ذلك تحسين المراقبة المالية الحكومية على المؤسسات العامة.

وبالـــرغم مـــن تلـــك التدابير والإجراءات التي قام بها البنك المركزي في مجال سوق الصرف الأجنبي ومراقبة العملة وفي مجال تنظيم التجارة الخارجية بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الصرف واحتواء التضخم، لم يستطع البنك المركزي أيضا الخروج بالاقتصاد اليمني من حالـــة الركود، خاصة مع الاستمرار بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية وزيادة معدل نمو العرض النقدي (30).

وفـــي مجـــال الائتمان لم تشكل أدوات السياسية النقدية أي ضغط على البنوك التجارية، ويعـــزى الســـبب في ذلك إلى أمرين، الأول يتعلق بجانب الطلب، حيث إن حالات الركود التي أصابت الاقتصاد أدت إلى إشاعة الخوف في أوساط المستثمرين وبالتالي ترددهم عن الاقتراض لإقامـــة مشاريع استثمارية في ظروف اقتصادية راكدة وحالة عدم تأكد، أما السبب الثاني وهو جانـــب العـــرض، فيكمن في تردد البنوك المرخصة في منح الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات

والشـركات العامة وتشددها في طلب الضمانات والكفالات خوفا من عدم قدرة المقترضين على الوفاء بتلك القروض لاحتمال انخفاض أرباحهم في ظروف الكساد.

ثانيا: تطورات السياسة النقدية خلال الفترة 1995-2001م

شهد عام 1995م البداية الحقيقية لتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل وتحول في مسار السياســة الاقتصــادية اليمنية المشتملة على مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية ذات التوجه الإصلاحي والهادفة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد اليمني وتحفيز النمو الاقتصادي المستديم. وفي القطاع المالي والنقدي هدف البرنامج إلى [31]:

1. تحقــيق اســتقلالية السياســة النقدية وزيادة فاعليتها ووضع أولويات لتحقيق الاستقرار الاقتصــادي من خلال تطبيق سياسات ائتمانية انكماشية باعتماد البرنامج أهداف وسيطة تاشــيرية (مــثل تخفيض معدل الائتمان الموجه للحكومة، التحكم في معدل نمو العرض النقدي والحفاظ عليه عند المستويات الملائمة لتحقيق الاستقرار).
2. تغيير سياسات التمويل المتبعة في النظام المصرفي وخاصة في البنوك المتخصصة.
3. التصــحيح الهيكلــي للنظام المصرفي من خلال استقلالية البنك المركزي وزيادة نطاق إشــرافه على النظام المصرفي لرفع كفاءة البنوك العاملة بتخفيض تكلفة الوساطة المالية وتفعــيل دورهــا وحــل مشــكلة الديــون الرديــئة، بالإضافة إلى تأسيس بنوك جديدة (إســلامية، اســتثمار، شاملة)، وإنشاء السوق المالية، إدراكا من الحكومة بان الترتيبات المؤسســية المــتطورة لســوق رأس المــال ذات أهمــية كبــيرة للمساهمة في توسيع الاستثمارات الخاصة وخصخصة المشروعات العامة.

ولتحقــيق الأهــداف المباشــرة للإصلاحات في القطاع النقدي، فقد مرت السياسة النقدية بأربع مراحل خلال الفترة 1995-2001م كما يلي:

المرحلة الأولى

بــدأت فــي يوليو 1995م إلى ديسمبر 1996م، استخدم البنك المركزي أدوات السياسة الــنقدية المباشــرة وغير المباشرة لتنفيذ إجراءات رقابية كمية ونوعية للحد من السيولة المحلية الــزائدة عــن حاجة الاقتصاد وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة واستقرار أسعار الصرف. ففي مجال السياسة النقدية المباشرة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

1. اتــباع سياسة مرنة لسعر الصرف تعتمد على تحريره من التدخل الحكومي والقيام بتنفيذ سلسلة مــن التخفيضــات في القيمة الرسمية للريال، فتم تخفيضه في ابريل 1995م من 12 ريال لكل

دولار إلـى 50 ريال [32] ، ثم إلى 100 ريال للدولار الواحد في يناير 1996م، وفي يونيو من نفـس العـام تـم توحـيد أسـعار الصرف المتعددة التي كانت سائدة في إطار سعر الصرف الرسـمي[33]، ومـن ثـم تعويمه بحيث اصبح السعر الحقيقي له يتحدد في السوق وفقا لعوامل العـرض والطلـب علـى النقد الأجنبي، وقد ساعد التعويم على تحقيق بعض الاستقرار لسعر صـرف الـريال مما ساهم في تخفيض معدلات التضخم من 55.1% عام 1995م إلى 30.7% عام 1996م (انظر الجدول رقم 3-6).

جدول رقم (3-6)

أدوات السياسة النقدية وأثرها على الودائع والقروض خلال الفترة 1995-2001م

السنة/ البيان		نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع %		سعر الفائدة على الودائع %		معدل النمو في الودائع %		سعر الفائدة على الإقراض %	معدل النمو في القروض %	معدل التضخم %	معدل سعر الصرف ريال/ دولار
		بالريال	بالدولار	الادخارية	الآجلة	الادخارية	الآجلة				
1995		25	25	20	22	21.9	41.5	30-25	58.5	55.1	121.69
1996	3/16	25	25	25	27						134.38
	12/3	15	15	20	22	58	96.4	32-25	2.3	30.7	127.53
1997	5/10	15	15	14	14	22.9	(1.6)	22-20			128.26
	8/2	15	15	12	12			21-16	40.7	2.2	131.38
	12/1	10	15	11	11			21-15			132.59
1998	2/5	10	15	10	10	14.3	3.9	21-14			131.80
	10/18	10	15	12	12			21-16	43	6.0	141.87
	10/27	10	20	15	15			18			141.87
1999	3/11			17	17			26-22			145.64
	5/9	15	20	20	20			26-22			156.75
	6/9					24	22.1		15.2	8.7	
	12/5			18	18			28-22			160.55
2000	1/17			15	15			27-19			161.21
	7/8	10	10			34.9	37.3		21.3	4.6	161.41
	7/13			13	13			20-15			162.24
2001		10	10					20-15	25.8	11.9	171.86

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1995 -2001م.

الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية فصلية، المجلد13، العدد2، 2002م.

ولتحقيق المزيد من الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي، اتخذت السلطات النقدية عدد من الإجراءات الهادفة إلى التحرير التدريجي للرقابة على تداول النقد الأجنبي، فتم إصدار قانون الصرافة عام 1995م، وسمح للبنوك التجارية بمباشرة التعامل بالنقد الأجنبي بيعا وشراءً، إقراضا وإيداعا بسعر الصرف الموازي، وقد أثبتت التجارب إن البلدان التي تطبق قيوداً صارمة على العملة، تشهد عمليات هروب لرأس المال اكثر من تلك التي لا تراقب العملة الأجنبية بشدة [34]:

2. على صعيد نسبة الاحتياطي القانوني، وللحد من قدرة البنوك التجارية على مضاعفة نقود الودائع وبالتالي خفض معدل نمو العرض النقدي، قام البنك المركزي في يوليو 1995م – كما يظهر في الجدول رقم (3– 6) – بتوسيع نطاق نسبة الاحتياطي القانوني مع تخفيضها من 30% إلى 25% لتشمل الودائع والعملات المختلفة، وقد كانت ودائع الأجل لتسعة اشهر وسنة وودائع العملة الأجنبية معفية قبل ذلك. ويذكر أن هذا الإجراء أدى إلى الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وتراجع معدل نمو القروض لا سيما تلك المقدمة للقطاع الخاص.

3. استخدم البنك المركزي سعر الفائدة متزامنا مع نسبة الاحتياطي القانوني وفي نفس الاتجاه، فقام برفع الحد الأدنى لاسعار الفائدة على الودائع الادخارية من 10.5% قبل يوليو 1995م إلى 20%، كذلك رفع الحد الأدنى لمعدل سعر الفائدة على الودائع لاجل من 15% إلي 22%. وبعد ثمانية اشهر من الرفع الأول اقدم البنك المركزي في مارس 1996م على رفع الحد الأدنى لأسعار الفائدة بخمس نقاط مئوية لكل أنواع الودائع. وقد هدف البنك المركزي من خلال تلك الزيادات في معدل أسعار الفائدة على الودائع إلى تشجيع جذب المصارف لمدخرات الأفراد والمؤسسات وبالتالي تخفيض العملة المتداولة، وقد تحقق ذلك وارتفع معدل نمو الودائع الادخارية والودائع الآجلة لدى البنوك التجارية من 9.3% و 34% إلى 21.9% و41.5% على التوالي نهاية عام 1995م، ثم إلى 58% و 96.4% نهاية عام 1996م.

أما أسعار الفائدة على الإقراض، فقد تم تحريرها في عام 1995م وترك تحديدها لقوى العرض والطلب في السوق المصرفي – بعد أن ضلت ثابتة ومحددة ب 17% منذ عام 1990م– فارتفعت تبعا لارتفاع معدلات أسعار الفائدة على الودائع ليتراوح معدلها بين (25%– 32%) خلال عامي 1995م و 1996م وقد شجع هذا الارتفاع البنوك التجارية على منح الائتمان ولكنه أدى إلى إحجام المستثمرين عن طلبه، وكانت النتيجة انخفاض معدل نمو

القـروض والسلفيات الممنوحة للقطاع الخاص إلى 2.3% عام 1996م مقارنة بمعدل 48.5% عـام 1995م، وبالتالـي تـراكم السـيولة لدى المصارف، وكان هذا الوضع مناسبا لاستحداث الحكومـة لإداة جديـدة غير مباشرة للسياسة النقدية وهي اذونات الخزينة بناء على قانون الدين العـام رقـم (19) لسنة 1995م حيث تم في ديسمبر من نفس العام إصدار ما قيمته 1.9 مليار ريـال ولمدة شهر واحد وهدفت تلك الأداة إلى امتصاص السيولة لتمويل عجز الموازنة العامة، فاتجهت البنوك إلى شراء تلك السندات ذات العائد المرتفع الذي بلغ 23.59% وبلغت مشترياتها 877 ملـيون ريـال. وخلال عام 1996م ارتفعت مشتريات البنوك إلى 6.6 مليار ريال لفترات ثلاثـة وسـتة اشهر بسعر فائدة بلغ 24.74% و 25.54% على التوالي، وقد وجدت البنوك التجارية في أذون الخزينة مجالاً للاستثمار المضمون (35).

وفـي جانب السياسة الائتمانية عمل البنك المركزي في إطار برنامج الإصلاح النقدي على تقييد الائـتمان العـام مـن البنك المركزي وعلى ضبط الائتمان الخاص، وذلك بهدف السيطرة على معـدلات نمـو السـيولة المحلية وتوفير بيئة اقتصادية اكثر استقراراً، وقد رأينا سابقا أن نسبة الائـتمان الحكومي من البنك المركزي تراجعت من 99.8% عام 1994م من إجمالي القروض إلى 96.6% عام 1996م، أما الائتمان الخاص فقد منع البنك المركزي البنوك التجارية من منح القـروض والتسهيلات إلى المؤسسات العامة فيما يبدو انه محاولة لحل مشكلة ديون المؤسسات العامـة مع البنوك التجارية من جهة وفي اتجاه تطبيق قانون خصخصة تلك المؤسسات من جهة أخرى .

إضافة إلى ما تقدم ذكره فقد اتبع البنك المركزي سياسة السقوف الائتمانية في بداية عام 1996م واصدر تعليماته للبنوك المرخصة بان لا يزيد الائتمان الممنوح من قبل كل بنك للقطاع الخـاص عـن نسبة 35% من الائتمان الذي تم منحه عام 1995م على أن تحدد الزيادة تراكميا نهايـة كـل ربع من السنة كما يلي 13% و 26% و 32% و 35% على التوالي، وعدم تجاوز هذا السقف الائتماني إلا بموافقة البنك المركزي .

وفـي مجـال الـتجارة الخارجـية، سمح للبنوك بفتح اعتمادات مستنديه وأي معاملات مصـرفية أخرى للاستيراد والتصدير بدون الحصول على ترخيص من البنك المركزي باستثناء استيراد السلع الأساسية المدعومة .

المرحلة الثانية

بـدأت من ديسمبر 1996م إلى سبتمبر 1998م، بعد سنة ونصف من اتباع سياسة نقدية انكماشـية، وخوفـا مـن دخـول الاقتصاد مرحلة الركود، تم البدء بتنفيذ سياسة نقدية توسعية

متوازنة، حيث عمل البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني مع الاستمرار في إصدار أذون الخزينة بغرض تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية، ففي ديسمبر 1996م قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع العملات المحلية والأجنبية لدى البنوك المرخصة من 25% إلى 15%، واستمر العمل بهذه النسبة الموحدة حتى ديسمبر 1997م عندما خفضت نسبة الاحتياطي على الودائع بالريال إلى 10% وبقاء نسبة الاحتياطي على الودائع الأجنبية ثابتة حتى نهاية هذه المرحلة.

وبالنسبة لمعدل سعر الفائدة على الودائع الادخارية والآجلة فتم تخفيضها بخمس نقاط مئوية لتصبح 22% و 20% على التوالي، ثم تلا ذلك التخفيض تخفيض آخر موحد إلى 14% لكلى النوعين وذلك في مايو 1997م، ثم استمر التخفيض في معدل سعر الفائدة على الودائع إلى 12% في اغسطس، والى 11% في ديسمبر من نفس العام، وكان أخر تخفيض خلال هذه المرحلة في فبراير 1998م عندما وصل معدل سعر الفائدة على الودائع إلى 10% وهو أدنى معدل لها خلال فترة الدراسة كلها، وقد استمر العمل بهذه المعدلات لسعر الفائدة حتى ديسمبر 1998م.

والسؤال المطروح الآن هو ما أثر تلك السلسلة من التخفيضات في أسعار الفائدة على حجم كل من الودائع والقروض ؟

من خلال تتبع معدلات النمو في حجم الودائع الادخارية، نجد أنها تراجعت من 58% نهاية عام 1996م إلى 22.9% عام 1997م، بينما انخفض معدل نمو الودائع الآجلة من 96.4% عام 1996م إلى معدل سالب قدره(1.6%)، وبالنسبة لمعدل الفائدة على القروض فقد تأثر بالتخفيض المستمر في معدل الفائدة على الودائع، حيث عكست البنوك تلك المعدلات المتناقصة على أسعار الفائدة على قروضها المقدمة إلى القطاع الخاص، فانخفضت من المدى (25% - 32%) في نهاية عام 1996م، لتتراوح بين (20%-22%)، ثم إلى (16%- 21%)، ثم إلى (15%-21%)، و (14%-21%) في فبراير 1998م، كما يبين ذلك الجدول رقم (3-6)، وتناسب مع ذلك انخفاض نسبة العملة في التداول من 52% عام 1995م إلى 41.9% عام 1998م انظر الملحق رقم (5).

لقد ترتب على تخفيض كل من نسبة الاحتياطي القانوني وسعر الفائدة على الإقراض إتاحة المجال أمام البنوك لمنح المزيد من الائتمان لقطاع الأعمال والاستثمار، فارتفع معدل نمو

قــروض القطــاع الخــاص من 2.3% عام 1996م إلى 40.1% عام 1997م والى 43% عام 1998م.

واما أذون الخــزانة فقــد استمر البنك المركزي بإصدار المزيد منها خلال عام 1997م، وبلغ إجمالي القيمة الفعلية لما إصداره حوالي 81 مليار ريال وبمتوسط عائد قدره 16% سنويا، وفي منتصــف عــام 1998م بلغ إجمالي الإصدار من أذون الخزينة 87 مليار ريال وبمتوسط عائد قدره 11.5% .

وبهــدف رفــع كفــاءة البــنوك في منح الائتمان وتعزيز مصادرها المالية، طلب البنك المركــزي من البنوك المرخصة في عام 1998م رفع الحد الأدنى لرأسمالها المدفوع إلى 750 مليون ريال وحدد نهاية العام موعدا لاستيفاء ذلك [36].

المرحلة الثالثة

امــتدت هــذه المــرحلة مــن أكتوبر 1998م إلى مايو 1999م، مع ظهور مشكلة النقد الأجنبــي التي شهدها الاقتصاد اليمني نهاية عام 1998م بسبب انخفاض الإيرادات النفطية عندما انخفضــت الأســعار العالمية للنفط، واجه البنك المركزي تلك المشكلة باتخاذ إجراءات متشددة مقارنــة بالفترة السابقة بهدف،جذب المزيد من ودائع الأفراد والمؤسسات إلى الجهاز المصرفي، ومــن ثــم تشجيعه على شراء أذون الخزينة لتعويض الإيرادات العامة، فقام في أكتوبر 1998م بــرفع أســعار الفائدة على الودائع بالريال وبالعملات الأجنبية تدريجيا من المعدل الموحد البالغ 10% إلــى 12% ، ثم إلى 15%، ثم إلى 17 % في مارس 1999م، والى 20% في مايو من العام نفسه وذلك لتفادي الضغوط على سوق النقد الأجنبي[37]. وقد أدى هذا الرفع في معدل فائدة الإيــداع إلــى ارتفــاع معــدل نمو الودائع الادخارية والآجلة في ديسمبر 1998م إلى 14.3% و 3.9% علــى التوالــي، ثم إلى 24% و 22% عام 1999م، وتبعا لارتفاع أسعار الفائدة على الودائــع ارتفع سعر الفائدة على القروض ليتراوح بين (16% – 21%) في نهاية عام 1998م ثم إلى (22%– 26%) في منتصف عام 1999م.

كما تم رفع نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك من العملات الأجنبية من 15% إلــى 20% مــع ثبات النسبة ذاتها على ودائع الريال عند 10%. وكان البنك المركزي في يناير 1999م قــد طلب من البنوك المرخصة أن ترفع الحد الأدنى لراسمالها إلى مليار ريال وأعطاها فرصة إلى نهاية العام لاستيفاء ذلك [38].

المرحلة الرابعة

بـدأت هذه المرحلة في يونيو عام 1999م واستمرت حتى نهاية عام 2001م، وفيها عاد البنك المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية نتيجة لتحسن وضع الموازين المالية فخفض من نسـبة الفـائدة على الودائع الادخارية والآجلة إلى 18% في ديسمبر 1999م، ثم إلى 15% في يـناير 2000م، والى 13% في يوليو من نفس العام، ومن ثم ثباتها حتى نهاية عام 2001، وقد تبع ذلك انخفاض معدل سعر الفائدة على الإقراض ليتراوح بين (15% إلى 20%).

أمـا نسـبة الاحتياطـي القانوني، فتم رفعها بالنسبة لودائع الريال إلى 15% في يونيو 1999م بعـد أن كانت 10% قبل ذلك، في حين لم تتغير نسبة الاحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية

كمـا تـم تخفيض متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزينة من 14.08% في نهاية عام 1999م إلى 12.93% نهاية عام 2000م ثم إلى 11.93%في نهاية عام 2001م واصبح التنافس علـيها شديد ، مما ساعد على تمويل الاقتصاد بأقل كلفة ممكنة، ونظرا لعدم كفاية أذون الخزانة وعمليات إعادة الشراء لتحقيق أهداف السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، لم يتم إصدار اذونـات جديدة خلال عامي 2000م و 2001م، واستحدثت أداة مالية جديدة هي شهادات الإيداع منذ يناير 2001م بهدف امتصاص السيولة الفائضة من السوق وبلغت قيمة تلك الشهادات 40.1 مليار ريال، حازت البنوك على 75% منها في حين اشترت صناديق التقاعد 24% والمؤسسات العامـة 1%، وقد ساهمت شهادات الإيداع في امتصاص السيولة واستيعاب تدفقات النقد الأجنبي إلى الداخل وتخفيض الضغوط على سعر الصرف وتخفيض النمو في القاعدة النقدية، وفي مجال تدعـيم الالتزامات بمعايير لجنة بازل وكفاية رأس المال للنظام المصرفي، طلب البنك المركزي مـن البـنوك المرخصـة في يناير 2000م رفع الحد الأدنى لرأسمالها إلى 1.250 مليار ريال والزمها باستيفاء الحد المطلوب قبل نهاية العام [38].

(3-9) مشكلة التمويل الاستثماري في اليمن:

إن بحثـنا لموضـوع تمويل الاستثمار في اليمن لا بد أن يتصل به البحث في المصدر الحقيقـي لتكوين رأس المال آلا وهو الادخار. فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى الاستثمار الذي يجب أن يمـول بالادخار، لذلك لا بد من الإشارة إلى أن مستوى المدخرات الوطنية والإستثمار الذي تمولـه في أي بلد إنما هو مؤشر لمدى القدرة على تحقيق التنمية المستقلة. ومن المشكلات التي

تعانـــي مـــنها اليمن عدم وفرة رأس المال اللازم للاستثمار وذلك بسبب تدني مستويات الدخول وتدني مستويات الادخار، الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تغطيتها عن طريق الاقتراض بشكل رئيسي.

ويوضـــح الجـــدول رقـــم (3-7) معـــدلات الادخار والاستثمار في اليمن خلال الفترة 1990-2001م.

جدول رقم (3-7)

تطور حجم الادخار والاستثمار خلال الفترة 1990 –2001م

السنة	الـــــناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك الكلي		الادخار المحلي الإجمالي		الاستثمار الإجمالي		فجـــوة الموارد (I-S)	نسبة الفجوة إلــــــــى	
	م.دولار	م.دولار	%	م.دولار	%	م.دولار	%	م.دولار	GDP	الاستثمار
1990	8735	7971	91.2	765	8.8	1289	14.6	524	5.8	39.8
1991	5954	6329	106.3	(376)	(6.3)	960	16.1	1336	22.4	139.2
1992	5755	5726	99.5	29	0.5	1289	22.4	1260	21.9	97.8
1993	4901	5285	107.8	(386)	(7.8)	992	20.2	606	28.1	138.7
1994	3794	3692	97.3	102	2.7	797	21.0	695	18.3	87.2
1995	4236	4144	97.8	92	2.2	926	21.9	834	19.7	90.1
1996	5794	4978	85.9	817	14.1	1333	23.0	516	8.9	38.8
1997	6937	5828	84.0	1109	16.0	1711	24.7	602	8.7	35.2
1998	6316	5585	88.4	731	11.6	2035	32.2	1304	20.6	64.1
1999	7466	5856	78.4	1610	21.6	1788	24..0	178	2.4	9.9
2000	9177	6821	74.3	2356	25.7	1634	17.8	(722)	(7.9)	(44.2)
2001	9250	7544	83.5	1496	16.6	1602	17.7	106	1.2	6.6
المتوسطات ومعدلات النمو										
12994-1990			100.4	(39.6)	(0.44-)	(11.3)	19.3		19.3	100.5
2001-1995			84.6	59.2	15.4	9.6	9.9		7.7	28.6
2001-1990			99.5	6.3	8.8	2.0	15.1		13.6	58.6

المصدر: الجمهورية اليمنية،وزارة التخطيط والتنمية، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2001م .

تم حساب معدل النمو المركب وفقا للصيغة $n = e\{(\frac{\ln xn - \ln xi}{n-1}) - 1\} * 100\%$

ومن الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

1- إن المدخـرات المحلـية (مدخـرات العائلات، قطاع الأعمال، والقطاع الحكومي) لم تكن كافـية لـتمويل الاسـتثمارات الإجمالـية طوال الفترة باستثناء عام 2000م الذي ارتفعت فيه المدخرات الخاصة والحكومية نتيجة تحقق فائض في الميزانية العامة للدولة .

2- حـدث انخفاض حاد في حجم الادخارات الإجمالية خلال الأعوام 1990- 1994م، وسجل نسبا سالبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عامي 1991م و 1993م بنسبة 6.3% و7.8% على التوالـي، ويفسـر ذلك ارتفاع نسبة الاستهلاك، حيث وصلت تلك النسبة 100.4% في المتوسط مـن الـناتج المحلـي الإجمالـي خلال الفترة المذكورة، وشكلت الادخارات نسبة سالبة بلغت (-0.44) منه، كما نمت الادخارات بمعدل مركب سالب نسبته (-39.6%).

3- ارتفعت نسبته الاستثمار الإجمالي من 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990م إلى 21% عـام 1994م بمتوسـط سـنوي 19.3% ونما بمعدل مركب سالب 11.3% خلال تلك الفترة.

4- بمقارنة نسبة الادخار الإجمالي إلي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه مع نسبة الاستثمار الإجمالـي ومعـدل نمـوه، يتضـح الخلـل القائم بين العنصرين، ويعتبر التوازن بين الادخار والاسـتثمار ركنا أساسيا في التوازن العام لأي اقتصاد، وان اختلال التوازن بينهما يخل بتوازن الاقتصـاد الكلـي خاصة عندما تكون الاستثمارات الكلية اكبر بكثير من المدخرات المحلية، إذ تكون النتيجة المحتملة لمثل هذا التباين ارتفاع المستوى العام للأسعار[40].

5- بلغـت نسـبة فجوة الموارد (الاستثمار- الادخار) 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990م وارتفعـت إلـى 28% عـام 1993م لتشكل في المتوسط نسبة 19.3% سنويا، ويعني ارتفـاع تلـك الفجوة الاستثمارية أن الادخار المحلي منخفضا، وبالتالي كان لا بد من الاهتمام بتشجيع المدخرات المحلية وإيجاد الظروف والفرص المناسبة لها خاصة مع تناقص التحويلات الخارجـية وضآلة مورد الدعم الخارجي. أما نسبة الفجوة إلى حجم الاستثمار فبلغت 100.4% بالمتوسط خلال الفترة نفسها.

6- شـهدت الفـترة 1995-2001م تحسنا في مستويات الادخار المحلي، وارتفعت نسبته من 2.2% مـن الناتج المحلي الإجمالي عام 1995م إلى 25.7% عام 2000م وبلغ ما قيمته 381 ملـيار ريـال (2.4 ملـيار دولار) وهـو ما يربو عن ربع الناتج المحلي الإجمالي وقد غطت الادخـارات الطلـبات الاسـتثمارية البالغة 264.3 مليار ريال (1.6 مليار دولار) وبلغت نسبة

الفـــائض 7.9% مـــن الــناتج المحلــي الإجمالي. ويرجع سبب تحسن نسب الادخار في الفترة 1995–2001م إلى انخفاض الاستهلاك الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في المتوســط 84.6%، ويأتــي هــذا الانخفــاض في الاستهلاك نتيجة للاستمرار في تنفيذ برامج الإصـــلاح الاقتصـــادي والمالـــي والإداري، لما تتضمنه تلك البرامج من تخفيض الإنفاق العام وتقلــيص دعــم السلع الأساسية وغير ذلك من الإجراءات الهادفة إلى القضاء على الاختلالات الاقتصـــادية وزيـــادة معدلات النمو الاقتصادي[41]. وشكلت نسبة الادخار خلال الفترة المذكورة 15.4% .

7- ارتفعــت نســبة الاســتثمار الإجمالي من 21.9% عام 1995م إلى 32.2% عام 1998م وشكلت في المتوسط 9.9% خلال الفترة 1995–2001م ويوضح ذلك الجدول (3–7) أن نسبة فجــوة الاستثمار تناقصت من 19.7% عام 1995م إلى 2.4% عام 1999م ثم إلى قيمة سالبة (فــائض في الادخار) عام 2000م قدرها 7.9% نتيجة لتحسن الادخار الحكومي بتحقيق فائض فــي الموازنــة العامة للدولة، وكانت نسبة الفجوة قد بلغت 20.6% عام 1998م نتيجة لتراجع الادخار الحكومي عندما انخفضت الأسعار العالمية للنفط مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية. أمـــا نسبة الفجوة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995–2001م تراجعت إلى 7.7% في المتوسط وتراجعت بالنسبة للاستثمار إلى 28.6% خلال الفترة نفسها، وخلال فترة الدراسة 1990–2001م بلغــت 58.6% من حجم الاستثمار؛ أي أن 58.6% من الاستثمار لم يتوفر له تمويل محلي من المدخرات المحلية وبالتالي الاضطرار إلى مصادر خارجية لتمويل تلك الفجوة علـــى شكل قروض واستثمارات أجنبية مباشرة وهذا ما يعرف بالفجوة التمويلية التي تدل على مدى اعتماد الاقتصاد اليمني على العالم الخارجي في تمويل التنمية الاقتصادية.

ومـــن الجديـــر بالذكر أن الحكومة عملت منذ عام 1995م– من خلال برنامج الإصلاح الاقتصـــادي والمالـــي والإداري– علـــى حـــل مشكلة الاختلال بين الادخار والاستثمار، فدعا الـــبرنامج إلى ضبط الاستهلاك بهدف تحسين حصة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة مســـتويات الاستثمار باعتباره المحرك الأساسي للتنمية وحافز للنمو الاقتصادي، وإفساح المجال لاستثمار القطاع الخاص وإزالة المعوقات أمامه وتوفير الظروف الملائمة لتفعيل اقتصاد السوق وتخفـــيض التعريفة الجمركية على السلع الاستثمارية والمواد الأولية، بالإضافة إلى إن الحكومة ســـعت مـــن خـــلال الخطـــة الخمسية الأولى 1996–2000م إلى التمييز الواضح بين النفقات

الحكومية الجارية الاستهلاكية وبين النفقات الاستثمارية بحيث تفوق النفقات الاستثمارية النفقات الجارية، وتحسين إجراءات التخطيط والرقابة المالية (42).

وتســاهم البنوك العاملة في تمويل الاستثمار بشقيه العام والخاص وذلك عن طريق منح التســهيلات الائتمانــية المباشرة لجميع قطاعات الاقتصاد لشراء الأصول الثابتة والمتداولة ولا يقتصــر دور البــنوك في تمويل عملية الاستثمار على تقديم التسهيلات المصرفية فقط بل يتعداه ليشــمل الاســتثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية خاصة في الصناعة والخدمات وأصبحت البــنوك في مختلف بلدان العالم تتصدر قوائم مؤسسي الشركات الجديدة، بالإضافة إلى الاستثمار المباشــر عن طريق شراء اسهم بعض الشركات العامة والمشاركة في تأسيس شركات صناعية مختلفة (43).

وبالــنظر إلى واقع الاستثمار المباشر للبنوك اليمنية نجده دون المستوى المطلوب لتفعيل دور البــنوك فــي هذا المجال في اقتصاد يتسم بانخفاض مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الإجمالي، فقد ظلت المساهمات الرأسمالية منخفضة ومتذبذبة في الفترة 1990-1994م ، وكما يوضح ذلك الجدول التالي.

جدول رقم (3-8)

المساهمات الرأسمالية للبنوك التجارية خلال الفترة 1990-2001م (مليون ريال)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المساهمات الرأسمالية	143	146	147	145	194	185	181	188	305	649	474	674
معدل النمو % *	-	2.7	0.2	(0.9)	33.7	(4.8)	(2.4)	4.3	61.8	112.8	(26.9)	42.1
متوسط	8.9					26.7						
معدل النمو	20.23											

المصــدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، نشرة إحصائية فصلية (إبريل- يونيو 2002م)، المجلد13، العدد2، 2002م، ص11.

* حسبت معدلات النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول نفسه

حيث ارتفعت من 143 مليون ريال عام 1990م إلى 194 مليون ريال عام 1994م، وبلغت في المتوسط 155 ملــيون ريــال ومتوســط نمو بلغ 8.9%، ولعل سبب تواضع مساهمة البنوك بالاســتثمار المباشر يعود إلى حالة الركود التي عاشها الاقتصاد اليمني والأوضاع غير المستقرة

سياسيا واقتصاديا خلال الفترة 1990-1994م مما زاد من حالة عدم التأكد من نجاح الاستثمارات.

وفي عام 1995م انخفضت مساهمة البنوك الاستثمارية إلى 185 مليون ريال بمعدل نمو سالب (4.8%)، ثم إلى 181 مليون ريال عام 1996م بمعدل نمو سالب (2.4%) بسبب اتجاه البنوك إلى الاستثمار المالي في أذون الخزانة نظرا لارتفاع العائد عليها، وفي عام 1997م ارتفعت مساهمة البنوك الاستثمارية إلى 188 مليون ريال عندما تم البدء بتنفيذ برنامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي، ثم إلى 305 مليون ريال و 649 مليون ريال لعامي 1998م و 1999م بمعدلي نمو 61.8% و 112.8% على التوالي.

وفي عام 2001م ارتفعت استثمارات البنوك التجارية إلى 637.9 مليون ريال وبمعدل نمو بلغ 42.1% وتمثل حيازة البنوك التجارية من شهادات الإيداع وعمليات إعادة الشراء معظم هذه الاستثمارات،وبلغ معدل نمو المساهمات الرأسمالية للبنوك 26.7% خلال الفترة 1995-2001م.

وبلغ معدل النمو في الاستثمارات الكلية للبنوك 26.7% في المتوسط خلال الفترة 1995-2001م، فيما بلغ نفس المعدل 20.2% خلال الفترة الكلية للدراسة 1990-2001م.

هوامش ومراجع الفصل الثالث

(1) عوض الله، زينب حسين، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية،القاهرة،1995م،ص77.

(2) شامية، احمد زهير، **النقود والمصارف**، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1993م، ص22.

(3) الجالودي، بسام، الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، 1999م، ص47.

(4) عقل، مفلح، "السياسات الائتمانية للمصرف التجاري:محدداتها وأهدافها"، **البنوك في الأردن** ، المجلد الثاني، العدد الثالث، عمان، 1983،ص46.

(5) رمضان ، زياد،جودة، محفوظ احمد، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000م، ص18.

(6) الزبيدي، حمزة محمود، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص115.

(7) الزبيدي، حمزة محمود، **إدارة المصارف استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن،2000، ص71.

(8) الريحان، بكر، "أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه"، **البنوك في الأردن**، المجلد21، العدد9 ، 2002م، ص22.

(9) البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 1998م، ص54.

(10) الرحومي، احمد، دور المصارف اليمنية في عملية التنمية، المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق، الغرفة التجارية والصناعية،عدن- اليمن، 28-29 28-29 نوفمبر 1999م، عدن،1999م

(11) البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي لعام 2001م، ص50 .

(12) الشمري، ناظم، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، مرجع سابق، ص125.

(13) Branson, Litvack, **Macroeconomics**, Harpen International ed, New York 1981,p310.

(14) هناك بعض الدراسات التي تشكك في دقة احتساب معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لليمن سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة وان الإحصاءات الرسمية مبالغ فيها نتيجة لاستخدام أسعار صرف متعددة في حساب الناتج القومي والمحلي، اختلاف طرق حساب الناتج والدخل وقد ترتب على ذلك اختلاف أسس المقارنة وتكرار عملية الحساب، كما أن مصدر النمو في الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى النمو الاسمي في ناتج القطاع النفطي وصادراته نتيجة لارتفاع أسعار الصرف من سنة لأخرى وعدم ثباتها مما أدى إلى تضخيم مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي رغم أن التغيرات الحقيقية في كميات وأسعار الصادرات النفطية ليست بالقدر الذي تظهره الحسابات القومية،انظر :

- دراسة سيف العسلي بعنوان "النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري"، مؤتمر الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية، صنعاء- اليمن 19-20 إبريل، نشر **مجلة الثوابت**، صنعاء، 1999م، ص ص 166-182.
- دراسة يحيى صالح بعنوان "سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية"، **مجلة بحوث اقتصادية** عربية، العدد(25) 2001م، ص ص 71-100.

(15) الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى اللجنة الاقتصادية، ورقة عمل حول انحسار دور الجهاز المصرفي ورأس المال الوطني في الاستثمار والتنمية، صنعاء (17-18 سبتمبر)، 2002م،ص ص10-27.

(16) المرجع ذاته، ص10-27.

(17) مصطفى، أحمد، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، **البنوك في الأردن**، المجلد(19)، العدد 5، 2000م، ص9.

(18) الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية وشئون مجلس النواب، القانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن البنك المركزي اليمني، صنعاء، 2000م،ص3.

(19) الاثوري، جميل حميد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2000م.

(20) خلال الفترة 1990-1994م تعددت أسعار الصرف في إطار سعر الصرف الرسمي كما يلي:1. سعر صرف رسمي يساوي 12 ريال للدولار لمعاملات الحكومة الخارجية واستخدام البنوك التجارية في معاملاتها بالنقد الأجنبي، 2.سعر صرف جمركي يساوي 18 ريال للدولار

يســـتخدم فـــي التقيـــيم الجمركي باستثناء السلع الغذائية المدعومة، 3. سعر الصرف الدبلوماسي يســـاوي5.5 ريـــال للـــدولار وهو خاص بالدبلوماسيين اليمنيين في الخارج، 4. سعر الصرف التشـــجيعي ويساوي 25 ريال للدولار يستخدم لأغراض احتساب مشتريات البنك المركزي للنقد الأجنبـــي مـــن شركات النفط الأجنبية والسفارات، 5. سعر الصرف للسلع الأساسية ويعادل 12 ريـــال للدولار، 6. سعر الصرف التدخلي للبنك المركزي الذي حددته لجنة الصرافة في نوفمبر 1994 بهـــدف الحفـــاظ على سعر الصرف في السوق الموازية، وقد انهار هذا السعر في مطلع عـــام 1995م أمـــام اســـتمرار ارتفاع السعر الموازي، لان البنك المركزي اكتفى بحمايته إداريا وليس فعليا.

(21) مثل السعودية التي تبلغ فيها تلك النسبة 26% من عدد السكان وفي بعض الدول المتقدمة مـــثل اســـتراليا وهونج كونج تصل هذه النسبة إلى اكثر من100% وهذا يعني أن الفرد في هذه البلدان لديه اكثر من حساب مصرفي. (الجمهورية اليمنية، البنك المركزي، التقرير السنوي لعام 2001م، ص61)

(22) الســـيد علـــي، عـــبد المنعم، **دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975م، ص29.

(23) انظـــر دراسة سيف العسلي بعنوان النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، مرجع سابق.

(24) الخطيب، فوزي، دور مؤسسات الوساطة المالية في تمويل القطاع الصناعي في الأردن، مرجع سابق، ص109.

(25) الافندي، محمد، برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد10، القاهرة،1997م، ص106.

(26) فـــبعد تحقـــيق الوحـــدة اليمنية عام 1990م، تم تحديد سعر صرف كل من الريال والدينار (العملتيـــن الرســـميتين قـــبل الوحدة) أمام الدولار الأمريكي بـــ12 ريال للدولار و0.462 دينار للـــدولار الواحد بسعر تقاطعي بين الريال والدينار يساوي 26 ريال لكل دينار، وتم تبليغ البنوك العاملة بقبول فتح حسابات الودائع أو منح القروض للعملاء بالدينار أو بالريال.

(27) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1990م، ص46.

(28) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1992م، ص48.

(29) الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 1994م، ص41-42.

الفصل الرابع
التحليل الإحصائي القياسي

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي القياسي

استنادا إلى الإطار النظري ومنهجية الدراسة في الفصل الأول، يقوم هذا الفصل على تقدير المعادلات الإحصائية للنموذج القياسي الذي تم تحديده ويهدف إلى قياس اثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى الاقتصاد اليمني ككل وإلى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، والتجارة، والخدمات)، وذلك باستخدام بيانات إحصائية ربع سنوية لمتغيرات النموذج تغطي الفترة من الربع الأول من عام 1990م إلى الربع الرابع من عام 2001م.وقد تم تحويل بعض البيانات التي تتوفر بشكل سنوي (الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال المقدر، العمل) إلى بيانات ربعية باستخدام طريقة (ديز) Diz Approach الموضحة في الملحق رقم (7).

وقبل عرض نتائج النموذج القياسي لا بد من الإشارة إلى انه قد تم اعتبار معالجة مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation كل المعادلات التي ظهرت فيها هذه المشكلة وذلك بإضافة AR(1) كمتغير داخلي بفترة إبطاء واحدة، حيث يصبح الارتباط الذاتي جزءا أساسيا من بناء النموذج تتم معالجته أثناء عملية التقدير نفسها [2](Fair,1970[1],1973).

كما تم التحقق من مشكلة التشخيص أو التمييز Identification Problem، حيث توفر لذلك شرط الدرجة Order Condition، وشرط الرتبة Rank Condition، وتبين إن المعادلتين كانتا زائدتي التمييز Over Identified، وعليه فبالإمكان تقدير معادلات النموذج الهيكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين 2SLS على شكل نظام System ، أو تقدير كل معادلة على حدة وتفضل بعض الدراسات الطريقة الأولى لان الأخطاء في معظم الأنظمة مترابطة وبالتالي فإن تقديرها مع بعضها يعطي نتائج اكثر اتساقا ولإمكانية وضع بعض الشروط على معاملات بعض المتغيرات أثناء التقدير. ولتحقيق هدف هذه الدراسة فإننا نفضل الطريقة الأخيرة حيث نسعى من تقدير المعادلة الأولى إلى الحصول على القيمة المقدرة للائتمان المصرفي ($B\hat{C}$) وكذلك اخذ بواقي الانحدار Residuals، وفي المرحلة الثانية يتم تعويض هذه القيمة المقدرة للائتمان ($B\hat{C}$) في المعادلة الهيكلية الثانية (دالة الإنتاج) بدلا عن القيمة الأصلية (نصر،1997)[3] وإضافة بواقي التقدير كعامل إضافي يمثل الائتمان المصرفي غير المخطط أو غير المحدد (UBC).

أمـــا بالنســبة لتحلـــيل بيانات السلاسل الزمنية وكما أشرنا في الفصل الأول، فان معظم بـــيانات السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار Non stationary وان معظم البيانات الاقتصـــادية تعانـــي من هذه المشكلة والتي تؤدي إلى عدم دقة نتائج استخدام طريقة OLS في تقديـــر الـــدوال، وعلـــيه وقبل البدء بعملية تقدير النموذج القياسي الخاص بدوال الائتمان ودوال الإنـــتاج، لا بـــد من إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وبتطبيق اختبار ديكـــي – فولر (DF) وديكي – فولر الموسع (ADF) على المستوى الأول Level بقاطع (C) واتجاه زمني Trend ، وتبين إن معظم المتغيرات تعاني من هذه المشكلة على المستوى الأول، حيـــث كانـــت القـــيم المحســـوبة لها اقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول ماكينون، عند مســـتوى دلالـــة 5% كما يوضح ذلك الملحق رقم (8). وبعد ذلك تم إعادة اختبار ديكي –فولر الموســـع بعد اخذ الفرق الأول First Difference وتبين أن جميع البيانات مستقرة على الفرق الأول (انظر الملحق رقم 8)، ويعني ذلك أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

(1-4) نتائج تقدير النموذج القياسي

أولا: نتائج تقدير دوال الائتمان المصرفي في الاقتصاد اليمني وقطاعاته المختلفة:

تـــم تقديـــر دوال الائـــتمان المصـــرفي حسب المنهجية التي سبق توضيحها وذلك على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية ووفقا للمعادلة التالية:

$$LN\hat{BC} = LNB_1 + B_2LNGDP + B_3LNPOP + B_4LNTDEP + B_5LNRI + U1 \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وكانـــت نتائج التقدير على النحو المبين في الجدول رقم (4-2) حيث يتضح جليا أن كل مـــن الـــناتج المحلـــي الإجمالي (GDP)، إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية (TDEP)، سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض عوامل مؤثرة في الائتمان المصرفي بدرجات متفاوتة. حيث تشير نـــتائج اختـــبار (t) إلـــى تمتع هذه المتغيرات بمعنوية إحصائية مرتفعة عند المستويات المقبولة (1%، 5%، 10%)، وان جمـــيع المتغـــيرات أخذت الإشارات المتوقعة لها ما عدا سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (RI) في دوال الائتمان لقطاعات الزراعة والبناء والتشييد والخدمات إلا أن عـــدم معـــنوية هذا المتغير في تلك الدوال قلل من اعتبار هذه النتيجة، فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالـــي ثبتـــت معنوية معلمته على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات ما عدا قطاعي الـــزراعة والـــتجارة، وقـــد يفسر ذلك أن البنوك لا تعتمد كثيرا على الناتج في القطاع الزراعي

كضمان لقروضها المقدمة إليه نتيجة لطبيعة هذا لناتج في التذبذب والتقلب متأثرا بظروف المواسم الزراعية والاعتماد على مياه الأمطار ودرجة التكنولوجيا المستخدمة بالإضافة إلى أن المزارعين يلجئون إلى البنك الزراعي في طلب القروض لتمويل الإنتاج الزراعي بسعر فائدة اقل وبشروط اكثر يسرا مما يتطلبه الاقتراض من البنوك التجارية. أما في قطاع التجارة فمعظم المقترضين محدودين ومعروفين لدى البنوك وان التجارة عادة تحقق الأرباح فيكون عائد تلك القروض سريع ومرغوب (رفعت،1997)[4].

جدول رقم (4-1)

نتائج تقدير دوال الائتمان المصرفي في الاقتصاد اليمني وفي القطاعات الاقتصادية

القطاع	المتغير التابع	C&T	المتغيرات المستقلة					
			C	LNGDP	LNPOP	LNTDEP	LNRI	AR(1)
الاقتصاد	TCF^	Coefficient	-0.18	1.02	0.06	0.95	-0.02	-0.6
		t-Statistic	-0.50	1.95***	0.46	8.11*	1.77-*	-4.1
		D-W= 2.25	F= 19.94			R^2 =0.80		
الزراعة	ACF^	Coefficient	-0.36	2.34	0.14	1.91	0.17	-0.77
		t-Statistic	-0.19	0.95	0.20	1.98***	1.27	-4.51
		D-W=2.19	F= 5.17			R^2 = 0.57		
الصناعة	ICF^	Coefficient	-1.62	1.26	0.57	1.21	-0.09	-0.41
		t-Statistic	-1.14	2.29**	1.12	2.30**	-2.35**	-2.26
		D-W= 2.10	F= 3.94			R^2 = 0.51		
البناء والتشييد	CCF^	Coefficient	-0.92	5.93	0.31	2.90	0.01	-0.92
		t-Statistic	-0.43	1.84***	0.40	2.63*	0.03	-6.13
		D-W= 1.73	F= 5.55			R^2 = 0.59		
التجارة	TRCF^	Coefficient	-0.10	0.63	0.05	1.06	-0.05	-0.86
		t-Statistic	-0.24	0.74	0.26	5.36*	-2.44*	-4.88
		D-W= 2.06	F=10.97			R^2 = 0.74		
الخدمات	SCF^	Coefficient	-0.30	5.39	0.80	0.39	0.02	-0.83
		t-Statistic	-0.27	4.89*	0.21	0.72	0.50	-5.21
		D-W= 2.05	F= 6.88			R^2 = 0.64		

* دال إحصائيا عند 1%.
* * دال إحصائيا عند 5%.
** * دال إحصائيا عند 10%.

وبالنسبة للمتغيرين الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، فقد تمتع الأول بمعنوية مرتفعة في كل القطاعات باستثناء قطاع الخدمات ويعكس ذلك حقيقة أن البنوك تعتمد في منحها للقروض على ما لديها من سيولة نقدية والتي تعتبر الودائع أهم مصادرها. أما سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، فهو يمثل مصدر أرباح البنوك بعد خصم سعر الفائدة المدفوع على الودائع فكلما ارتفع الهامش بين سعري الفائدة الدائن والمدين زادت أرباح البنوك، بالإضافة إلى أن سعر الفائدة يمثل تكلفة الإقراض.

وتجدر الإشارة إلى أن مرونة الائتمان المصرفي بالنسبة لسعر الفائدة تراوحت بين (0.02-%) في الاقتصاد و(0.09-%) في قطاع الصناعة وأنها ذات معنوية إحصائية في ثلاث معادلات، وهذه النتيجة تخالف ما تشير إليه معظم الدراسات النظرية المحلية حول تأثير سعر الفائدة على منح الائتمان والتي تقلل من تأثيره بالنظر إلى ثباته النسبي وتحديده من قبل البنك المركزي خلال النصف الأول من فترة الدراسة، غير أن هذا لا ينفي أن السلوك الاستثماري يعتمد على سعر الفائدة وعلى السقوف الائتمانية التي يفرضها البنك المركزي.

وكما يلاحظ من النتائج فان الاختبارات الإحصائية للمعادلات كانت معنوية وملائمة يدل على ذلك ارتفاع قيمة (R^2) التي تعني أن المتغيرات المستقلة فسرت (80%، 57%، 51%، 59%، 74%، 64%) من التغيرات في الائتمان المصرفي في الاقتصاد، الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد، التجارة، والخدمات) على التوالي. كما اظهر اختبار (F) معنوية مرتفعة للمعادلات في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتراوحت قيمته بين (3.94) في معادلة ائتمان قطاع الصناعة و (19.94) في معادلة ائتمان الاقتصاد وكانت تلك القيم أعلى من القيمة الجدولية ($F_{(36,4)} = 2.37$).

وبالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation فتم معالجتها في كل المعادلات من خلال إضافة AR(1) وتدل قيمة إحصائية ديربن واتسون (D-W) على خلو التقديرات من هذه المشكلة.

ثانيا: نتائج تقدير دوال الإنتاج في الاقتصاد اليمني وقطاعاته المختلفة:

تـم تقديـر دالة إنتاج كوبب دوجلاس رقم (2) والتي سبق تحديدها في منهجية الدراسة ضمن النموذج القياسي على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى قطاعات (الزراعة، الصناعة، البناء والتشـييد، الـتجارة، والخدمـات) وذلك بعد إدخال الائتمان المصرفي المقدر من المعادلة (1) ($BC^{\wedge}$) كعـامل إنتاج فيها إلى جانب العمل (L) وراس المال (K) وذلك بهدف قياس أثره على الـنمو الاقتصـادي ممـثلا بالـنمو فـي الـناتج المحلـي الإجمالـي كمـا عـند (الحمـوري ومـلاوي، 1994م)[5] و(مقابلـة،1995م) [6] (Odedokun,1998)[7] و(العتوم،2002) [8] .

$$LNGDP = LNB_6 + B_7 LNL + B_8 LNK + B_9 LNBC^{\wedge} + \beta_{10} LNUBC + U2.................(2)$$

وقـد جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول (4-3)، حيث تبين الأثر الإيجابي كما هو متوقع لكل من راس المال (K) والعمل (L) والائتمان المصرفي المقدر ($BC^{\wedge}$) على الناتج المحلـي الإجمالـي، باسـتثناء إشـارة الائتمان المصرفي المقدر (المخطط) في قطاع الخدمات وإشارة الائتمان غير المحدد (غير المخطط) في دالتي الزراعة والتجارة جاءت سالبة ولكن عدم معنوية المعلمتين إحصائيا قلل من اعتبار هذه النتيجة.

وكما يشير اختبار (t) فان المعنوية الإحصائية لمعلمة راس المال مرتفعة (عند 1%) في كـل الـدوال، فـيما كانت معلمة العمل معنوية إحصائيا (عند 5% و 10%) في كل الدوال، أما معلمـة الائتمان المصرفي المقدر فهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5% و 10%) باسـتثناء دالـة إنـتاج القطـاع الزراعي والخدمات حيث لم تثبت المعنوية الإحصائية للائتمان المصـرفي عند المستويات المقبولة، ويعزى ذلك إلى انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي نتـيجة تخوف البنوك وترددها في منح الائتمان لهذا القطاع لارتفاع مخاطر الاستثمار فيه كونه مـا زال يستخدم الأساليب التقليدية ويعتمد بشكل أساسي على مياه الأمطار مما يؤدي إلى تذبذب الـناتج الزراعـي مـن سـنة إلى أخرى. أما في قطاع الخدمات فيعتقد أن جزءا من الائتمان المصـرفي يتسرب إلى الأنفاق الاستهلاكي أو انه لا يستثمر بالشكل الصحيح في مجالات داعمة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أن المؤسسات والمشاريع الخدماتية صغيرة الحجم وبالتالي تكون غير قادرة على توفير الضمانات التي تطلبها البنوك عند تقديم القروض.

أمــا القــوة التفســيرية للمعــادلات فكما يدل على ذلك قيم (R^2)، كانت مرتفعة في كل المعادلات وقد فسر التغير في المتغيرات المستقلة (71%، 65%، 74%،71%، 68 %، 66%) مــن التغــير فــي الناتج المحلي الإجمالي في دوال الإنتاج للاقتصاد اليمني وقطاعات الزراعة ،الصناعة، والبناء والتشييد ، التجارة، والخدمات على التوالي.

كما تبين ارتفاع المعنوية الإحصائية للمعادلات في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغــير الــتابع ويدل على ذلك ارتفاع قيمة اختبار (F) التي تراوحت بين 10.58 في قطاع التجارة و 17.63 في قطاع الصناعة وذلك مقابل القيمة المعيارية لاختبار (F) المستخرجة من جدول (F) والبالغة 2.37%.

جدول رقم (4-2)

نتائج تقدير دوال الإنتاج في الاقتصاد اليمني والقطاعات الاقتصادية

المتغيرات المستقلــة						C&T	المتغير التابع	القطاع
AR(1)	LNUBC	LNBC^	LNL	LNK	C			
NA	0.004	0.08	0.33	0.35	-2.48	Coefficient	LNTGDP	الاقتصاد
NA	0.08	2.68*	2.47**	4.05*	-0.99	t-Statistic		
R^2 =0.71			F=16.35		D-W=1.57			
NA	-0.004	0.01	0.41	0.43	-3.12	Coefficient	LNAGDP	الزراعة
NA	-0.50	1.12	2.62**	4.30*	-1.18	t-Statistic		
R^2 =0.65			F=12.10		D-W=1.61			
NA	0.002	0.02	0.33	0.40	-2.46	Coefficient	LNIGDP	الصناعة
NA	1.25	1.93***	2.49**	5.27*	-2.52**	t-Statistic		
R^2 =0.74			F=17.63		D-W=1.86			
0.49	0.001	0.04	0.60	0.44	-3.27	Coefficient	LNCGDP	البناء والتشييد
2.51	0.21	2.41**	1.74***	6.05*	-1.76***	t-Statistic		
R^2 =0.71			F=17.63		D-W=1.65			
0.44	-0.03	0.06	0.36	0.43	-2.15	Coefficient	LNTRGDP	التجارة
2.15	-1.25	1.85***	1.72***	4.92*	-1.65***	t-Statistic		
R^2 =0.68			F=10.58		D-W=1.71			
NA	0.001	-0.03	0.26	0.50	-1.80	Coefficient	LNSGDP	الخدمات
NA	0.11	-0.69	2.62**	6.40*	-2.68*	t-Statistic		
R^2 =0.66			F=12.58		D-W=1.76			

* دال إحصائيا عند 1%.   ** دال إحصائيا عند 5%.

*** دال إحصائيا عند 10%.

أخـيرا دلت إحصائية ديربن واتسون (D-W) في كل المعادلات على خلوها من مشكلة الارتـباط الذاتـي Autocorrelation بعـد معالجة هذه المشكلة في دالتي إنتاج البناء والتشييد والتجارة وذلك بطريقة AR(1) .

ثالثا: أثر الائتمان المصرفي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

يتبين اثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال قيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للائـتمان المصـرفي فـي دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، ومن النتائج السابقة يمكن توضيح ما يلي:

1. إن اثـر الائـتمان المصـرفي الممنوح من البنوك التجارية للاقتصاد اليمني وللقطاعات كان إيجابـي على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات (ممثلا بالزيادة في الـناتج المحلـي الإجمالي) حيث إن زيادة الائتمان المصرفي إلى الاقتصاد بـ(1%) تؤدي إلى زيـادة الـنمو الاقتصادي بـ(0.08%) فإذا زاد الائتمان بمليون دولار يؤدي ذلك إلى زيادة في الـناتج المحلي الإجمالي مقدارها 80 ألف دولار فقط، ويلاحظ أن هذا الأثر للائتمان المصرفي ليس كبير، بالمقارنة مع ما هو في دول نامية وعربية. (9)

وتعكـس هذه القيمة البسيطة لمرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي المقدم من البنوك الـتجارية للاقتصـاد اليمنـي ضـعف دور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

2. فـي قطـاع الزراعة تشير قيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي إن زيادة الائتمان المصـرفي بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي مقدارها (0.01%) أي أن زيادة مقدارهـا ملـيون دولار فـي الائتمان تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي لقطاع الزراعة قدرها عشرة آلاف دولار فقط، وهذا يعكس ضعف مشاركة البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي، ولكـن يجـب اخذ هذا الاستنتاج بحذر نظرا لعدم ثبات المعنوية الإحصائية لمعلمة هذا المتغير، وعلـيه يمكن القول انه لا يوجد تأثير إيجابي ذو معنوية إحصائية للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي.

3. بلغــت قــيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان الموجه لقطاع الصناعة (0.02) وهذا يعني أن زيــادة الائــتمان المصرفي بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصــادي فــيه بمقــدار (0.02%) أي أن زيادة الائتمان بمليون دولار ستزيد الناتج المحلي الصناعي بـــ 20 ألف دولار فقط، ويعود انخفاض اثر الائتمان في ناتج هذا القطاع إلى انخفاض حجم الائتمان الموجه إليه كما ونوعا، حيث إلى جانب عدم كفاية ذلك التمويل فانه تمويل قصير الأجــل ولا يتناسب مع طبيعة الإنتاج في القطاع الصناعي وما يتطلبه من تمويل متوسط وطويل الأجل.

4. بالنســبة لقطـــاع البـــناء والتشييد دلت النتائج على أن الائتمان المصرفي له اثر إيجابي على الـــناتج المحلي لهذا القطاع فزيادة الائتمان بـــ (1%) يزيد الناتج المحلي بـــ (0.04%)، أي أن زيـــادة مقدارها مليون دولار في الائتمان ستؤدي إلى زيادة قدرها 40 ألف دولار فقط في الناتج المحلـــي الإجمالـــي، وقد يكون السبب في انخفاض تأثير الائتمان على ناتج هذا القطاع أن جزءً مـــن القـــروض الموجهة إليه كانت تستغل في المضاربة في الأراضي والعقارات لأهداف تحقيق الأربـــاح في المدى القصير في حين كان الاتجاه نحو البناء الجديد وإقامة مشاريع إنتاجية محدود خاصة في النصف الأول من فترة الدراسة.

5. كان تأثير الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة اكثر من تأثيره في ناتج باقي القطاعات إذ بلغــت مرونة الإنتاج فيه (0.06) أي انه كلما زاد الائتمان الممنوح لقطاع التجارة بـــ (1%) فان الناتج المحلي فيه يزيد بـــ (0.06%)، فزيادة مليون دولار في الائتمان تزيد في قيمة الناتج 60 ألـــف دولار فقـــط، ويعـــود ارتفـــاع النسبي لأثر الائتمان في هذا القطاع إلى ارتفاع حجم القروض الموجهة له ونموها بمعدل مرتفع خلال فترة الدراسة.

6. فـــي قطـــاع الخدمات بلغت مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي (‎-0.03%) وتعني انه كلمـــا زاد الائـــتمان المصـــرفي الموجـــه لهذا القطاع بـــ (1%) فان الناتج المحلي فيه ينخفض بـــــ (0.03%)، ولكـــن لا نستطيع القطع بهذه النتيجة بسبب عدم ثبات المعنوية الإحصائية لهذه المعلمـــة عند أي مستوى مقبول. وبالتالي يمكن القول انه لا يوجد تأثير ذو اتجاه محدد للائتمان المصـــرفي علـــى النمو الاقتصادي في قطاع الخدمات وفي محاولة لتفسير ذلك بان السبب ربما يعود إلى أن البنوك تعطي التسهيلات الائتمانية إلى أشخاص محددين وخاصة من المساهمين في

البنوك والعاملين فيها وتصنف في هذا القطاع (أخرى) ثم تنفق هذه التسهيلات في شكل استهلاك ترفيهـي وسـفر إلى الخارج وليس في إنشاء مشاريع خدمية تعمل على خدمة الاقتصاد وتنميته (مجلس الشورى، 2002م)[10].

(4- 2) نتائج اختبار التكامل المشترك

بـناء علـى النـتائج الإحصائية لاختبار ديكي- فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في تقديـر الـنموذج القياسـي علـى مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، والتي أظهرت أن البـيانات تعانـي مـن مشكلة عدم الاستقرار، فان الاعتماد على نتائج التقدير بطريقة المربعات الصـغرى قـد يؤدي إلى نتائج متحيزة، وعليه يمكننا مواصلة التحليل بطرية جوهانسن للتكامل المشترك **Johansen Co integration Test** .

أولا: نتائج تحليل التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي:

أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك رفض الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعـدم وجود تكامل مشترك، كما تم رفض الفرضيات الأخرى عند مستوى دلالة إحصائية 5% حيـث كانـت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة لكل المتجهات كما هو مبين في الملحق رقم (9).

إن رفض الفرضية الصفرية والفرضيات الأخرى يدل على وجود اكثر من متجه تكاملي مشـترك وهـذا يجعل عملية تفسير النتائج عملية معقدة، وقد أمكن كتابة المتجه التكاملي الأول الذي تم الحصول عليه من كل معادلة في شكل الجدول رقم (4-3).

جدول رقم (4-3)

المتجه التكاملي الأول في اختبار التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي

LNRI	LNTDEP	LNPOP	LNTGDP	C	C&SE	القطاع
-0.24	2.45	0.25	4.21	0.66	Coefficient	الاقتصاد
0.11	0.67	0.24	1.64		SE	
-0.50	1.22	0.59	6.90	1.57	Coefficient	الزراعة
0.07	0.60	0.77	1.70		SE	
-0.29	3.63	0.16	8.06	0.41	Coefficient	الصناعة
0.03	0.77	0.24	1.22		SE	
-0.33	6.61	1.63	8.34	4.65	Coefficient	البناء والتشييد
0.18	3.17	1.64	5.95		SE	
-50.	1.95	0.38	4.77	1.04	Coefficient	التجارة
0.18	1.07	0.75	3.49		SE	
-0.92	4.43	1.70	7.78	4.56	Coefficient	الخدمات
0.16	1.04	1.18	2.08		SE	

وتــدل نــتائج تحلـيل المــتجهات التكاملية الأولى أن جميع المتغيرات أخذت الإشارات المــتوقعة وان النــتائج التي حصلنا عليها بطريقة جوهانسن للتكامل المشترك كانت مؤكدة لتلك التــي حصــلنا علــيها بطــريقة المــربعات الصغرى ذات المرحلتين مع ملاحظة وجود بعض الاختلافات البسيطة فيما يتعلق بتحديد شكل العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والائتمان المصرفي في قطاعات الزراعة، البناء والتشييد، والخدمات حيث ثبت سلبية العلاقة بينهما.

ونظــرا لوجــود اكثر من متجه للتكامل المشترك في كل المعادلات، فلا يمكن أن تفسر المعــاملات على إنها مرونات للمدى الطويل، وحسب قاعدة جرانجر(Granger)[11] فان وجود علاقــة بــالمدى الطويــل يعني وجود علاقة بالمدى القصير وغير ذلك فإن البيانات تتحرك في اتجاهــات مخــتلفة وعلــيه يمكننا مواصلة التحليل في الفترة القصيرة عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية كما سيرد لاحقا.

ثانيا: نتائج تحليل التكامل المشترك لدوال الإنتاج:

دلـت نـتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك في دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد ومســتوى القطاعــات علــى رفض الفرضية الصفرية (H0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، ورفض الفرضيات الأخرى عند مستوى دلالة 5% كما هو موضح في الملحق رقم (10).

إن رفــض الفرضــية الصــفرية والفرضيات الأخرى دليل على وجود اكثر من متجه للــتكامل المشــترك وبالتالــي فمن الصعب تفسير النتائج، ويعرض الجدول رقم (4-4) المتجه التكاملي الأول الذي حصلنا عليه من كل دوال الإنتاج.

جدول رقم (4-4)

المتجه التكاملي الأول في اختبار التكامل المشترك لدوال الإنتاج

LNUBC	LNBC^	LNL	LNK	C	C&SE	القطاع
0.34	0.09	0.40	0.64	2.84	Coefficient	الاقتصاد
0.67	0.04	0.20	0.23		SE	
0.12	0.34	0.59	0.91	4.46	Coefficient	الزراعة
0.12	0.19	0.48	0.19		SE	
0.16	0.09	0.21	0.68	0.94	Coefficient	الصناعة
0.40	0.05	0.18	0.29		SE	
0.09	0.46	0.36	3.87	-1.92	Coefficient	البناء والتشييد
0.02	0.07	0.13	1.26		SE	
0.53	1.51	0.41	5.83	2.41	Coefficient	التجارة
0.14	0.25	0.09	1.79		SE	
0.14	0.05	0.03	1.47	-0.18	Coefficient	الخدمات
0.02	0.02	0.03	0.72		SE	

ويلاحــظ أن نــتائج تحليل المتجهات التكاملية الأولى لجميع المعادلات كانت متسقة مع نتائج تقدير دوال الإنتاج بطريقة 2SLS.

ونتــيجة لوجــود اكثر من متجه تكاملي واحد لكل معادلة ، فلا يمكن تفسير المعاملات علــى إنهــا مــرونات للمدى الطويل، وبالتالي فان وجود علاقة في المدى الطويل تعني وجود علاقــة في المدى القصير حسب قاعدة جرانجر (Granger)، وبناء عليه سنواصل التحليل في الفترة القصيرة عن طريق تحليل مكونات التباين ودالة الاستجابة الفورية .

ثالثا: تحليل الفترة الزمنية القصيرة

1. تحليل مكونات التباين لدوال الائتمان المصرفي Variance Decomposition

يبين هذا التحليل مقدار التباين في الائتمان المصرفي الذي يعود إلى خطأ التباين في المتغير التابع نفسه والمتغيرات المستقلة، ودلت نتائج التحليل كما هو مبين في الملحق رقم (11) انه بعد مضي ثمان فترات زمنية (سنتان) فان المتغيرات المستقلة مجتمعة في دالة الائتمان المصرفي في الاقتصاد وقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات تفسر (54.5%، 10.37%، 72.33%، 35.14%، 47.89%، 16.96%) على التوالي من مكونات التباين في حجم الائتمان المصرفي؛ أما النسب الباقية فتمثل الجزء من مكونات التباين للائتمان المصرفي الذي يفسره انحراف معياري واحد في الائتمان المصرفي نفسه في كل دالة على حدة. والملاحظ أن متغيرات حجم الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية TDEP وسعر الفائدة الحقيقي RI والناتج المحلي الإجمالي تفسر الجزء الأكبر من مكونات التباين في حجم الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد ومستوى القطاعات.

2. تحليل مكونات التباين لدوال الإنتاج Variance Decomposition

أظهرت نتائج تحليل مكونات التباين الموضحة في الملحق رقم (12) انه بعد ثمان فترات زمنية (سنتان) فان المتغيرات المستقلة في دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات تفسر (72.60%، 50.52%، 62.59%، 58.18%، 50.23%، 49.91%) على التوالي من مكونات التباين في حجم الناتج المحلي الإجمالي ويمثل انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي نفسه النسبة المتبقية من مكونات التباين.

ويلاحظ أن الائتمان المصرفي المقدر يمثل اكبر المتغيرات المستقلة تفسيرا لمكونات التباين في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة تفسيره (36.42%، 26%، 41.98%، 49.28%، 22.42%، 9.49%) في الاقتصاد وقطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة والخدمات على التوالي وكان تأثير الائتمان المصرفي في الترتيب الأول لمكونات التباين في الناتج المحلي الإجمالي ما عدى في قطاع الخدمات كان في المرتبة الثالثة. وبالنسبة لراس المال فكان في الترتيب الأول في دالة قطاع الخدمات وفي الترتيب الثاني في قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والتجارة بينما أتى في الترتيب الثالث في دالة الإنتاج على مستوى الاقتصاد.

أما العمل فقد جاء تفسيره في المرتبة الثانية في الاقتصاد وقطاعي الصناعة والخدمات وبالمرتبة الثانية في قطاع البناء والتشييد وفي المرتبة الرابعة في معادلة إنتاج قطاعي الزراعة والتجارة.

وتجـدر الإشارة إلى أن نسبة تفسير الائتمان المصرفي غير المحدد في مكونات التباين في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة باستثناء قطاعي الزراعة والتجارة حيث أتى ترتيبه في المرتـبة الثالـثة، وقـد يعود السبب إلى أن نسبة الائتمان غير المحدد بالعوامل (الناتج المحلي الإجمالـي، الودائـع الإجمالية لدى البنوك التجارية، وسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض) تزداد أهميـته في قطاع الزراعة نظرا لوجود مصدر تمويل متخصص بالزراعة ممثل بالبنك الزراعي الـذي تخـتلف فيه العوامل المؤثرة على الائتمان مقارنة بالبنوك التجارية. أما في قطاع التجارة فـربما يكـون السـبب إن جـزء مـن القروض تمنح لتجار محددين لاعتبارات السمعة والثقة ولأشـخاص مسـؤولين فـي الدولة ولمساهمين في ملكية البنوك التجارية ولأعضاء في مجالس إدارات البنوك نفسها وموظفين فيها يعملون بالتجارة ولاعتبارات غير تلك التي وردت في دوال الائتمان المصرفي.

3. دالة الاستجابة الفورية لدوال الائتمان Impulse Response Function

توضح الأشـكال مـن (4-1) إلـى (4-5) فـي الملاحق (13-18) استجابة الائتمان المصـرفي لانحـراف معـياري واحد في الائتمان المصرفي نفسه وفي كل من الناتج المحلي الإجمالـي وحجـم الودائع الإجمالية وعدد السكان ومعدل سعر الفائدة الحقيقي، حيث يلاحظ أن اسـتجابة الائـتمان المصرفي في الاقتصاد وفي القطاعات لتغير مفاجئ في الائتمان المصرفي نفسه بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى التراجع في حجم الائتمان حتى نهاية الفترة الأولى ثـم يـرتفع إلى نهاية الفترة الثانية ومن ثم يأخذ بالانخفاض الحاد حتى نهاية الفترة الرابعة وذلك في الاقتصاد وفي قطاع التجارة؛ أما في القطاعات الأخرى فانه يستمر في الارتفاع البسيط حتى نهاية الفترة الرابعة، ثم يتذبذب صعودا وهبوطا حتى نهاية الفترة الثامنة وذلك في الاقتصاد وفي كل القطاعات.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فانه يتزايد في البداية إلى نهاية الفترة الثانية وذلك في الاقتصـاد وقطاعـات الزراعة والتجارة والبناء والتشييد والخدمات، أما في قطاع الصناعة فانه يـبدأ بالانخفـاض إلـى نهاية الفترة الثانية، ومن ثم يأخذ بالتذبذب حتى نهاية الفترة الثامنة في الاقتصـاد والصناعة والبناء والتشييد والخدمات مع شبه استقرار في قطاعي الزراعة والتجارة. أمـا متغـير الودائـع الإجمالـية لدى البنوك التجارية فان تأثيرها يتزايد في الاقتصاد وفي كل

القطاعات حتى نهاية الفترة الثانية ثم يتذبذب صعودا وهبوطا ليكون شبه مستقر قبل نهاية الفترة الثامنة وذلك في الاقتصاد وقطاعات الصناعة والتجارة والبناء والتشييد أما في قطاعي الزراعة والخدمات فكان شبه مستقر حتى النهاية خاصة في قطاع الزراعة.

أما حجم السكان فيتزايد تأثيره إلى نهاية المرحلة الثانية في الاقتصاد وكل القطاعات ثم يتجه نحو الاستقرار حتى النهاية مع تذبذب طفيف في الاقتصاد وفي قطاع الصناعة.

واخيرا تأثير سعر الفائدة الحقيقي الذي يتزايد حتى نهاية الفترة الثانية في الاقتصاد والقطاعات باستثناء قطاع الصناعة فانه يتناقص حتى نهاية هذه الفترة ثم يأخذ بالتذبذب الحاد صعودا وهبوطا في الاقتصاد وقطاع التجارة حتى نهاية الفترة الثامنة، وفي قطاعي الصناعة والبناء والتشييد فانه يتذبذب بصورة اقل، بينما يكون اقرب إلى الاستقرار في قطاعي الزراعة والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير كل من حجم الودائع الإجمالية لدى البنوك التجارية اليمنية وسعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى طبيعة عمل البنوك حيث تعتمد في منحها للائتمان إلى مدى توفر السيولة لديها والتي تعتبر الودائع اكبر مصادرها، وكذلك تمارس البنوك التجارية عملياتها التمويلية بناء على هامش الربح المتحقق من سعر الفائدة الحقيقي بعد الأخذ بالاعتبار معدلات التضخم في البلد والفرق بين سعري الفائدة الدائن والمدين، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فكونه يمثل الضمان الذي عادة ما تقرض البنوك المؤسسات والهيئات بناء على ناتجها ومستوى نشاطها الاقتصادي الذي ينعكس في قوائمها المالية الذي تتتبعه البنوك لمعرفة المراكز المالية لعملائها (مطر،1996م)[12].

4. دالة الاستجابة الفورية لدوال الإنتاج Impulse Response Function

توضح الأشكال (4-6 إلى 4-11) في الملاحق (19-24) استجابة الناتج المحلي الإجمالي لانحراف معياري واحد في الناتج المحلي الإجمالي نفسه وفي كل من رأس المال، العمل، الائتمان المصرفي المقدر، والائتمان المصرفي غير المحدد (غير المخطط).

فبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نفسه كان تأثيره شبه ثابت إلى نهاية الفترة الثانية في الاقتصاد وفي قطاعي البناء والتشييد والتجارة، بينما انخفض تأثيره بحدة خلال نفس الفترة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات واستمر حتى نهاية الفترة الثالثة، ثم تزايد حتى نهاية الفترة الخامسة في الاقتصاد وقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، أما في قطاعي البناء والتشييد والتجارة فقد تذبذب صعودا وهبوطا حتى نهاية الفترة الثامنة.

أمـــا متغير رأس المال فقد زاد تأثيره إلى نهاية الفترة الثانية في كل الدوال ثم انخفض حـــتى نهايـــة الفـــترة الثالثة ما عدى في قطاع البناء والتشييد استمر في الارتفاع، وفي قطاعات الـــزراعة والصــــناعة والـــتجارة عاد للارتفاع حتى نهاية الفترة الرابعة، ثم شهد تذبذبا مع شبه استقرار في كل المعادلات حتى نهاية الفترة الثامنة.

وفـــيما يخـــص متغير العمل فقد كان تأثيره منخفضا إلى نهاية الفترة الثانية في الاقتصاد وقطاعـــات الصناعة والبناء والتشييد والخدمات بينما كان مرتفعا في قطاعي الزراعة والتجارة، ثـــم ارتفـــع بشـــكل كبير في الاقتصاد وقطاعات الصناعة والبناء والتشييد والخدمات حتى نهاية الفـــترة الثالثة فيما انخفض تأثيره في قطاعات الزراعة والتجارة ثم تذبذب مع شبه استقرار حتى نهاية الفترة الثامنة في كل المعادلات.

ويلاحظ من الأشكال أن تأثير الائتمان المصرفي بدأ بالانخفاض في كل الدوال إلى نهاية الفـــترة الثانـــية، ومن ثم اخذ بالارتفاع بحدة حتى نهاية الفترة الثالثة ما عدى في قطاع الخدمات اســـتمر بالارتفـــاع حـــتى نهاية الفترة الرابعة، ثم عاد للانخفاض حتى نهاية الفترة الخامسة في الاقتصـــاد وقطاعات البناء والتشييد والتجارة، بعد ذلك اخذ بالتذبذب حتى نهاية الفترة الثامنة مع شبه استقرار في قطاع الخدمات.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(5-1) النتائج:

كــان هــدف الدراسة هو قياس أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن، ولتحقــيق هــذا الهــدف فقد تناولت الدراسة بالوصف والتحليل الدقيق حجم الائتمان المصرفي الممــنوح من البنوك التجارية للاقتصاد وللقطاعات وتم مقارنة حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع بالــناتج المحلي المتولد منه ، كما قدمت الدراسة تحليلا إحصائيا قياسيا لمعرفة محددات الائتمان المصــرفي ومــدى مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وللقطاعات المختلفة، وقد توصــلت الدراســة إلــى نــتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مؤكدة لها انبثقت عن التحليل الإحصائي القياسي، ونورد تلك النتاج على النحو التالي:

أولا: أهم النتائج المتعلقة بالدراسة التحليلية الوصفية:

1. إن معظــم الائتمان المصرفي في اليمن يتمثل بالقروض والسلفيات، وان البنوك التجارية تســاهم بنسبة 92.7% في المتوسط من إجمالي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي خلال فترة الدراســة، فــيما ساهمت البنوك المتخصصة بنسبة 6.6% في المتوسط، والباقي ساهم به البنك المركزي وتمثل بالسلف الممنوحة للمؤسسات العامة.
2. حظي قطاع التجارة بالنصيب الأكبر من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك الـتجارية بلغــت نســبته 59.8% في المتوسط خلال فترة الدراسة، تلاه قطاع الخدمات بنسبة 23.2%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 12.6%، ثم قطاعي الزراعة والبناء والتشييد بنسبة 2.2% لكل منهما.
3. تبيــن من الدراسة إن معظم الائتمان المصرفي في اليمن هو ائتمان قصير الأجل بلغت نسبته 83.4% ويمنح معظمه لقطاع التجارة، فيما بلغت نسبة الائتمان المتوسط والطويل الأجل 7% فقــط، وبلغت استثمارات البنوك الإسلامية 9.6% وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع البنوك التجارية باعتبار أنها ثلاثة بنوك فقط وحديثة النشأة.
4. أظهــرت نتائج المقارنة بين نسب الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية ونسب مساهمة تلــك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي أن قطاع الزراعة تلقى نسبة 2.2% فقط من إجمالي

الائتمان وساهم بنسبة 23.7% من الناتج المحلي الإجمالي أي أن نسبة المساهمة في الناتج تفوق نسبة الائتمان الذي منح له بأكثر من عشرة أضعاف.

أما قطاع الصناعة تقاربت نسبة الائتمان الممنوح له في المتوسط خلال فترة الدراسة مع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ذلك مؤشر على النجاح النسبي للاستثمارات قصيرة الأجل في الصناعات الصغيرة أما الصناعات الكبيرة فلا تزال محدودة ولا يتوفر لها التمويل الملائم.

بلغت نسبة الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد 2.2% في المتوسط، بينما ساهم بنسبة 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ويعكس ذلك اختلال السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تجاه هذا القطاع وقد يعزى ذلك إلى حصول هذا القطاع للائتمان المتخصص من بنك التسليف للإسكان.

أما نسبة ما حصل عليه قطاع التجارة من تسهيلات ائتمانية فاقت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من خمسة أضعاف، حيث بلغت الأولى 59.8% والثانية 11% فقط خلال فترة الدراسة. ويعكس هذا الاختلال الحاصل بين النسبتين أن البنوك التجارية لا تهتم بتقديم الائتمان إلى القطاعات التي ترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإنما تهتم بتحقيق الأرباح من منحها القروض قصيرة الأجل إلى قطاع التجارة.

يساهم قطاع الخدمات بنصف الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد اليمني في المتوسط ويتلقى نسبة 23.2% من إجمالي الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية للاقتصاد، وترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع نتيجة لانخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة).

5. توصلت الدراسة إلى انه لا يوجد اثر للسياسة النقدية على الائتمان المصرفي خلال الفترة 1990-1994م، ويعزى ذلك إلى عدم امتلاك البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية أو انه غير قادر على استخدامها فنسبة الاحتياطي القانوني ظلت ثابتة عند 30% وبالرغم أنها مرتفعة إلا أن تأثيرها محدود نتيجة لتوفر السيولة لدى البنوك المرخصة وبالتالي لم تتأثر القرارات الائتمانية لدي تلك البنوك. كما كان استخدام أداة سعر الخصم محدوداً نتيجة لعدم اقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي وان التعامل بالأوراق التجارية التي تقدم للخصم قليل في السوق.

وأما الأداة المهمة الثالثة وهي عمليات السوق المفتوحة فلم يستطيع البنك المركزي استخدامها لعدم وجود السوق المالية المنظمة وعدم كفاءة السوق النقدية. إضافة إلى أن كل من سعر الفائدة الدائن والمدين ظل ثابتاً ومحدداً من قبل البنك المركزي طوال تلك الفترة. لذلك فقد اقتصر دور

البـــنك المركـــزي فـــي إدارة السياسة النقدية خلال تلك الحقبة على محاولات الحفاظ على أسعار الصرف ومراقبة العملة الأجنبية وتنظيم التجارة الخارجية بهدف تحقيق استقرار الأسعار.

أمـــا خـــلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1995-2001م) فقد مارست السياسة النقدية ضـــغوطا علـــى الائـــتمان وأثرت عليه حيثما كان ذلك لازما لسير عملية الإصلاح الاقتصادي والمالـــي فتنوعـــت بين الانكماش حينا والتوسع والاعتدال أحيانا أخرى واستحدثت أدوات جديدة للسياسة النقدية كأذون الخزانة وظهور أدوات مالية جديدة تشجع على الادخار مثل عمليات إعادة الشراء وشهادات الإيداع.

6. تبين من دراسة موضوع التمويل الاستثماري في اليمن إن مستويات الادخار المحلي متدنية وغـــير كافية لتمويل الاستثمارات اللازمة لإحداث التطور الاقتصادي مما احدث فجوة استثمارية مولـــت عن طريق الاقتراض من مصادر خارجية وتعود أسباب انخفاض مستويات الادخار إلى انخفـــاض الدخـــول وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بالإضافة إلى ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور ومحدودية دور المصارف في التشجيع على الادخار والإيداع وضعف السياسة التسويقية للخدمات المصرفية المتوفرة.

ثانيا: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال التحليل الإحصائي القياسي:

1. إن الائـــتمان المصـــرفي على مستوى الاقتصاد اليمني وعلى مستوى القطاعات، يتأثر إيجابـــيا بعوامـــل حجم الودائع لدى البنوك المرخصة (TDEP) التي تمثل أهم مصادر السيولة لدى البنوك، الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الذي يمثل الضمان على مستوى القطاعات، وعدد الســكان الذي يمثل مستوى الطلب الإجمالي على الائتمان وعلى الخدمات المصرفية. بالإضافة إلى أن معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (RI) يؤثر سلبا على الائتمان المصرفي فكلما زاد معدل سعر الفائدة تراجع الطلب على الائتمان.

2. دلت النتائج على المعنوية الإحصائية لتلك العوامل في معظم المعادلات، أما اثر السكان فكـــان غـــير دال إحصائيا وربما يفسر ذلك أن الزيادة في عدد السكان لا تؤدي إلى الزيادة في عدد المتعاملين مع البنوك إيداعا واقتراضا مما يعني أن نسبة بسيطة من السكان الذين يدخرون ويســـتثمرون بالشـــكل الصـــحيح، ويدعم هذا ما تعرضت له الدراسة من دلائل على انخفاض الـــتعامل مع البنوك من قبل المواطنين حيث أن نسبة 2.7% فقط من سكان اليمن البالغ عددهم

20 مليون نسمة لديهم حسابات مصرفية وهذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة مع دول عربية ونامية أخرى.

3. أظهرت نتائج قياس دالة الإنتاج في الاقتصاد اليمني وفي القطاعات الاقتصادية إن هناك اثـر إيجابي للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية على النمو الاقتصادي (ممثلا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي) وكان هذا الأثر محدودا وبدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر مما يعكس ضعف دور القطاع المصرفي نفسه في النمو الاقتصادي، وفيما يلي النتائج التفصيلية التي تم التوصل إليها:

أولا: أظهـرت مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد أثرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي لتغيرات الائتمان الممنوح من البنوك التجارية بنسبة (0.08%) ويمكن استنتاج أن هذا التأثير ضئيل في بلد يهدف إلى النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

ثانيا: بينت مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي في قطاع الزراعة آثرا إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي وبلغت قيمة المرونة (0.01) وكذلك يعد هذا أثرا ضعيفا للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي، إلا أن هذه المرونة لم تثبت معنويتها الإحصائية الأمر الذي يمكننا من استنتاج انه لا يوجد اثر للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي فيه، وقد يعزى هذا إلى أن البنوك التجارية تتحفظ وتتردد في منح الائتمان للقطاع الزراعي نظرا لارتفاع مخاطر الاستثمار فيه حيث تعتمد الزراعة في اليمن على الوسائل البدائية وعلى مياه الأمطار، والسبب الأخر أن هناك مصدر آخر متخصص لمنح الائتمان إلى القطاع الزراعي وهو بنك التسليف الزراعي.

ثالثا: عكست مرونة الإنتاج في قطاع الصناعة بالنسبة للائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية آثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي ولم تتجاوز قيمة هذه المرونة (0.02) ويعود ضعف الأثـر للائتمان المصرفي على ناتج هذا القطاع إلى عدم كفايته كما ونوعا حيث إن معظمه ائتمان قصير الأجل مما جعل معظم استثمارات هذا القطاع في شكل منشآت صغيرة ومتوسطة وتركز الصناعات الكبيرة في ملكية عدد محدود من المجموعات التجارية والصناعية من رجال الأعمال الذين يتوفر لهم التمويل الذاتي وتعثرت صناعات أخرى بسبب شح التمويل خاصة بعد

تعـــثر البـــنك الصـــناعي اليمني وتصفيته ناهيك عن انتشار ظاهرة الإغراق ومنافسة المنتجات المستوردة التي باتت لا تعرف حدود.

رابعا: دلت مرونة الإنتاج المحلي الإجمالي في قطاع البناء والتشييد بالنسبة للائتمان المصرفي على الأثر الإيجابي للائتمان المصرفي بنسبة (0.04) وبمعنوية إحصائية مرتفعة إلا أن النتيجة لـــن تتغير فما زالت نسبة التأثير هذه منخفضة ولا يتناسب هذا الأثر مع ما يسهم به هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وقد يعزى السبب إلى شيوع ظاهرة المضاربة بالأراضي والعقارات مـــن قـبل أصـــحاب رؤوس الأمـــوال وتسخير الائتمان لهذا الغرض على حساب بناء وتشييد المســـاكن والمشاريع الإنتاجية والخدماتية وتطوير أعمال البنية التحتية بما يسهم في عملية النمو الاقتصادي.

خامســـا: أظهرت مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي في قطاع التجارة أثرا إيجابيا على الـــنمو الاقتصـــادي وكانت قيمة المرونة فيه أعلي من القطاعات الأخرى بلغت (0.06) ويفسر ذلـــك ارتفـــاع حجـــم الائتمان المصرفي الممنوح لهذا القطاع من قبل البنوك التجارية ونموها بمعـــدلات مرتفعة خلال فترة الدراسة وان حاجة هذا القطاع للقروض تتلاءم مع التمويل قصير الأجـــل الـــذي تقدمـــه تلـــك البنوك ومع هيكل الودائع لديها، وان التجارة عادة تدر عائداً قليل المخاطر.

سادســـا: أظهـــرت مرونة الإنتاج لقطاع الخدمات بالنسبة للائتمان المصرفي أثرا غير محدد، حيـــث كانت إشارة هذه المرونة سالبة على عكس المتوقع ولكنها لم تتمتع بأي معنوية إحصائية ويعـــتقد إن السبب في هذا الاستنتاج هو تسرب قدرا من الائتمان الممنوح لأغراض خدمية إلى أغـــراض اســـتهلاكية وترفيهـــية خاصـــة من قبل المساهمين في ملكية البنوك والموظفين فيها وشخصيات أخرى على حساب إنشاء المشاريع الخدماتية وتطوير نوعية الخدمات بما يتلائم مع متطلبات تحقيق هدف النمو الاقتصادي المرغوب.

(5-2) التوصيات

أظهـرت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن اثر الائتمان المصرفي كان إيجابيا على الـنمو الاقتصادي في اليمن على مستوى الاقتصاد والقطاعات. وقد اتسم ذلك الأثر بالانخفاض وبالتفاوت من قطاع إلى آخر مما عكس ضعف دور الجهاز المصرفي وخاصة البنوك التجارية فـي النمو الاقتصادي. وعلى ضوء النتائج السابقة تطرح الدراسة بعض التوصيات التي يمكن أن تسـهم في تفعيل دور الجهاز المصرفي في تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي المرغوب المتمثل في النمو الاقتصادي، وأهم تلك التوصيات:

1. التأكـيد علـى ضـرورة توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية ذات المساهمة المـرتفعة فـي الـناتج المحلـي الإجمالي، بحيث يكفل هذا التوزيع العدالة للقطاعات ذات المسـاهمة المنخفضـة فـي الـناتج المحلي الإجمالي، بما يحقق تفاعل البنوك مع النشاط الاقتصادي والمساهمة في النشاط الاستثماري والتوجه للإقراض طويل الأجل .
2. أن يضطلـع البـنك المركـزي اليمني بمسؤولية الإشراف على البنوك التجارية وان يراقب عمليات منح الائتمان حيث باتت الحاجة ملحة إلى أن تراعي السياسة الائتمانية لتلك البنوك ضرورة الربط بين مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي والقرار الائتماني.
3. إنشاء شركة لضمان القروض كشركة مساهمة عامة ومحدودة يشارك في راس مالها البنك المركزي والبنوك التجارية وشركات التامين ومؤسسة الضمان الاجتماعي والغرفة التجارية والصـناعية، ويكـون مهمة هذه الشركة تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض بمختلف الأجال والتي باتت تعيق تدفق القروض إلى القطاعات وخاصة القطاعات الإنتاجية كمـا يكـون من مهام الشركة القيام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات بما يتفق مع تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة .
4. أن تتظافر جهود الحكومة والبنك المركزي والبنوك العاملة معا في سبيل إيجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي وذلك بالتعامل بمسئولية مع العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي من جهتـي العـرض والطلـب؛ ويـتحقق ذلـك بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم التضارب بين أهدافهما وذلك باتباع سياسة مالية تؤدي إلى عرض مناسب للمدخرات وتوفر طلـبا مناسبا عليها لغايات الاستثمار، وتشجيع قيام مؤسسات مصرفية كبيرة تتمتع بالكفاءة والقـدرة علـى تنشـيط جانبـي العـرض والطلـب على الأموال لوصل أطراف العلاقة الاسـتثمارية؛ ويتأتى هذا عن طريق اندماج البنوك الصغيرة الموجودة حاليا ويتسنى للبنك

المركـــزي عمل ذلك بطلب رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى الحد الذي يجعل البنوك تلجأ إلى الاندماج فيما بينها.

5. أن تعمل البنوك التجارية على اعتماد التخطيط الاستراتيجي لدراسة السوق المحلي بالتنسيق مـــع الهيـــئة العامـــة للاســـتثمار لاكتشـــاف الفرص الاستثمارية وتقديم دراسات الجدوى الاقتصـــادية وفتح قنوات اتصال دائمة مع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين من داخل اليمن وخارجها.

6. التوجه نحو عمل البنوك الشاملة واستحداث وحدات متخصصة في إدارة استثمارات العملاء لمســـاعدتهم في الإدارة السليمة لاستثماراتهم لتصبح البنوك مدراء استثمار للمستثمرين وفق تعليمات من البنك المركزي بهذا المجال

7. ضـــرورة تشجيع الاستثمار في إنشاء المدن الصناعية بكل ما تحتاجه من بنى تحتية لجذب المســـتثمرين المحليين والأجانب وتحسين مشاريع البنية التحتية وخاصة في المنطقة الحرة بعدن لان تشجيع الاستثمار سيزيد من الطلب على الائتمان المصرفي وبالتالي يتحقق النمو في النشاط الاقتصادي .

8. العمـــل علـــى توفير الأمن للمستثمرين باعتباره الشرط اللازم لتوطن الاستثمارات، وإزالة الاخـــتلالات الأمنـــية التي تقتل الفكرة الاستثمارية قبل ميلادها، وإصلاح القضاء، وتفعيل دور المحاكم التجارية وتنفيذ قرار مجلس الوزراء بشان تعيين قضاة متخصصين في مجال الاســـتثمار ضـــمنها، والبت في القضايا العالقة بين البنوك والعملاء بشان الديون المتعثرة وإنهاء تلك القضايا لما لها من تأثير على أداء الجهاز المصرفي.

9. لا يمكـــن الحديـــث عـــن النمو والتنمية بدون البحث العلمي، فيجب تدعيم وتغذية وتطوير مراكـــز البحوث والمعلومات داخل الجهاز المصرفي بهدف توفير بيانات ومعلومات تساعد إدارات البنوك على اتخاذ قراراتها من جهة وتساعد العملاء والمستثمرين من جهة أخرى فـــي اتخـــاذ قـــراراتهم الاستثمارية، وفي هذا المجال يجب العمل على تفعيل نشاط جمعية البـــنوك اليمنـــية لـــتقوم بدورها في خدمة البنوك وحماية مصالحها ودعم وتشجيع البحث المســـتمر فـــي مجالات الاستثمار المختلفة، وإصدار مجلة خاصة بها تهتم بالأبحاث المالية والمصرفية، ونشر الوعي والتثقيف المصرفي والتوعية بأهمية الادخار والإيداع في البنوك وغـــير ذلـــك كما هو دور مثل هذه الجمعية في دول أخرى، بالإضافة إلى الاهتمام بمعهد الدراســـات المصـــرفية ودعمه بالشكل الصحيح لإعداد الأبحاث والدراسات والتواصل مع مراكز الأبحاث وخاصة الجامعات.

قائمة المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية :

1. الحبيــب، فايــز إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الرابعة، الرياض، السعودية، 2000م.
2. الحمــزاوي، محمد كمال ،**اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**، منشأة المعارف، الإسكندرية،1997م.
3. الحيالــي، طالب حسن، **مقدمة في القياس الاقتصادي**، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، العراق، 1991م.
4. حسيدر، محمد احمد، **النظام المصرفي في اليمن الوضع الراهن وتحديات العولمة المالية**، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، سورية، 2000.
5. رمضـان، زياد وجودة، محفوظ أحمد، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000م.
6. الزبـيدي، محمــود، **إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، مؤسسة الوراق، عمان ،2000م.
7. الزبيدي، حمزة محمود، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمانـي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن،2002.
8. زكي، رمزي، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1980م.
9. السيد علي، عبد المنعم، **دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية**.جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975م.
10. الســيد علــي، عــبد المنعم، **اقتصاديات النقود والمصارف**، مطبعة جامعة الموصل، الجزء الأول، العراق، 1984.
11. شامية، احمد زهير، **النقود والمصارف**، مؤسسة زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1993م.
12. الشــمري، ناظم محمد، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999م.

13. الشيباني، سعيد، **البنك اليمني للإنشاء والتعمير أربعة وثلاثون عاما من العطاء التنموي**، شركة سامو برس غروب، بيروت، لبنان، 1997م.

14. العباسـي، مطهـر عـبد العزيـز، **اقتصاديات النقود والبنوك مع التطبيق على الاقتصاد اليمني**، دار الفكر، دمشق، سورية، 1996.

15. عطـية، عـبد القـادر محمـد، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000م.

16. عوض الله، زينب حسين، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، القاهرة، 1995م.

17. المالقـي، عائشـة الشـرقاوي، **البـنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م.

18. نصـر، محمـد، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية.

19. هاجـن، إفيريـت، **اقتصـاديات التنمية**، ترجمة: خوري، جورج، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988م.

20. الافندي، محمد، "برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد10، القاهرة،1997م.

21. الحمـوري، قاسم وملاوي، احمد، "إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني"، **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد10، العدد3، 1994م.

22. الخطيب، فوزي، "الساعد، رشاد، دور المؤسسات المالية في تمويل قطاع الصناعة في الأردن"، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد36 ، العدد1، 1996م.

23. رفعـت، محمد، "البنوك اليمنية ودورها في التنمية"، **مجلة الثوابت**، العدد ، صنعاء، اليمن، 1997.

24. الريحان، بكر، "أهمية تحليل مخاطر البنوك وأهدافه"، **البنوك في الأردن**، المجلد21، العدد9 ، 2002م.

25. السـويدي، عـبد الله ناصـر، "الائـتمان المصرفي وأثره على الاقتصاد القومي في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1975–1992"، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد62،1998م.

26. شامية عبد الله، التسهيلات الائتمانية وأثرها على إنتاجية الاقتصاد الأردني 1968-1986"، **مجلة أبحاث اليرموك** ،المجلد5، العدد3، 1993م.

27. شـوتر، منهل و الريموني، احمد، "تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن: طريقة جوهانسن للتكامل المشترك"، **أبحاث اليرموك** ، مجلد 16، عدد 4، 2000م.

28. صـالح، يحـي، "سياسـات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية"، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 25، 2001م، ص 71-100.

29. طلافحـة، حسـين، "دور العمالـة الوافدة في الاقتصاد الأردني"، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد5، عدد1، 1989.

30. عقـل، مفلـح، "السياسـات الائتمانـية للمصرف التجاري محدداتها وأهدافها"، **البنوك في الأردن**، مجلد 2، عدد 3، 1983م.

31. عقـل، مفلح محمد، "سياسات الجهاز المصرفي الأردني في الاستثمار أداء الماضي وآفاق المستقبل"، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 1994م.

32. القحطانـي، إبراهـيم، "الأرصـدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الإنتاج في المملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية**، المجلد 3، العدد2،199 .

33. الكشـي، عـبد الله، "تطور النظم المصرفية وأثرها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة آفاق اقتصادية** ، العدد 86، 2000م.

34. محمـد، علي منصور، "السياسة الاقراضية للبنوك المتخصصة في الجمهورية اليمنية حالة بـنك التسـليف التعاوني الزراعي فرع عدن"، **مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 8، 2001م.

35. مصـطفى، احمـد، "السياسـة الـنقدية والنمو الاقتصادي"، **البنوك في الأردن**، المجلد19، العدد 5، 2000م.

36. مطـر، محمـد، "أهمـية التحليل الاستراتيجي للائتمان في اتخاذ قرارات الإقراض طويل الأجل"، **مجلة البنوك في الأردن**، العدد1، 1996م.

37. عامـر، عـبد الكـريم ، "العولمـة واتجاهات الإصلاحات الاقتصادية في اليمن"، المؤتمر الاقتصادي الثاني، تحرير البشاري نشر **مجلة الثوابت** ، صنعاء ، اليمن، 1999م.

38. العسلي، سيف، "النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، مؤتمر الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية"، صنعاء- اليمن 19-20 إبريل، نشر **مجلة الثوابت**، صنعاء، 1999م.

39. السرحي، لطف، السياسات النقدية والبنوك الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م، صنعاء، 1998م.

40. الشيباني، سعيد، خلفية تاريخية للنظام المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة 7-9 ديسمبر 1998م،صنعاء، اليمن، 1998م.

41. هاشم، علي محمد، علاقة شركات التأمين بالمصارف والعمليات المالية، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن، صنعاء، 1999م.

42. الوافي، علي، البنوك الإسلامية الواقع والطموح، ورقة عمل مقدمة إلى دورة المجلس الاستشاري الخاصة بإصلاح النظام المصرفي في اليمن، صنعاء، 1999م.

43. الاثوري، عبد السلام، التمويل المحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال : العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، 1999م.

44. البتول، احمد سيف، راشد عبده، البنوك المتخصصة ودورها التنموي حالة بنك التسليف التعاوني الزراعي فرع عدن، ورقة مقدمة إلى مؤتمر رجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق للفترة 28-29 نوفمبر، عدن، اليمن، 1999م.

45. الرحومي، أحمد، دور المصارف اليمنية في عملية التنمية،المؤتمر الرابع لرجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن الواقع والآفاق،الغرفة التجارية والصناعية،عدن- اليمن، 28 -29 نوفمبر 1999م، عدن، 1999 م.

46. الاثوري، جميل حميد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2000م.

47. الجالودي، بسام، الائتمان المصرفي في الأردن وأثره على الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 1999م.

48. الرفيق، محمد يحي، الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في اليمن وعوامل تطويرهما، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م.

49. العستوم،عامر، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية للفترة 1985- 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك، اربد، الأردن ، 2002م.

50. علاوين، محمد عبد الهادي، اثر الائتمان المصرفي في إحداث التقلبات الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ،الأردن، 1998م.

51. القطابري، محمد ضيف الله، إمكانية إنشاء سوق للأوراق المالية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م.

52. مقابلة، سهيل، تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي دراسة تحليلية قياسية 1965 – 1994 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد، الأردن ، 1995 .

53. ملاوي، احمد، دور عرض النقد والتسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1989م .

54. البنك الدولي، الجمهورية اليمنية أبعاد التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، ترجمة عبد الباري الشرجبي، **مجلة الثوابت**، العدد 7، صنعاء 1997م.

55. الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة الاقتصادية، ورقة عمل غير منشورة حول الحسار دور الجهاز المصرفي ودور رأس المال الوطني في الاستثمار والتنمية، خلال الفترة (17-18) سبتمبر 2002م، صنعاء، 2002م.

56. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقرير السنوي للأعوام (1990-2002م)، صنعاء.

57. الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، النشرة الإحصائية الفصلية للأعوام (1990-2002م)، صنعاء.

58. الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام (1990-2001م)، صنعاء.

59. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996- 2000م، صنعاء، 1996م.

60. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001- 2005م، صنعاء، 2001م.

61. الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، قانون رقم (21) لسنة 1991م بشأن البنك المركزي، الجريدة الرسمية، صنعاء، إبريل 1991م.

62. الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، قانون رقم (36) لسنة 1991م بشان تنظيم الأعمال المصرفية للبنوك التجارية، الجريدة الرسمية، صنعاء، إبريل 1991م.

63. الجمهوريـــة اليمنـــية، وزارة الشـــئون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (19) لسنة 1995م بشأن أعمال الصرافة، الجريدة الرسمية، صنعاء، مايو 1995م.
64. الجمهوريـــة اليمنـــية، وزارة الشـــئون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (15) لسنة 1996م بشأن أعمال الصرافة، الجريدة الرسمية، صنعاء، مايو 1996م.
65. الجمهوريـــة اليمنـــية، وزارة الشـــئون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (21) لسنة 1996م بشأن البنوك الإسلامية، الجريدة الرسمية، صنعاء، مايو 1996م.
66. الجمهوريـــة اليمنية، وزارة الشئون القانونية، قانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك ، الجريدة الرسمية، صنعاء، إبريل 1998م.
67. الجمهوريـــة اليمنـــية، وزارة الشـــئون القانونية، القرار الجمهوري بالقانون رقم (14) لسنة 2000م بشأن لبنك المركزي، الجريدة الرسمية، صنعاء، يونيو 2000م.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

68. Branson, Litvack, “**Macroeconomics**”, Harpen International ed, New York 1981.
69. Chermza, W. and Deadman, P. “**New Direction in Econometrics Practices**”, Edward Elgar, England, 1992.
70. Chow,G.C. , Econometrics, New York: McGraw-Hill.
71. Gujarati, Damodar N., “**Basic Econometrics**”, 3ed edition, MC Graw-Hill, Inc, 1995.
72. Intriligator,M.D, “**Econometric Models, Techniques and Applications**”, Amsterdam: North-Holland Publishing Co. 1978.
73. Lawrence S. Ritter and William L. Silber, “**Principles of Money,Banking, and Financial Markets**, Fifth Edition, Basic Books,Inc,1986.
74. Lioyd B. Tomas,Jr,Money, “**banking and Economic Activity**", Prentice- Hall, Inc.,Englewood Cliffs,1979.
75. Maddala, G.S and Kim ,"**Unit Roots Co integration and Structural Change**", Cambridge University Press, 1998.

76. Mishkin, Frederic "**The Economics of Money, Banking and Financial Markets**",4th Ed, New York,1995.

77. Shekhar, "**Banking Theory and Practice,**Vikas Publishing House PVT LTD,New Delhi,2000.

78. Schumpeter. J.A. "**The Theory of Economic Development**". Harvard University Press, 1959.

79. Abdulla H. Albatel, "**The impact of Restructuring The Financial System in Saudia Arabbia on the Relationship Between Commercial Banks Deposits And Credit to The Praivate Sector**", Journal of King Saud University,vol.15,N.1,Riyad,2003.

80. Adelman, I . and Chenery,H.B., "**Foreign Aid and Economic Development:the Cace of Crecce**", The Review of Economics and Statistics,XL VIII(1) February 1966.

81. Alexander., "**Robert. J.W,**" **Money And Growth In Asectoral Production Function Framework**", Applied Financial Economics, 1994,Vol.4,pp.133-142.

82. Bani- Hani, Abderrzaq and Shamia Abdulla: "**the Jordanian Industrial Sector: output and Productivity (1967-1986) An Econometric Analysis**", Abhath Al- Yarmouk Vol.5 No.2 Irbid, 19891.

83. Dikey, D. A. and W. F. Fuller, "**Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Tim Series With a unit Root**", Econometrica, Vol.49,No.2, 1981,pp. 1057-1072.

84. Diz, A., "Money and Pricies in Argentina, 1935-1962, Journal of Money,Credit and Banking, 1971 pp.245-262.

85. Fair, Ray C., "**The Estimation of Simultaneous Equation Models With Lagged Endogenous Variables and First Order Serially Correlated**", Econometrical, Vol.38, No,1970.

86. Fair, Ray C.,"**Acompareison of Alternative Estimators of Macroeconomic Models**", International Economic Review, Vol.14, No.2, 1973.

87. Fischer . Stanly,"**The Role of Macroeconomic Factors in Growth** ", NBER Working Paper No. w4565, National Bureau of Economic Research, Inc,1993.

88. Granger C. W. F, "**Development in The Study of Cointegration Economic Variables**", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol.48, No 2,1986,p231-228.

89. Hammad, Khalil,"**An Aggregate Production Function For Jordan, METU Studis in Development**",13,(3-4),1986.

90. Nguyen.,H., "**Money in The Aggregate Production Function**, Journal of Money, Credit. and Banking,Vol.18.,No.2,May 1986.pp140-150.

91. Odedokun,M,O. "**Financial Intermediation and Economic Growth in Developing Countries**", Journal of Economic Studies, Vol.25, No.7.

92. Saleh.Bader,"**The Causal Relationship Between Money Supply and Inflation: The Case of Yemen (1990-1997)**, Abhath Al- Yarmouk, Vol 16.,Nu 4. 23-31,2000.

93. Shaw, E.S., "**Financial Deepening in Economic Development**". New York:Oxford University Press. 1973.

94. Shotar. M& Barghothi," **Monetary Policy in Jordan 1967-997:Co-Integration Analysis**", Abhath Al-Yarmouk,"Hum.&Soc.Sci." Vol.16, Nu 4,2000.pp 1-10.

ملحق رقم (1)

عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية والعمالة الكلية في الاقتصاد اليمني

خلال الفترة 1990–2001م

(بالألف عامل)

السنة	القطاعـــــــات الاقتصـــــــادية										العمالة الكلية في الاقتصاد	
	الزراعة		الصناعة		البناء والتشييد		التجارة		الخدمات			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	م.نمو %
1990	1154	–	62	–	157	–	195	–	453	–	2021	–
1991	1386	59.92	66	2.85	158	6.83	236	10.20	465	20.10	2311	8.80
1992	1445	58.34	71	2.87	171	6.86	257	10.38	534	21055	2477	7.09
1993	1507	56.68	76	2.86	183	6.88	280	10.53	613	23.05	2659	7.35
1994	1572	54.98	81	2.83	196	6.86	306	10.70	704	24063	2859	7.52
1995	1639	52.06	106	3.39	210	6.67	333	10.58	808	25.67	3126	8.29
1996	1714	53.36	109	3.39	217	6.76	347	10.81	825	25.68	3212	3.75
1997	1792	53.73	115	3.44	224	6.72	362	10.85	842	25.26	3335	3.83
1998	1874	54.18	116	3.35	231	6.68	378	10.92	860	24.87	3459	3.72
1999	1959	54.09	153	4.22	238	6.57	394	10.88	878	24.24	3622	4.71
2000	2008	53.33	162	4.30	248	6.59	455	12.08	892	23.69	3765	3.95
2001	2058	52.58	167	4.27	258	6.59	524	13.39	907	23.17	3914	3.96
المتوسط		55.50	–	3.42	–	6.77	–	10.90	–	23.41	–	5.73

المصدر : – الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن ، الحسابات القومية للأعوام 1990–1999م .

– الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام 1993 ، 1995–2001م.

– وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى 1996–2000م.

– منظمة العمل العربية، الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد 4، 1998م.

ملحق رقم (2)

طريقة تقدير رأس المال

نظــراً لعــدم توفر قيم رأس المال (K) لكل سنوات الدراسة سيتم تقدير هذا المتغير باستخدام طــريقة الإضــافة فــي رأس المال إلى الإنتاج Incremental Capital- Output Ratio (ICOR) والتــي اســتخدمت فــي دراســات عــدة كما عند (Hammad, 1986)[1]، و (طلافحة، 1989)[2]، و(الحمــوري ومــلاوي، 1994) [3]، والرفيق (الرفيق، 1998) [4] والتي تعود إلى أدلمان وتشنري [5] (Adleman & Chenry,1966) اللذيــن استخدماها في دراستهما حول تجربة اليونان في التنمية. و تعتمد هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال إلى الإنتاج (ICOR) باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_{r}^{n} Nit.}{GDPn - GDPr} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث: (ICOR): الإضافة في نسبة رأس المال إلى الإنتاج.

NIT: صافي التكوين الرأسمالي في السنة t.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

r و n: بداية ونهاية فترة الدراسة على التوالي.

وبحســب المعادلــة رقــم (1) أعلاه يمكن تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج (ICOR) على مســتوى الاقتصــاد اليمنــي ككل لسنوات الدراسة (1990– 2001) باعتبار سنة 1990 سنة أساس، باستخدام قاعدة البيانات الواردة في الجدول رقم (1) كما يلي:

$$ICOR\ (1990\text{-}2001) = 258931/97710 = 2.65$$

وعليه فإن رأس المال لسنة 1990م يساوي حاصل ضرب (2.65) في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1990م، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي، يمكن حساب رأس المال لبقية السنوات حتى عام 2001 كما يوضح ذلك الجدول رقم (2).

ولتقدير رأس المال على المستوى القطاعي تم استخدام العلاقة التالية:

(Bani- Hani& Shamia, 1989)[6] و (الحموري وملاوي، 1994م)[7].

$$Kit = (\frac{\Pi it}{\Pi_t})K_t ....(2)$$

حيث:

Kit: رأس المال المستخدم في القطاع i للسنة t.

πit: فـــائض التشـــغيل فـــي القطـــاع i للسنة t. وتم التعويض عنه بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العتوم، 2002)[8].

πt: فـــائض التشـــغيل الكلـــي علـــى مستوى الاقتصاد في السنة t. وتم التعويض عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (العتوم، 2002) [9].

Kt: رأس المال الذي تم تقديره باستخدام المعادلة رقم (2/أ) في السنة t للاقتصاد اليمني ككل.

بتطبـــيق الصـــيغة رقم (1) السابقة لتقدير رأس المال على المستوى الكلي، وباستخدام بيانات الجـــدول رقـــم (2/أ) أدناه، تم الحصول على نسبة ICOR والتي بلغت 2.65 ، وبالتالي حصلنا على رأس المـــال المقـــدر فـــي الاقتصاد اليمني حسب التوضيح السابق. كما تم الحصول على رأس المال المقـــدر فـــي القطاعات الاقتصادية والذي يظهره الجدول رقم (2/ب) وفقا للصيغة (2) أعلاه، وحسب التوضيح السابق.

1 . Hammad, Khalil, An Aggregate Production Function For Jordan, METU Studies in Development, 13,(3-4), 1986.

2. طلافحـــة، حســـين، دور العمالـــة الوافـــدة فـــي الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد5، عدد1، 1989.

3. الحمـــوري، قاســـم و ملاوي، احمد، إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد3، 1994م.

4. الرفـــيق، محمـــد يحـــي، الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في اليمن وعوامل تطويرهما، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1998م.

5. Adelman, I . and Chenery,H.B., "Foreign Aid and Economic Development the Case of Crecce, The Review of Economics and Statistics, XL VIII(1) February 1966.

6. Bani- Hani, Abderrzaq and Shamia Abdulla: the Jordanian Industrial Sector: output and Productivity (1967-1986) An Econometric Analysis, Abhath Al- Yarmouk Vol.5 No.2 Irbid, 1989l.

7. الحمـــوري، قاســـم و مـــلاوي، احمـــد، إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني،مرجع سابق.

8. العتوم، عامر، دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي حالة الأردن للفترة 1985-2000م، مرجع سابق.

9. المرجع نفسه.

جدول رقم (2/أ)

البيانات اللازمة لتقدير رأس المال على المستوى الكلي والقطاعي خلال الفترة 1990-2001م

السنة	التكوين الرأسمالي الجمالي الثابت	إهلاك رأس المال الثابت	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	الناتج المحلي الإجمالي بسعر المنتج	مخفض الناتج المحلي الإجمالي 1990=100	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي
1990	15074	5276	9798	126489	100	126489	9798
1991	20955	8615	12340	150986	117.06	128982	10542
1992	38157	11927	16230	192047	137.46	139712	11807
1993	41627	15245	26382	238332	163.92	145396	16094
1994	58267	19884	38383	306404	206.27	148545	18608
1995	106227	28845	77382	515515	310.85	165842	24894
1996	158016	42080	115936	742709	422.32	175864	27452
1997	191666	57346	234320	896767	472.36	189848	28436
1998	267810	78691	189119	858201	424.57	202134	44544
1999	265371	97648	167723	1162876	559.96	207672	29953
2000	251614	126473	125211	1484115	684.38	216855	18296
2001	263994	139120	124874	1567893	699.33	224199	17856

المصدر:

– الجهاز المركزي للإحصاء،كتاب الإحصاء السنوي لعام 2001 .

تابع جدول رقم (2/ب)

رأس المال المقدر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2001م

السنة	رأس المال المقدر في الاقتصاد اليمني	رأس المال المقدر في قطاع الزراعة	رأس المال المقدر في قطاع الصناعة	رأس المال المقدر في قطاع البناء والتشييد	رأس المال المقدر في قطاع التجارة	رأس المال المقدر في قطاع الخدمات
1990	335196	81151	76827	9050	22659	145509
1991	344994	75830	76140	9867	23977	159180
1992	355536	85898	67410	10986	23181	168061
1993	367343	89081	70346	11094	24612	172210
1994	383437	87884	85813	9394	21818	178528
1995	402045	90420	97818	10855	24193	178759
1996	426939	92945	106222	13961	26171	187640
1997	454391	99057	110099	17676	27536	200023
1998	482827	112692	113126	17913	36309	202787
1999	527371	121190	126622	19144	32644	227791
2000	557324	128296	135653	19618	34554	239203
2001	575620	137401	138091	20032	35516	244580

ملحق رقم (3) الجهاز المصرفي اليمني كما في نهاية عام 2002

م	اسم البنك	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع (م.ر)	ملكيـــة رأس المال		عدد الفروع
				الجهـــــــــة	نسبة الملكية %	
1	البنك المركزي اليمني	1971	1.000	الحكومة	100	19
2	البنك الأهلي	1969	1.600	الحكومة	100	31
3	البـــنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	1.250	القطاع الخاص الحكومة	49 51	37
4	بـــنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار	1979	1.250	القطاع الخاص	100	5
5	البنك الوطني للتجارة والاستثمار	1998	1.250	القطاع الخاص	100	4
6	بنك اليمن والخليج	2001	1.250	القطاع الخاص أجنبي الحكومة	77 22 01	1
7	بنك اليمن الدولي	1979	1.022	القطاع الخاص عربي سعودي	75 25	5
8	البنك التجاري اليمني	1993	994	القطاع الخاص الحكومة	90 10	8
9	البنك العربي المحدود	1970	1.750	عربي أردني	100	6
10	بنك كريدت اجريكول أندوسورس	1975	1.304	أجنبي فرنسي	100	6
11	يونايتد بنك ليمتد	1972	1.250	أجنبي باكستاني	100	2
12	مصرف الرافدين	1982	0.060	عربي عراقي	100	1
13	بـــــنك التضـــــامن الإسلامي	1996	2.250	القطاع الخاص عربي	96.70 3.30.	12
14	البنك الإسلامي اليمني للتمويل والاستثمار	1995	1.250	القطاع الخاص عربي الحكومة	73.50 22.00 04.50	5
15	بنك سبأ الاسلامي	1997	1.211	القطاع الخاص عربي	85 15	5
16	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982	293	القطاع الخاص الحكومة	13.30 86.70	34
17	بنك التسليف للإسكان	1977	200	القطاع الخاص الحكومة	03 97	2
18	بـــنك اليمن والبحرين الشامل	2002	2000	القطاع الخاص أجنبي	75 25	1

المصدر: الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2001 ص 102 .

ملحق رقم (4)

شركات التامين العاملة في اليمن حتى عام 2000م

م	اســـــــم الشركة	سنة التأسيس	راس المال مليون ريال	ملكية الشركة
1	الشركة اليمنية للتامين واعادة التامين	1969	13	قطاع عام
2	شركة مارب اليمنية للتامين	1973	40	قطاع مختلط ش. مساهمة
3	الشركة اليمنية العامة للتامين	1981	10	شركة مساهمة
4	الشركة المتحدة للتامين	1981	2	شركة مساهمة
5	شركة اليمن للتامين	1989	10	شركة مساهمة
6	شركة سبا اليمنية للتامين	1990	100	شركة مساهمة
7	شركة ريم للتامين	1993	10	شركة مساهمة
8	شركة أمان للتامين	1993	25	شركة مساهمة
9	الشركة الوطنية للتامين	1993	25	شركة مساهمة
10	شركة تريست يمن للتامين واعادة التامين	1995	100	شركة مساهمة

المصدر: وزارة التموين والتجارة الإدارة العامة للشركات – إدارة الإحصاء والبحوث

الملحق رقم (5)

تطور الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حسب القطاعات ومعدلات نموه ونسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(1990-2001م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد			الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الزراعة			الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة			الناتج المحلي الإجمالي في البناء والتشييد			الناتج المحلي الإجمالي في قطاع التجارة			الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات		
	مليون دولار	معدل نمو	نسبة المساهمة	مليون دولار	معدل نمو	نسبة المساهمة	مليون دولار	معدل نمو	نسبة المساهمة	مليون دولار	معدل نمو	نسبة المساهمة	مليون دولار	معدل نمو	نسبة المساهمة	مليون دولار	معدل نمو	نسبة المساهمة
1990	7565	-	100	2114	-	28.0	832	-	11.0	236	-	3.1	591	-	7.8	3792	-	50.1
1991	5369	(29.0)	100	1270	(39.9)	23.7	612	(26.5)	11.4	188	(20.4)	3.5	486	(17.7)	9.1	2813	(25.8)	52.4
1992	5359	(0.2)	100	1326	4.4	24.8	646	5.6	12.1	206	9.6	3.8	478	(1.7)	8.9	2702	(3.9)	50.4
1993	4638	(13.4)	100	1047	(21.1)	22.6	598	(7.4)	12.9	165	(19.6)	3.6	446	(6.7)	9.6	2382	(11.9)	51.4
1994	3574	(22.9)	100	856	(18.2)	24.0	528	(11.8)	14.8	139	(15.8)	3.9	372	(16.5)	10.4	1678	(29.5)	47.0
1995	3668	2.6	100	848	(1.0)	23.1	613	16.2	16.7	148	6.0	4.0	408	9.5	11.1	1652	(1.6)	45.0
1996	4302	17.3	100	978	15.4	22.7	645	5.3	15.0	227	53.3	5.3	460	12.7	10.7	1992	20.6	46.3
1997	5042	17.2	100	1128	15.3	22.4	733	13.5	14.5	318	40.2	6.3	564	22.6	11.2	2300	15.5	45.6
1998	5302	5.2	100	1282	13.6	24.2	648	(11.5)	12.2	332	4.5	6.3	630	11.8	11.9	2410	4.8	45.5
1999	5354	1.0	100	1246	(2.8)	23.3	602	(7.2)	11.2	343	3.3	6.4	646	2.6	12.1	2517	4.5	47.0
2000	5785	8.1	100	1337	7.3	23.1	607	0.9	10.5	338	(1.5)	5.8	798	23.4	13.8	2706	7.5	46.8
2001	6368	10.1	100	1441	7.8	22.6	643	6.0	10.1	366	8.3	5.7	948	18.9	14.9	2971	9.8	46.6
المتوسطات																		
1990-1994		(16.4)			(18.7)	24.6		(10.0)	12.4		(11.6)	3.6		(10.6)	9.2		(17.8)	50.3
1995-2001		8.8			7.9	23.1		3.3	12.9		16.3	5.7		14.5	12.2		8.7	46.1
1990-2001		(0.4)			(1.7)	23.7		(1.5)	12.7		6.2	4.8		5.4	11		(0.9)	47.8

البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، التقارير السنوية للأعوام 1990-2001. - تم احتساب النسب من قبل الباحث بالاعتماد على الأرقام في الجدول نفسه.

ملحق رقم (6)

العرض النقدي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990- 2001م (مليون ريال)

السنة	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	إجمالي العرض النقدي m1 مليون ريال	إجمالي العرض النقدي m1 معدل النمو	شبه النقد مليون ريال	شبه النقد معدل النمو	إجمالي العرض النقدي m2 مليون ريال	إجمالي العرض النقدي m2 معدل النمو	نسبة العملة المتداولة إلى إجمالي العرض النقدي
1990	39895	14642	54537	--	17979		72515	--	55.0
1991	45161	14707	60868	13.4	18472	2.7	79341	9.4	56.9
1992	55531	20249	75779	22.5	21400	15.9	97180	22.5	57.1
1993	79019	24338	103357	36.4	23638	10.5	126995	30.7	62.2
1994	111006	28703	139709	35.2	27461	16.2	167169	31.6	66.4
1995	129114	35021	164135	17.5	84130	206.4	248265	48.5	52.0
1996	120477	36221	156698	(4.5)	112853	34.1	269551	8.6	44.7
1997	126904	39480	166384	6.2	132005	17.0	298389	10.7	42.5
1998	139668	40259	179927	8.1	153423	16.2	333350	11.7	41.9
1999	166924	40273	207197	15.2	172098	12.2	379294	13.8	44.0
2000	197123	50126	247248	19.3	227277	32.1	474525	25.1	41.5
2001	212795	69889	282683	14.3	280366	23.3	563050	18.7	37.8
المتوسطات ومعدلات النمو									
1990-1994	29.2	18.3		26.9		11.3		23.6	59.5
1995-2001	8.7	12.2		10.9		48.8		19.6	43.5
1990-2001	16.4	15.3		16.7		35.1		21.0	50.1

المصدر: - الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام 2001م، ص94.

- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، نشرة إحصائية فصلية، المجلد13، العدد2، 2002م.

الملحق رقم (7)
طريقة Diz(*)

يتم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربعية ضمن هذه الطريقة على النحو التالي:-

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5/12\ (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5/12\ (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_3 = Z_t + 1.5/12\ (Z_{t+1} - Z_t)$$

$$X_4 = Z_t + 4.5/12\ (Z_{t+1} - Z_t)$$

حيث أن:-

Z_t ترمز إلى قيمة المتغير في سنة t.

Z_{t-1} ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t.

Z_{t+1} ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t.

X_i القيمة الخام للربع i قبل التعديل، $i = 1,2,3,4$.

ويمكن الحصول على القيمة النهائية للربع Qi بضرب Xi في معامل التعديل على النحو التالي:-

$$Q_i = 4Zt/\ \Sigma X_i\ (X_i)$$

حيث ان $4Z_t/\ \Sigma X_i$ تمثل معامل التعديل.

مع ملاحظة ان مجموع الاوزان النسبية يساوي 24/12.

(*) Diz, A., "Money and Prices in Argentina, 1935-1962", *Journal of Money, Credit and Banking*, 1971 PP. 245-262.

ملحق رقم (8)

نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع

اسم المتغير	رمز المتغير	القيمة المحسوبة		القيمة الحرجة عند 5%
		المستوى الأول Level	الفرق الأول First difference	
اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الكلي(مليون دولار)	LTBC	-1.64	-11.29	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الزراعي (مليون دولار)	LABC	-2.91	-9.83	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي الصناعي (مليون دولار)	LIBC	-2.45	-9.42	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي للبناء والتشييد (مليون دولار)	LCBC	-3.75	-9.25	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي التجاري(مليون دولار)	LTRBC	-2.65	-11.87	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي للخدمات (مليون دولار)	LSBC	-2.02	-9.46	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الكلي (مليون دولار)	LTGDP	-1.04	-5.01	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الزراعي (مليون دولار)	LAGDP	-3.59	-5.33	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الصناعي (مليون دولار)	LIGDP	-0.76	-5.47	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي لقطاع البناء والتشييد (مليون دولار)	LCGDP	-1.41	-5.29	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة (مليون دولار)	LTRGDP	-1.18	-5.05	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات (مليون دولار)	LSGDP	-1.12	-5.25	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للودائع الإجمالية للبنوك التجارية (مليون دولار)	LTDEP	-1.74	-8.33	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي لعدد السكان (مليون نسمة)	LPOP	-0.67	-4.93	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي لمعدل سعر الفائدة الحقيقي (%)	LRI	-2.83	-5.19	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال الثابت المقدر في الاقتصاد	LTK	-2.22	-5.22	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في الاقتصاد	LTL	-9.02	-4.89	-3.54
اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي المقدر الممنوح للاقتصاد	LTBC^	6.66	-11.96	-3.54
اللوغاريتم الطبيعي الائتمان المصرفي غير المحدد	LUTBC	-3.01	-9.30	-3.53
اللوغاريتم الطبيعي لراس المال المقدر في القطاع الزراعي	LAK	-7.47	-5.33	-3.53

-3.54	-5.17	-12.16	LAL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في القطاع الزراعي
-3.54	-5.27	-4.87	LABC^	اللوغاريتم الطبيعي الائتمان المصرفي الزراعي المقدر
-3.53	-18.02	-1.72	LUBC	اللوغاريتم الطبيعي الائتمان المصرفي الزراعي غير المحدد
3.53	6.86	2.13	LIK	اللوغاريتم الطبيعي لراس المال المقدر في الصناعة
-3.53	-8.45	-2.63	LIL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في القطاع الصناعي
-3.54	-4.89	-9.95	LIBC^	اللوغاريتم الطبيعي الائتمان المصرفي الصناعي المقدر
-3.54	-5.00	5.99	LUIBC	اللوغاريتم الطبيعي الائتمان المصرفي الصناعي غير المحدد
-3.53	-4.94	-1.97	LCK	اللوغاريتم الطبيعي لراس المال المقدر في البناء والتشييد
-3.53	-13.64	-5.21	LCL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في قطاع البناء والتشييد
-3.54	-8.50	-6.86	LCBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي المقدر لقطاع البناء والتشييد
-3.54	-5.29	-4.88	LUCBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي غير المحدد لقطاع البناء والتشييد
-3.53	-4.99	-2.83	LTRK	اللوغاريتم الطبيعي لراس المال المقدر في القطاع التجاري
-3.53	-8.73	-2.22	LTRL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في القطاع التجاري
-3.54	-9.23	-8.98	LTRBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي التجاري المقدر
-3.54	-8.45	-5.78	LTRUBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي التجاري غير المحدد
-3.53	-5.05	-2.79	LSK	اللوغاريتم الطبيعي لراس المال المقدر في قطاع الخدمات
-3.53	-5.22	-3.46	LSL	اللوغاريتم الطبيعي للعمالة في قطاع الخدمات
-3.54	-4.89	-4.55	LSBC^	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي المقدر لقطاع الخدمات
-3.54	-14.72	-5.84	LSUBC	اللوغاريتم الطبيعي للائتمان المصرفي غير المحدد لقطاع الخدمات

ملحق رقم (9)

نتائج اختبار التكامل المشترك لدوال الائتمان المصرفي

القطاع	قيم ايجن	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	H0
الاقتصاد	0.82	180.03	94.15	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.66	122.17	68.52	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.64	85.45	47.21	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.51	51.03	29.68	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.40	26.85	15.41	يوجد أربع متجهات على الأكثر*
الزراعة	0.78	175.95	94.15	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.67	121.21	68.52	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.65	82.98	47.21	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.56	46.26	29.68	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.29	17.73	15.41	يوجد أربع متجهات على الأكثر*
الصناعة	0.91	230.74	94.15	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.85	150.69	68.52	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.72	85.45	47.21	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.44	42.74	29.68	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.34	23.23	15.41	يوجد أربع متجهات على الأكثر*
البناء والتشييد	0.85	190.44	94.15	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.79	124.25	68.52	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.58	69.68	47.21	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.47	39.65	29.68	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.31	17.41	15.41	يوجد أربع متجهات على الأكثر*
التجارة	0.79	146.24	94.15	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.69	90.44	68.52	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.43	48.62	47.21	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.30	28.33	29.68	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.27	15.76	15.41	يوجد أربع متجهات على الأكثر*
الخدمات	0.92	238.14	94.15	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.77	145.40	68.52	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.67	92.11	47.21	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.58	52.66	29.68	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.37	21.62	15.41	يوجد أربع متجهات على الأكثر*

* تشير إلى انه تم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%.

ملحق رقم (10)

نتائج اختبار التكامل المشترك لدوال الإنتاج

القطاع	قيم أيجن	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	H0
الاقتصاد	0.91	177.40	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.80	105.20	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.66	26.43	29.68	يوجد متجهان على الأكثر
	0.50	14.82	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر
	0.09	2.92	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
الزراعة	0.82	136.58	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.75	86.05	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.64	45.54	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.36	15.59	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.08	2.45	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
الصناعة	0.87	135.40	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.76	75.10	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.54	33.94	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.30	11.73	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر
	0.05	1.56	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
البناء والتشييد	0.89	160.70	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.76	98.29	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.63	58.12	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.58	30.41	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.20	6.09	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر*
التجارة	0.83	137.36	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.77	84.95	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.58	40.39	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.38	14.46	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر
	0.0002	0.005	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر
الخدمات	0.86	145.62	68.52	لا يوجد تكامل مشترك*
	0.78	90.45	47.21	يوجد متجه واحد على الأكثر*
	0.66	48.25	29.68	يوجد متجهان على الأكثر*
	0.36	18.25	15.41	يوجد ثلاث متجهات على الأكثر*
	0.19	5.80	3.76	يوجد أربع متجهات على الأكثر*

- تشير الى انه تم رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5%.

ملحق رقم (11)

تحليل مكونات التباين في دوال الائتمان المصرفي

LNRI	LNTDEP	LNPOP	LNGDP	LNBC^	الفترة	القطاع
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الاقتصاد
8.11	0.16	26.30	8.60	54.38	4	
11.19	0.23	27.33	8.09	50.67	6	
18.69	26.30	0.58	8.94	45.50	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الزراعة
4.23	1.29	0.54	2.76	90.96	4	
5.32	1.25	0.69	2.76	89.69	6	
5.36	1.65	1.26	2.75	89.63	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الصناعة
3.72	2.87	11.42	6.18	74.78	4	
9.58	2.63	10.71	6.12	69.63	6	
10.57	12.26	2.76	7.14	27.67	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	البناء والتشييد
4.08	0.19	3.94	19.19	69.70	4	
5.80	0.18	6.09	19.44	65.77	6	
6.80	8.20	0.18	19.97	64.86	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	التجارة
13.33	0.13	14.96	3.54	67.41	4	
19.65	0.17	18.15	3.03	57.90	6	
25.69	18.12	0.34	3.75	52.11	8	
0.00	0.00	0.00	0.00	100.00	1	الخدمات
3.92	0.15	0.96	7.38	84.85	4	
4.36	0.14	0.14	7.52	83.75	6	
4.26	2.14	1.03	8.27	83.04	8	

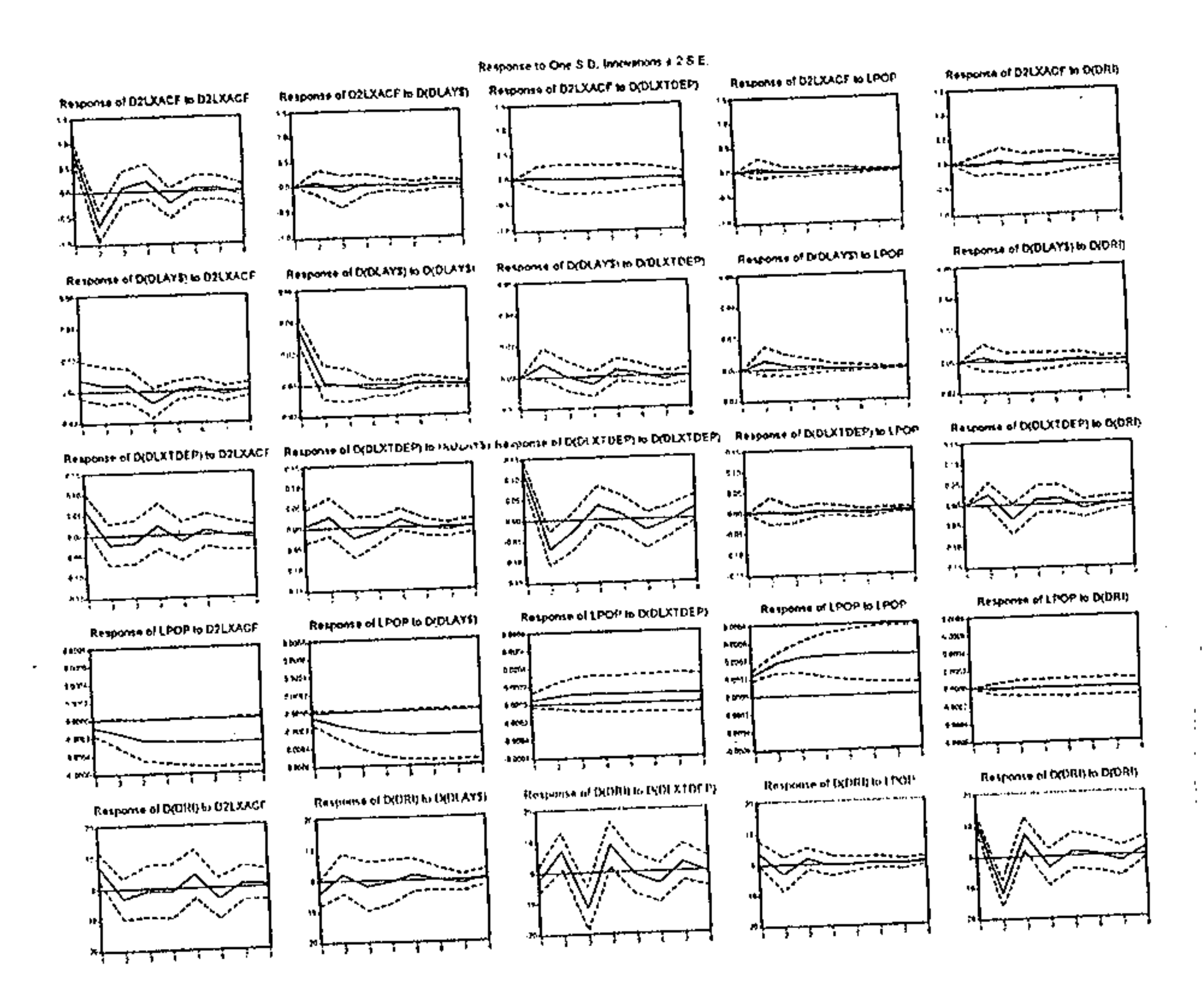
ملحق رقم (12)

تحليل مكونات التباين في دوال الإنتاج

القطاع	الفترة	LNGDP	LNK	LNL	LNBC^	LNUBC
الاقتصاد	1	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	4	26.41	9.42	25.84	37.37	0.95
	6	26.99	9.07	24.58	36.51	2.84
	8	27.41	9.05	24.35	36.42	2.78
الزراعة	1	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	4	49.99	12.37	1.16	27.31	9.16
	6	49.50	11.67	1.36	26.02	11.45
	8	49.48	11.71	1.39	26.00	11.41
الصناعة	1	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	4	34.19	9.72	7.21	46.86	2.02
	6	38.49	9.23	7.72	42.35	2.21
	8	37.41	9.11	9.29	41.98	2.21
البناء والتشييد	1	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	4	43.14	4.48	3.71	48.38	0.29
	6	42.72	4.09	3.51	48.79	0.89
	8	41.82	4.30	3.64	49.28	0.96
التجارة	1	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	4	51.95	15.43	2.66	22.52	7.44
	6	49.71	15.10	3.60	23.07	8.52
	8	49.77	16.21	3.48	22.42	7.97
الخدمات	1	100.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	4	51.49	19.78	14.14	8.75	5.85
	6	51.44	19.01	13.72	8.73	7.10
	8	50.09	19.24	14.10	9.49	7.07

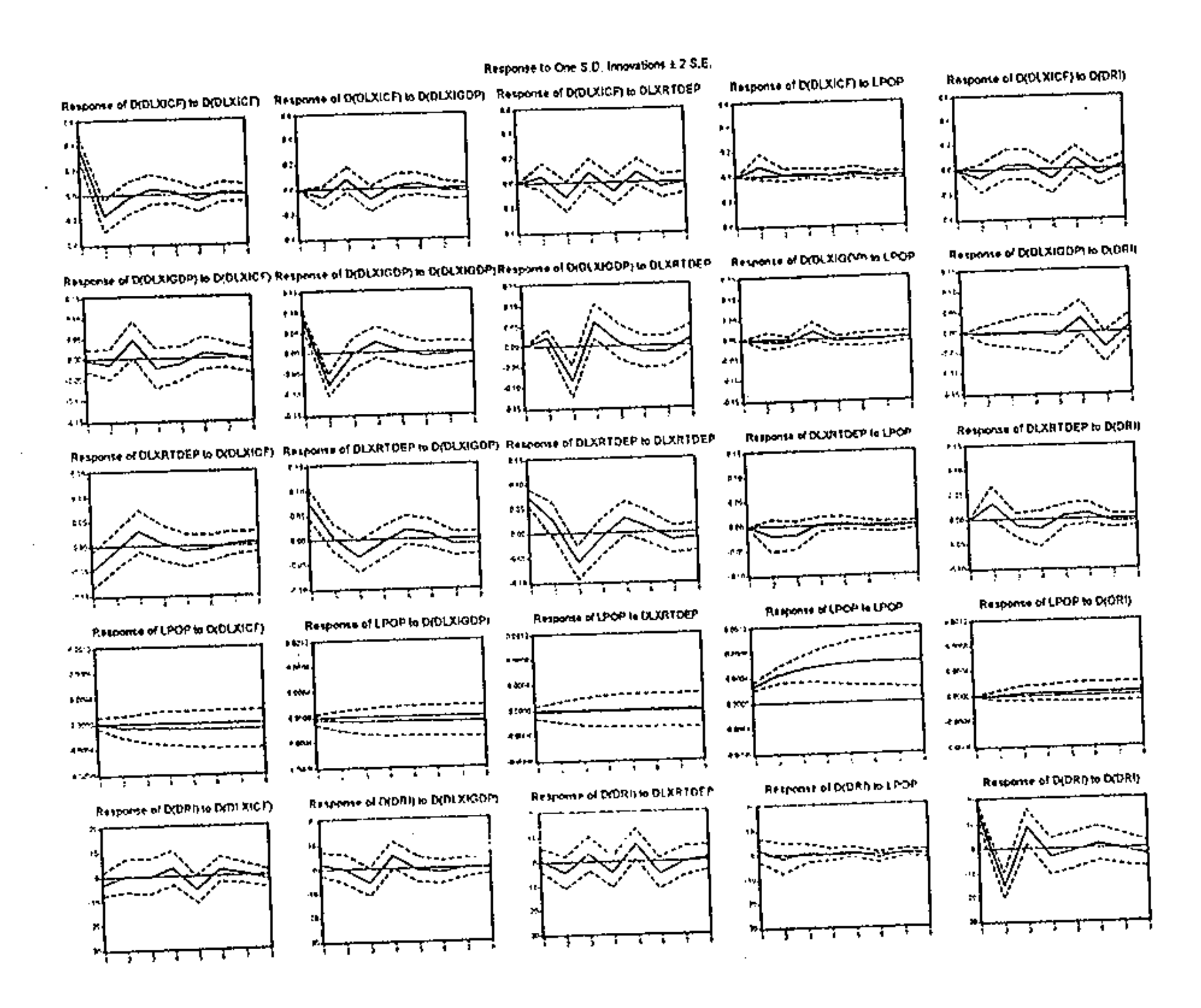
ملحق رقم (14)

شكل رقم (4-2)



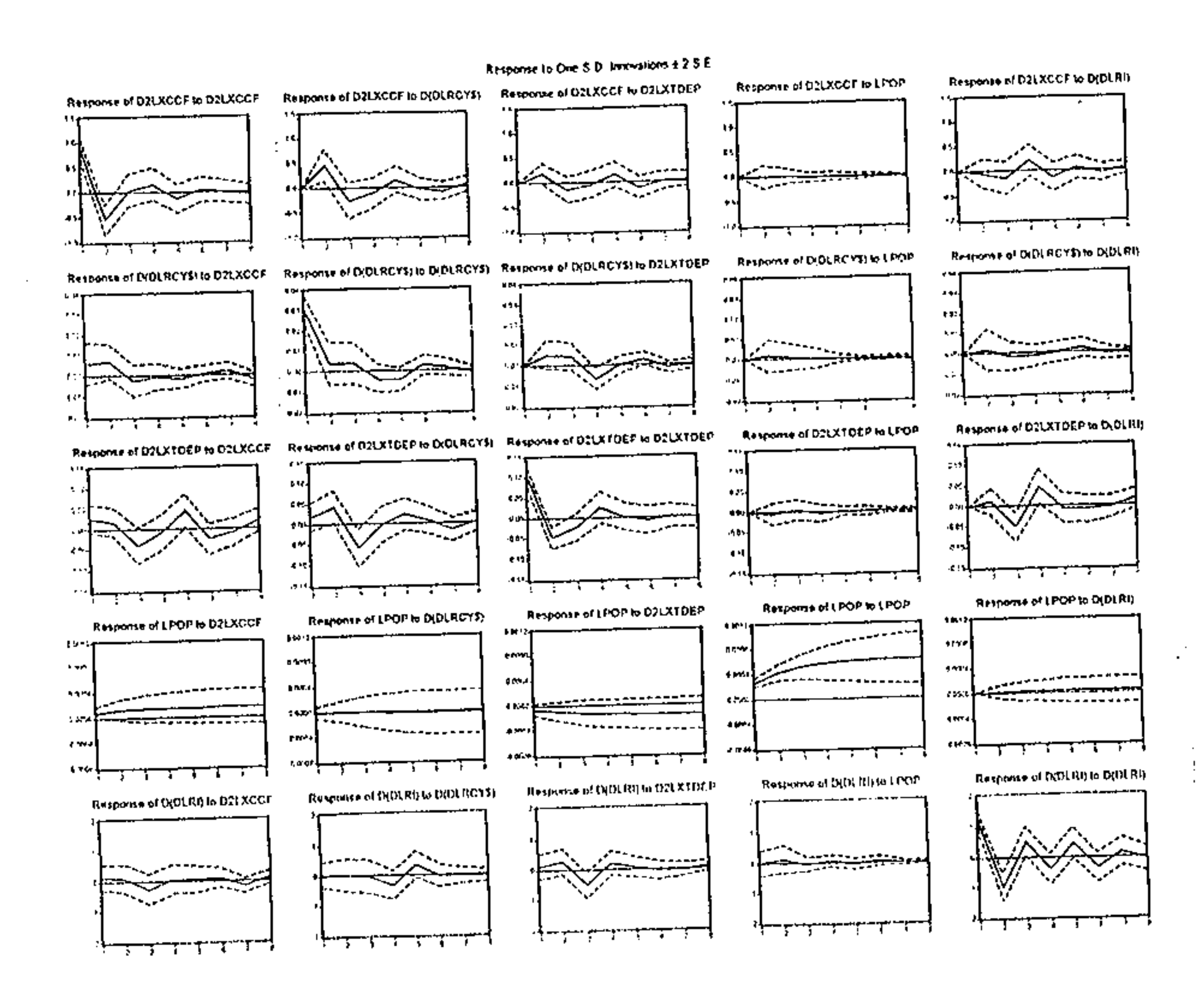
ملحق رقم (15)

شكل رقم (4-3)



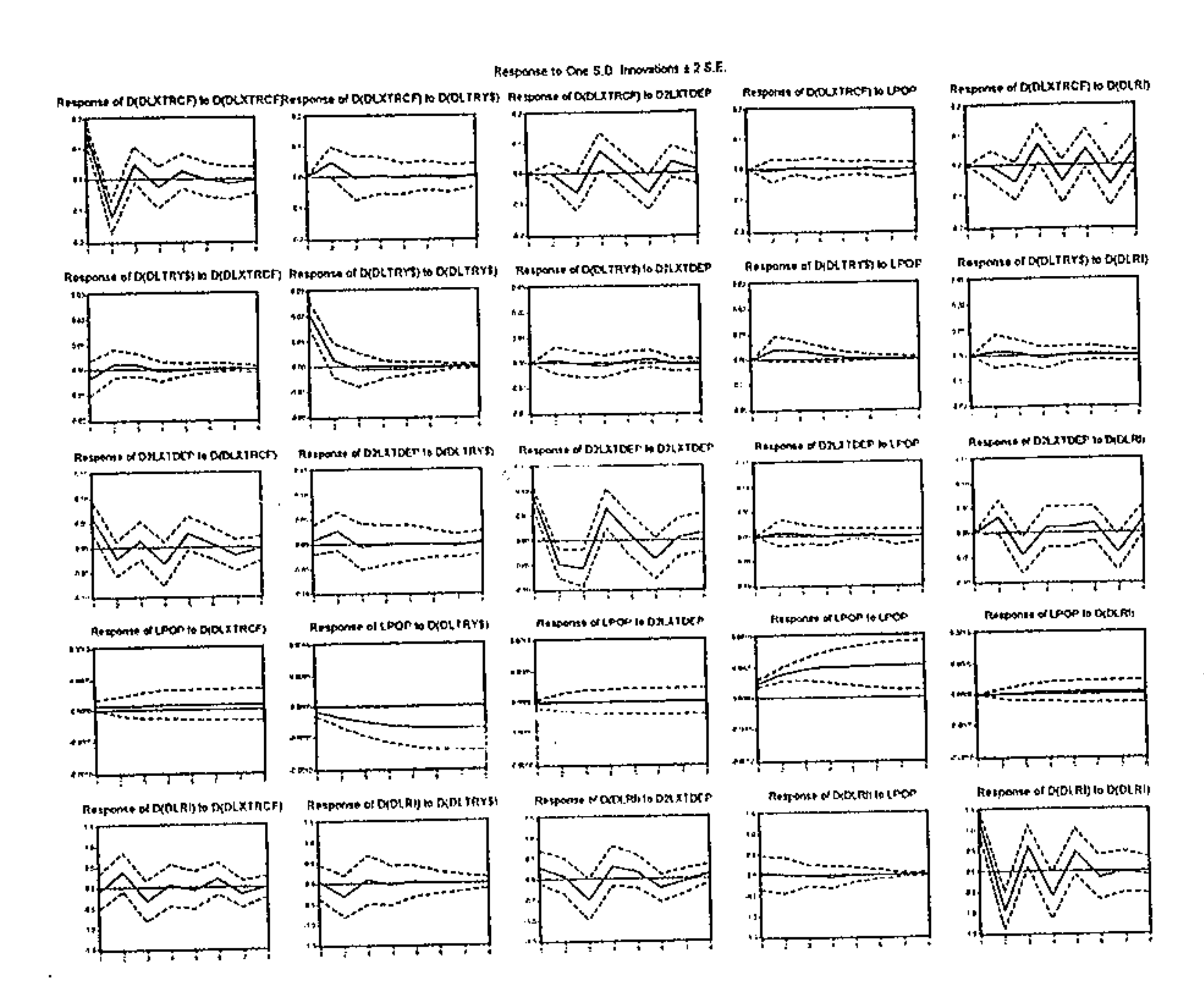
ملحق رقم (16)

شكل رقم (4-4)



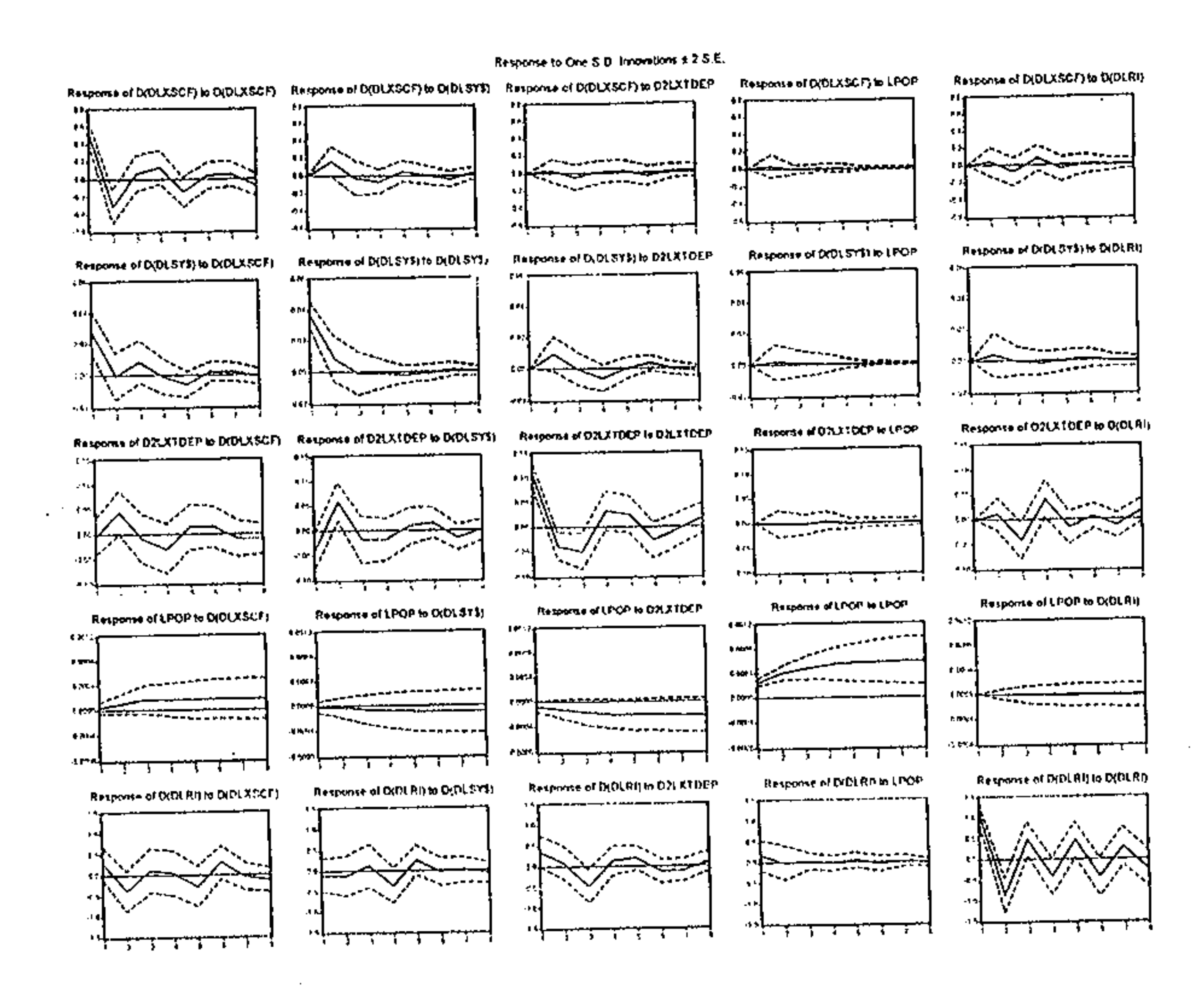
ملحق رقم (17)

شكل رقم (4-5)



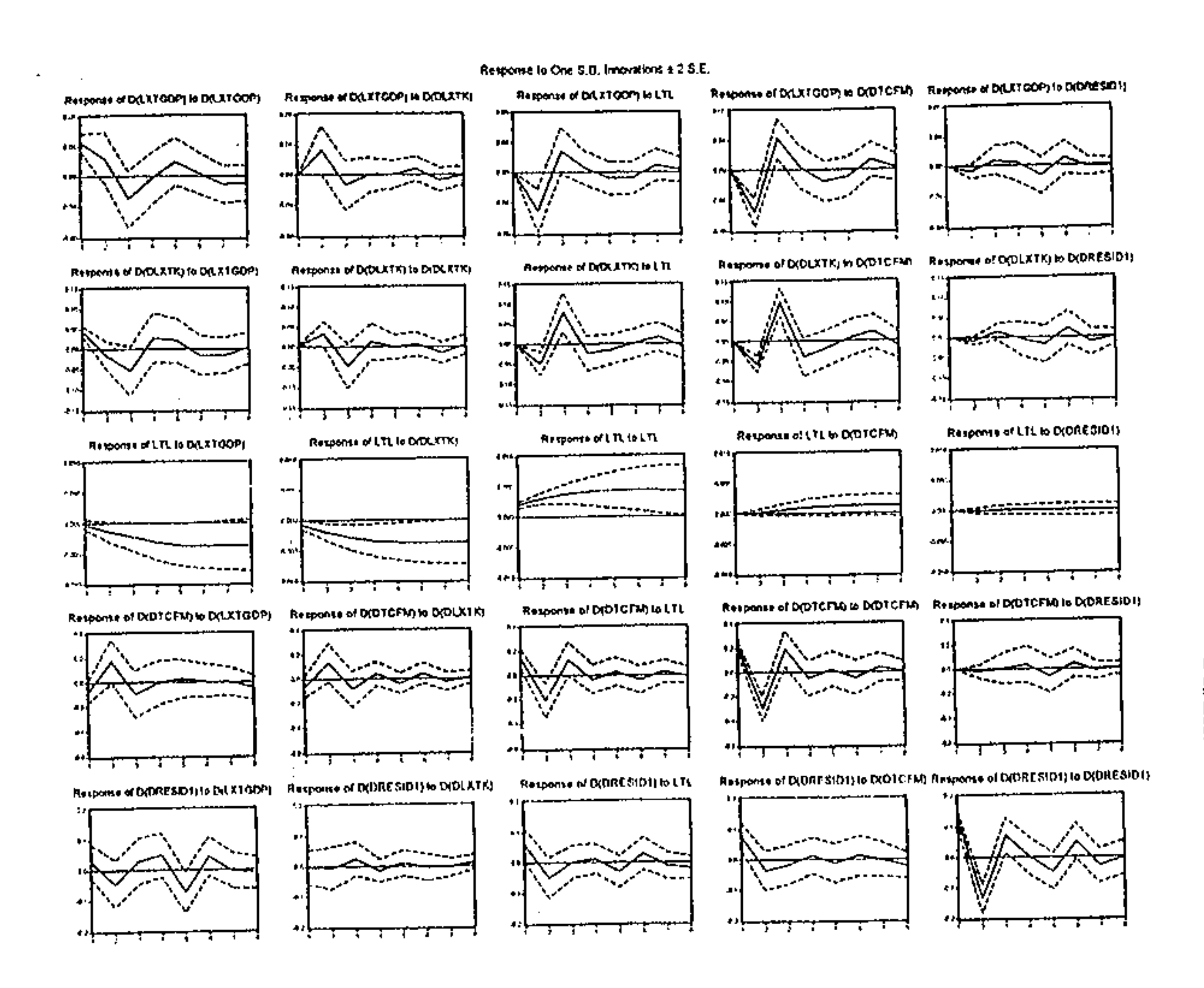
ملحق رقم (18)

شكل رقم (4-6)



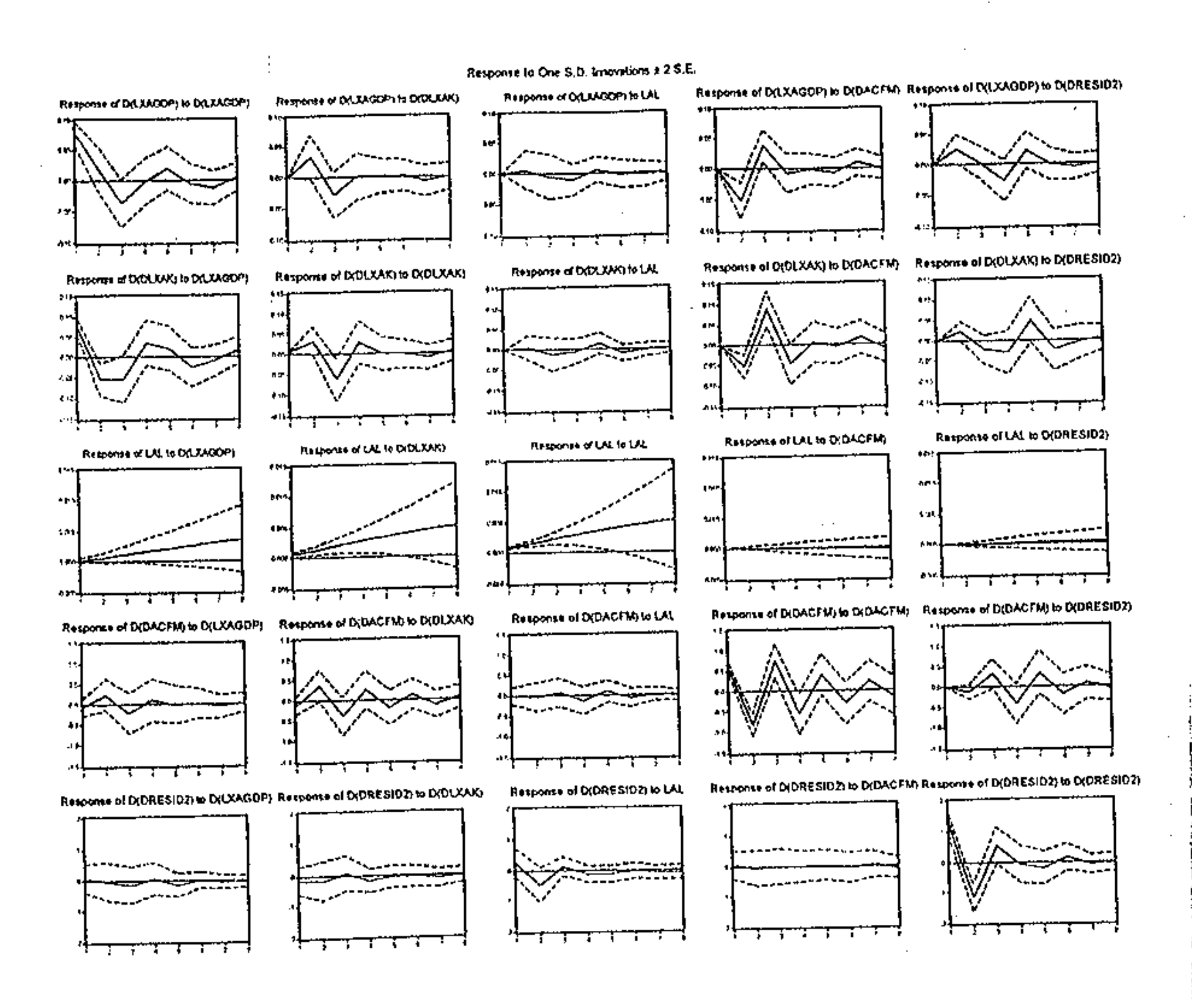
ملحق رقم (19)

شكل رقم (4-7)



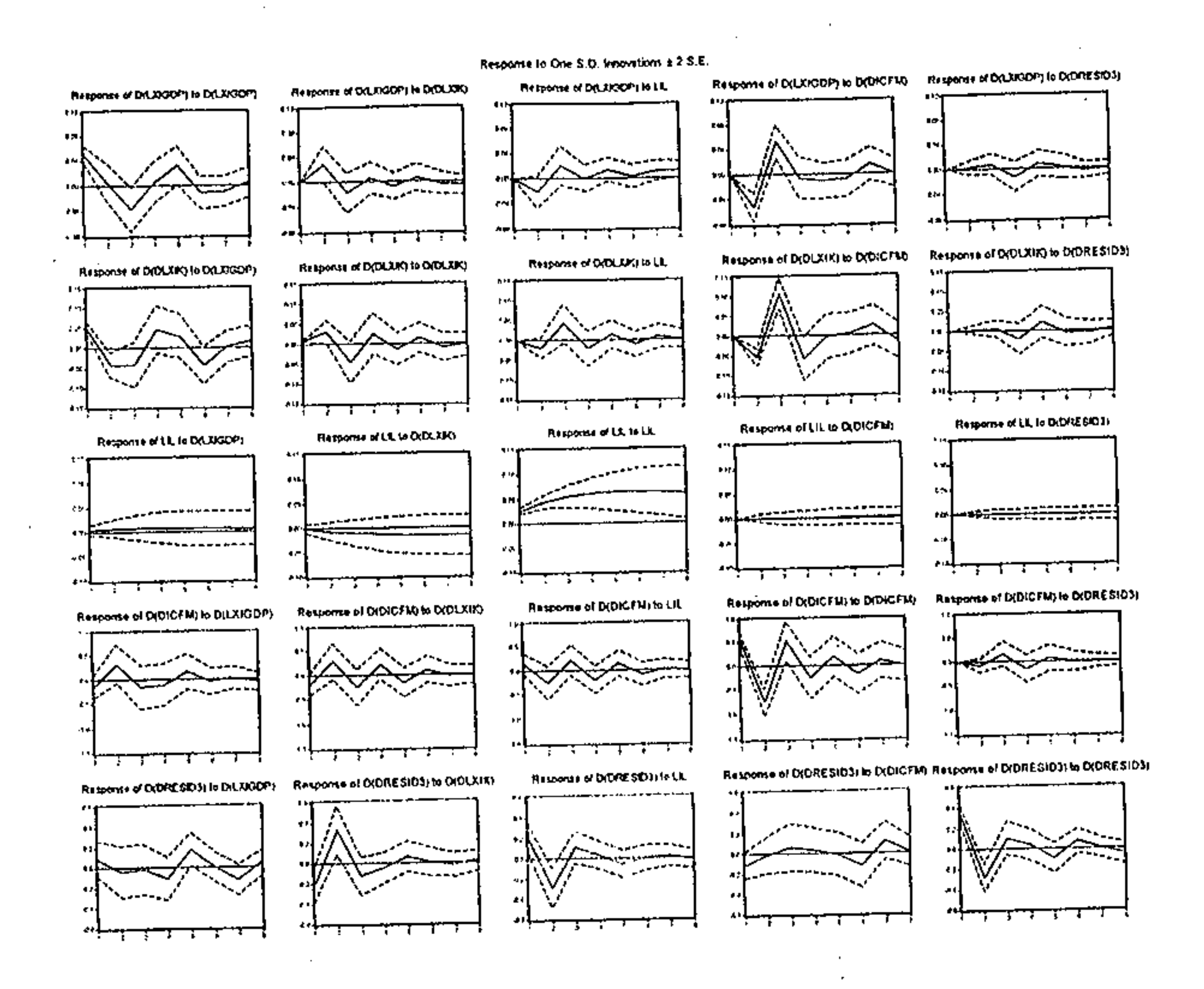
ملحق رقم (20)

شكل رقم (4-8)



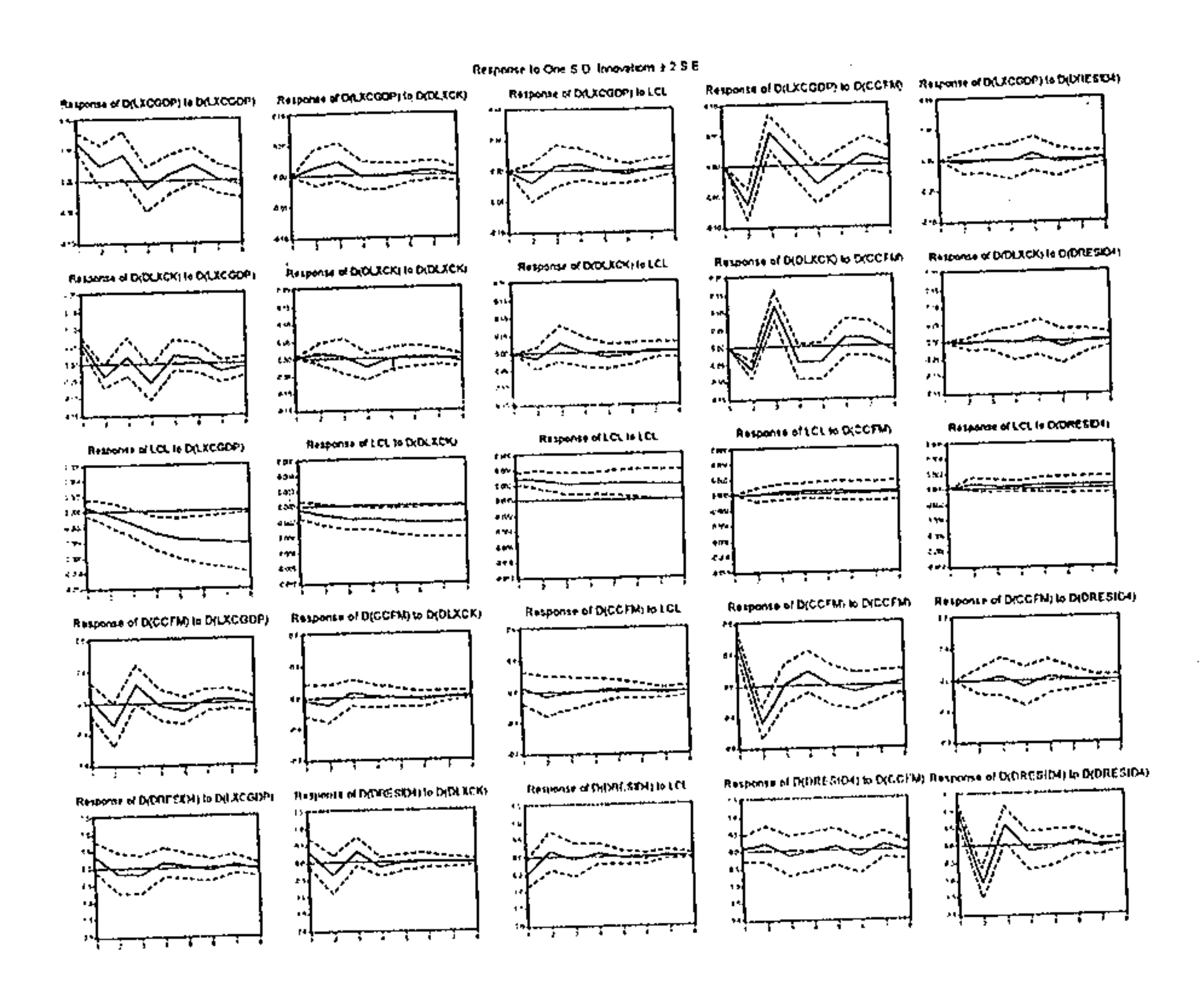
ملحق رقم (21)

شكل رقم (4-9)



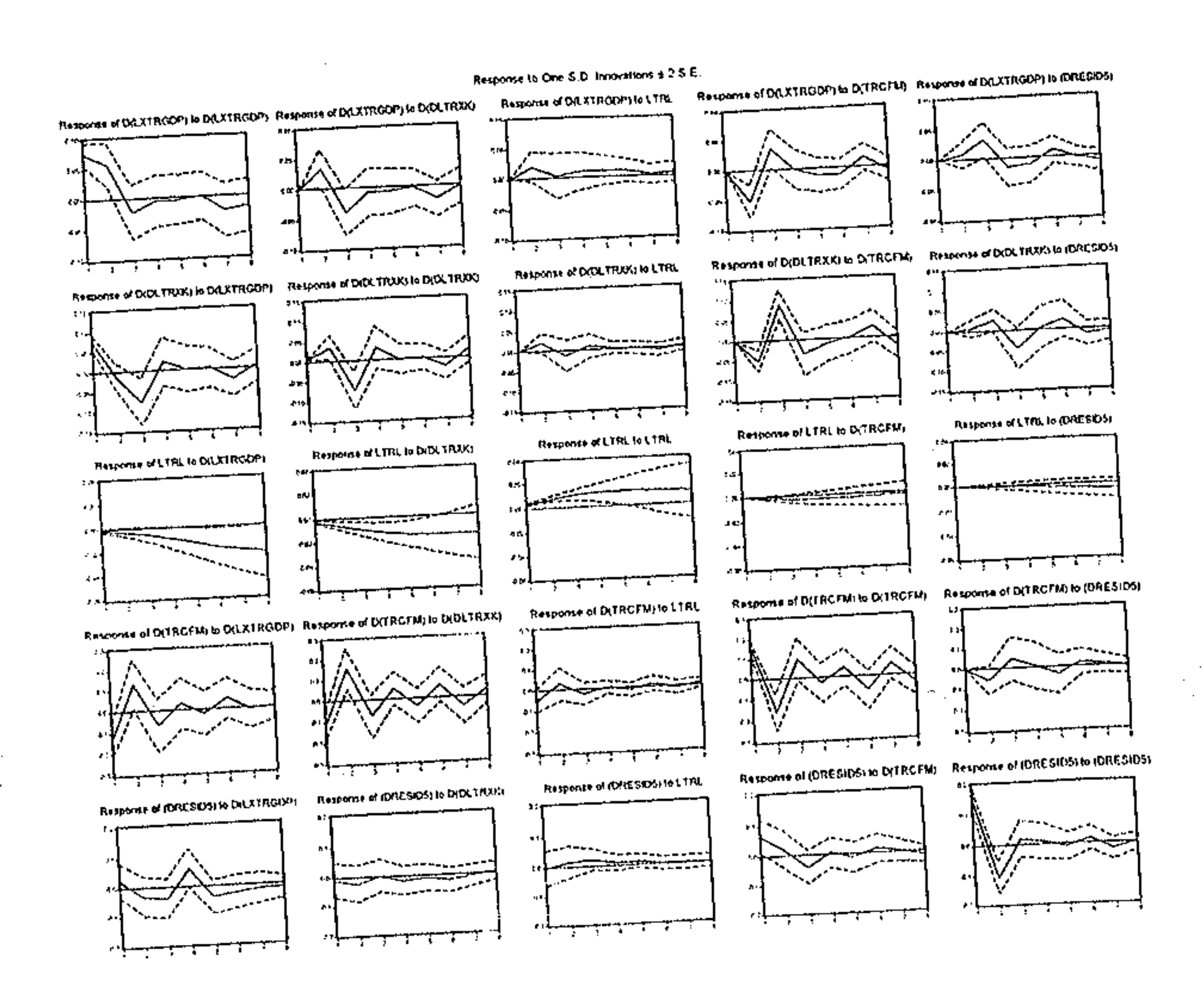
ملحق رقم (22)

شكل رقم (4-10)



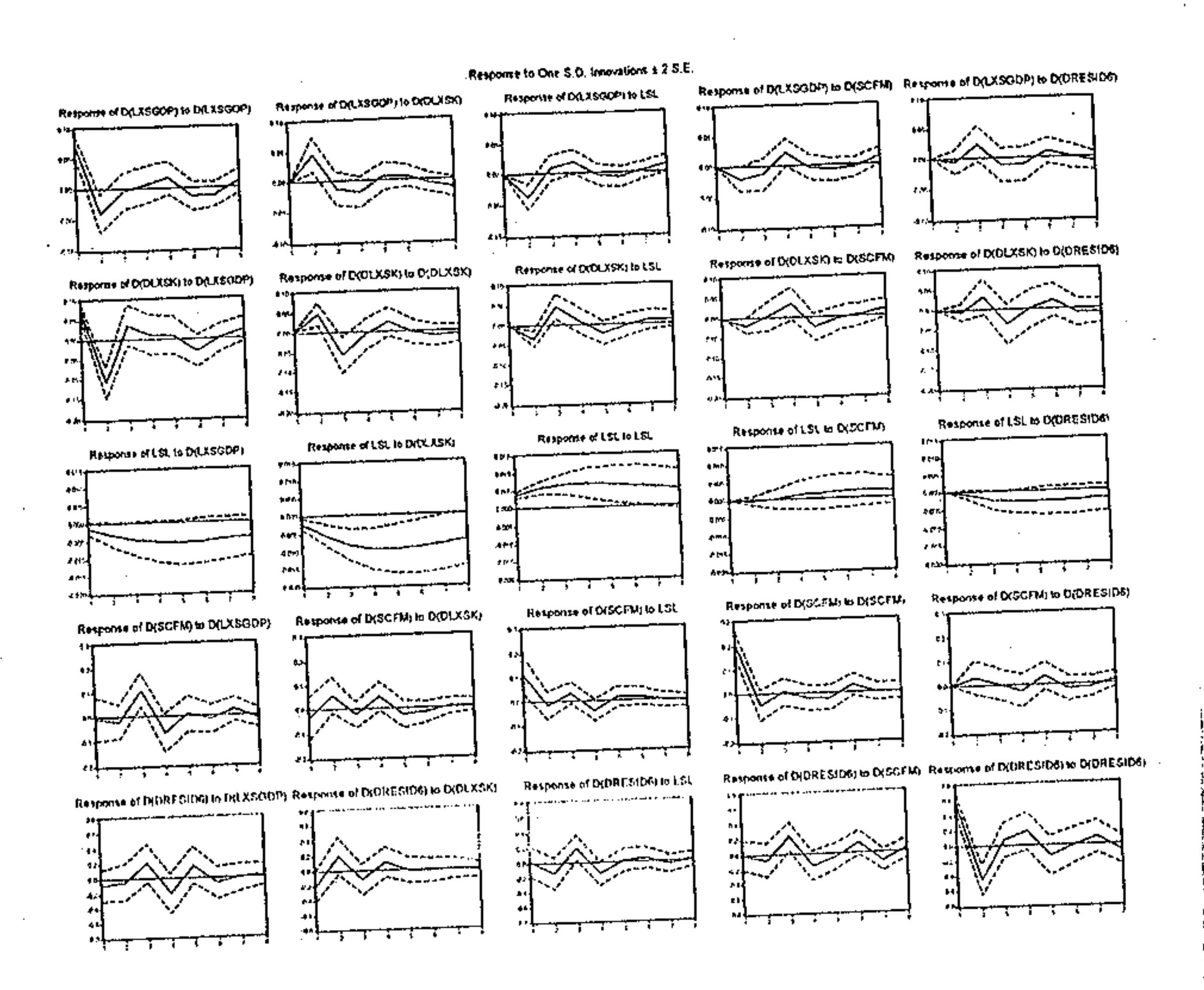
ملحق رقم (23)

شكل رقم (4-11)



ملحق رقم (24)

شكل رقم (4-12)



ABSTRACT

The Effect of Banking Credit on Economic Growth of Yemen: An Empirical Study (1990-2001)

By: Adel Al-Amery

Supervisor:

Prof. Dr. Houssian Al-Talafha

The study aims at measuring the effect of banking credit, given by commercial banks of Yemen, on economic growth (represented by gross domestic product, GDP) of the economy, and on various economic sectors from 1990 through 2001. Qualitative analytical methods are employed for analyzing data of banking credit, and making necessary comparisons between credit portions extended to each economic sector and the portions of its contribution to the GDP. The study employs an econometric model to test a set of hypotheses on the impact of banking credit on economic growth by using quarterly data for the period 1990-2001. The model consists of two equations: The first is credit function; which measures contributing factors to banking credit. And the second is a production function, in which estimated banking credit is used besides other factors of production. The model is estimated using the Two Stage Least Square method (2SLS) on various specifications.

The study concludes that large amount of banking credit in Yemen is short-term loans and advances. There is no explicit credit policy adopted by commercial banks. About 60% of total credit, for example, is given to commercial sector, which only contributed in average about 11% of the GDP. Meanwhile, other productive sectors (agriculture and industry) suffer from an insufficient credit received during the same period. Both sectors received 14.8% of the total credit, while they contributed in average 36.4% of the GDP. Another finding is that banking credit, in Yemen, significantly and positively is influenced by total bank deposits, GDP, and the population size, and inversely by the real interest rate on loans. Empirical findings indicate a limited positive effect of banking credit on economic growth at both macroeconomic and individual sector levels. This result indicates how modest is the contribution of the banking sector to economic growth of Yemen.

The above empirical results are reflected by production elasticities of banking credit proven significant in all production functions except for agriculture and service sectors. This could be due to the small share of agriculture sector from banking credit. Banks may be afraid from highly risk investment therein because of seasonal fluctuations of production, and dependency on traditional means and rainfalls. Whereas, it is argued that part of banking credit extended to service sectors is exploited in unproductive consumption, or it is not properly invested in service projects supporting economic growth. Moreover, the fact that small size and activities of service organizations make them unable to provide necessary guarantees required by banks in order to obtain credit.